الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(535)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	21
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	27
حقوق الإنسان فى العالم	97

• حقوق الإنسان" ترصد شكاوى ضد3 أمانات

المصدر: جريدة الحياة السبت 16 جماد ثانى 1437هـ - 23 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15218031

الطائف - عائض عمران
كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن تجاوزات لدى بعض الأمانات في عمليات فسح المخططات، والسماح بتشييد البنايات السكنية في مجاري السيول.
وتلقت الجمعية شكاوى من مواطنين يقطنون في مدن تقع جنوب السعودية وغربها، يتهمون جهات معنية بمعالجة السيول ودرء أخطارها، بالتقصير في أداء واجبها على الوجه الصحيح، ما يكفل لهم السلامة من المخاطر، وجاء في مقدم تلك الجهات أمانات الطائف وعسير وجازان. وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية الدكتور مفلح القحطاني، في تصريح لـ«الحياة»: «إن الجمعية ما زالت ترصد الشكاوى الواردة إليها من هذه المدن الثلاث (الطائف وعسير وجازان)، والتي شهدت أمطاراً غزيرة الأسابيع الماضية، تسببت في أضرار للمواطنين»، لافتاً إلى أن الشكاوى التي تلقتها الجمعية تمحورت حول اتهام هذه الجهات بالتقصير في إنجاز مشاريعها المتعلقة بدرء أخطار السيول بجودة عالية تحد من نسبة الخطر، والأضرار التي خلفتها السيول، لا سيما وأن بعض المشاريع تصل كلفتها إلى عشرات الملايين، وعلى رغم هذا الرقم المرتفع إلا أن الأخطار ما زالت مستمرة مع كل موسم أمطار».
وأشار إلى تكليف ممثلي الجمعية للوقوف على بعض المواقع، والتي كشفت عن وقوع أحياء مكتظة بالسكان في مجاري السيول، وحلول التصريف المهترئة التي لا تستطيع الصمود أمام السيول الجارفة، مبيناً أن الأمانات مسؤولة عن عمليات فسح المخططات والسماح بالتشييد للبنايات السكنية، وأن الجمعية رصدت تجاوزات في هذا الجانب.
وزاد رئيس الجمعية، في حال أن تلك الأحياء قديمة فيلزم الأمانات إيجاد حلول عاجلة، وأن جمعيته ما زالت في حال رصد للشكاوى التي سيتم حصرها ودرسها واتخاذ الإجراءات المناسبة تجاهها، بغية وضع حد مفصلي للسيناريو الذي يتكرر سنوياً، وإيجاد بيئة آمنة تخلو من أخطار السيول.

طالب في كلمته أمام اللجنة الدولية لمناهضة التعذيب بالأمم المتحدة بوضع ضوابط لعدم تسييسها

"الشهراني": السعودية بقيادة خادم الحرمين ماضية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان

المصدر: جريدة سبق الجمعة 15 جماد ثانى 1437هـ - 22 ابريل 2016م
https://sabq.org

صحيفة سبق الإلكترونية جنيف

3

حقوق الإنسان في الصحافة

أكد نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان، الدكتور ناصر بن راجح الشهراني، أن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -يحفظه الله- ماضية في جهودها من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك الوقاية من التعذيب؛ وذلك انطلاقًا من مبادئها القائمة على الشريعة الإسلامية التي تحرّم وتجرّم التعذيب، وتعاقب عليه أيًّا كانت طبيعته، وأيًّا كان مرتكبه.

وقال الدكتور ناصر الشهراني في كلمته في مستهل مناقشة تقرير المملكة العربية السعودية الدوري المقدمإلى اللجنة الدولية لمناهضة التعذيب بالأمم المتحدة: إن السعودية تولي اهتمامًا كبيرًا لتطوير مرفق القضاء، ومراجعة التشريعات الوطنية؛ لتعديلها أو إصدارتشريعات جديدة، تسهم في حماية حقوق الإنسان بشكلعام. واستعرض عددًا من الأنظمة التي صدرت أو عُدّلت، والتي تؤكد ما تبذله الدولة من جهود لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها؛ إذ أشار إلى نظام الإجراءات الجزائية الجديد، الذي تضمن العديد من الضمانات في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة.

ويعتبر هذا النظام الإطار العام للعدالة الجنائية، بما في ذلك الوقاية من التعذيب؛ إذ يشدد النظام على حظر تعريض المتهم للتعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة. كما أوجب النظام تعريف المتهم عند القبض عليه بحقوقه المقررة نظامًا، ومن ذلك أسباب القبض عليه أو توقيفه، وحقه في الاستعانة بمحام، وحقه في الاتصال بذويه. كما نص نظام الإجراءات الجزائية الجديد في مادته الـ(139) على أن تتحمل الدولة نفقات المحامي المكلف بالدفاع عن المتهم إذا لم يكن لدى المتهم القدرة المالية على ذلك. وكل ذلك تدابير مهمة، تعزز من ضمانات المحاكمات العادلة. وأضاف: كما صدر أمر ملكي بتشكيل لجنة مختصة لإعداد مشروع مدونة الأحكام القضائية (الفقهية)، تصنف على هيئة مواد على أبواب الفقه الإسلامي.

وستمثل هذه المدونة تدوينًا وتقنينًا للجرائم والعقوبات الواردة في الشريعة الإسلامية. وقد قطعت اللجنة المكلفة بإعداد المشروع شوطًا كبيرًا في استكمالأعمالها. ولتعزيز دور المجتمع المدني فقد صدر نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وتنظيم الهيئة السعودية للمحامين، كما صدر قرار مجلس الوزراء القاضي بتعديل تنظيم هيئة حقوق الإنسان؛ لتصبح هيئة حقوق الإنسانمرتبطة بالملك مباشرة وفقًا للمادة الأولى من تنظيمها؛ وذلك لتعزيز استقلالها؛ لتقوم بالدور المناط بها كهيئة معنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

وأكد التزام السعودية بجميع الاتفاقيات التي انضمت لها، والتي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، مطالبًا لجان الأمم المتحدة وهيئاتها بالتصدي لمحاولة تسييس حقوق الإنسان، وسعي البعض لاتخاذها وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ولتحقيق أهدافسياسية بعيدة عن واقع حقوق الإنسان وتطلعات الشعوب وطموحاتها.

وقال: لقد أُعد تقرير المملكة العربية السعودية وما يتصل به من وثائق وفق منهجية تكاملية، شاركت فيها الجهات الحكومية ذات العلاقة، بالتشاور والمشاركة الفاعلة مع المجتمع المدني؛ ليعكس التقرير الجهود المبذولة في تنفيذ أحكام الاتفاقية. مشيرًا إلى أنه تمإنشاء لجنة وطنية دائمة، تختص بإعداد التقارير الخاصة باتفاقيات حقوق الإنسان العام الماضي؛ بهدف تعزيز القدرات الوطنية في متابعة تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والتوصيات المتعلقة بها.

وشدد في كلمته على الاستراتيجية التي تتبناها السعودية في مناهضة التعذيب، التي ترتكز على مبادئ ثابتة، تنطلق من أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمةوالتشريعات الوطنية والاتفاقيات ذات العلاقة، وعلى رأسها اتفاقية مناهضة التعذيب.

وتدعم هذه الاستراتيجية إرادة سياسية قوية، ويعززها نظام عدالة جنائية فاعل، ويتوافر فيها آليات للرصد والرقابة والمتابعة.

وإن بناء إطار قانوني قوي، ووجود تطبيق فعال، مع توافر آليات الرصد والرقابة، تشكِّل جميعًا منظومة متكاملة لمناهضة التعذيب والوقاية منه.

كما أشار إلى تطبيق الأنظمة والاتفاقيات ذات العلاقة بفعالية وكفاءة، بما في ذلك اتخاذ إجراءات التحقيق والادعاء والمحاكمة، وعقد برامج تدريبية للعاملين في مجال إنفاذ القوانين، ووضع التدابير والأدلة الإجرائية والتعريفية. وأوضح أنه في إطار مذكرة التعاون الفني بين السعودية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان فإنه من المتوقع أن يتم الانتهاء الشهر القادم من إعداد الدليل التوجيهي الوطني الخاص بتطبيق الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها السعودية، كما يتواصل عقد البرامج والندوات والورش المتخصصة، وكان آخرها ندوة متخصصة حول اتفاقية مناهضة التعذيب، عُقدت في يناير الماضي، شارك فيها العديد من خبراء الأممالمتحدة في هذا الشأن.

وفي إطار الجهود الوطنية للحماية من الإيذاء فقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات، منها إنشاء مركز متخصص لتلقي بلاغات العنف الأسري على رقم مجاني، يعمل على مدار الساعة. ويعمل هذا المركز بكادر نسائي بالكامل، ويسهم في التدخل السريع في حالات الإيذاء، بالتنسيق مع الجهات الحكومية والمجتمع المدني في خدمة ضحايا العنف الأسري.

وأوضح د. الشهراني أن الدور الرقابي يُعدُّ واحدًا من الركائز المهمة للوقاية من التعذيب، ويتمثل ذلك في وجود رقابة إدارية داخل الجهات الحكومية ذات العلاقة، وإنشاء آليات مستقلة للرقابة، تقوم من خلالها الجهات المتخصصة بزيارات وجولات تفتيشية للسجون ودور التوقيف وغيرها، والاستعانة بالتقنية والتطبيقات الإلكترونية في الرقابة والمتابعة؛ إذتخضع هذه الأماكن لرقابة القضاء وهيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة حقوق الإنسان. كما يمارس المجتمع المدني دورًا

مهمًّا في آليات الرقابة. مشيرًا على وجه التحديد إلى ما تقوم به الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من زيارات تفقدية واستقبال للشكاوى، فضلاً عن الدور الرقابي لمجلس الشورى من خلال دوره في مراقبة أداء الأجهزة الحكومية.

المملكة تطالب بعدم تسييس ملف حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 15 جماد ثانى 1437هـ - 22 ابريل 2016م
http://www.alsharq.net.sa/2016/04/23/1511540

طالبت المملكة لجان الأمم المتحدة وهيئاتها بالتصدي لمحاولة تسييس ملف حقوق الإنسان، وسعي بعضهم لاتخاذها وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتحقيق أهداف سياسية بعيدة عن واقع حقوق الإنسان وتطلعات الشعوب وطموحاتها، مؤكدة التزامها بجميع الاتفاقيات التي انضمت إليها ولا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وأكد نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور ناصر الشهراني، في كلمته في مستهل مناقشة تقرير المملكة الدوري المقدم إلى اللجنة الدولية لمناهضة التعذيب في الأمم المتحدة، أن المملكة ماضية في جهودها من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان بما في ذلك الوقاية من التعذيب، وذلك انطلاقاً من مبادئها القائمة على الشريعة الإسلامية، التي تحرِّم وتجرِّم التعذيب، وتعاقب عليه أيّاً كانت طبيعته، أو مرتكبه. وأضاف أن المملكة اهتمت كثيراً بتطوير مرفق القضاء، ومراجعة التشريعات الوطنية لتعديلها، أو إصدار تشريعات جديدة تسهم في حماية حقوق الإنسان بشكل عام، منها نظام الإجراءات الجزائية الجديد، الذي تضمن عديداً من الضمانات في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة. وشددت المملكة على أن الاستراتيجية التي تتبناها في مناهضة التعذيب ترتكز على مبادئ ثابتة تنطلق من أحكام الشريعة الإسلامية، والأنظمة والتشريعات الوطنية، والاتفاقيات ذات العلاقة، وعلى رأسها اتفاقية مناهضة التعذيب، وتدعم هذه الاستراتيجية إرادة سياسية قوية، يعززها نظام عدالة جنائية فاعل، وتتوفر فيها آليات للرصد والرقابة والمتابعة.

خلال مناقشة تقريرها الدوري أمام لجنة مناهضة التعذيب

المملكة تطالب الأمم المتحدة بالتصدي لمحاولة تسييس حقوق الإنسان

الدمام – الشرق

طالبت المملكة لجان الأمم المتحدة وهيئاتها بالتصدي لمحاولة تسييس حقوق الإنسان، وسعي بعضهم لاتخاذها وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ولتحقيق أهداف سياسية بعيدة عن واقع حقوق الإنسان وتطلعات الشعوب وطموحاتها. مؤكدة التزامها بجميع الاتفاقيات التي انضمت لها التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وأكد نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور ناصر الشهراني في كلمته في مستهل مناقشة تقرير المملكة الدوري المقدم إلى اللجنة الدولية لمناهضة التعذيب في الأمم المتحدة، أن المملكة ماضية في جهودها من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان بما في ذلك الوقاية من التعذيب، وذلك انطلاقاً من مبادئها القائمة على الشريعة الإسلامية التي تحرّم وتجرم التعذيب وتعاقب عليه أيّاً كانت طبيعته وأيّاً كان مرتكبه.

تطوير القضاء

وأضاف أن المملكة تولي اهتماماً كبيراً بتطوير مرفق القضاء ومراجعة التشريعات الوطنية لتعديلها أو إصدار تشريعات جديدة تسهم في حماية حقوق الإنسان بشكل عام، مستعرضاً عدداً من الأنظمة التي صدرت أو عُدِّلت التي تؤكد على ما تبذله الدولة من جهود لحماية حقوق الإنسان ومنها نظام الإجراءات الجزائية الجديد الذي تضمن عديداً من الضمانات في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة. ويعدُّ هذا النظام الإطار العام للعدالة الجنائية بما في ذلك الوقاية من التعذيب؛ إذ يؤكد النظام على حظر تعريض المتهم للتعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة، كما أوجب النظام تعريف المتهم عند القبض عليه بحقوقه المقررة نظاماً، ومن ذلك أسباب القبض عليه أو توقيفه، وحقه في الاستعانة بمحام وحقه في الاتصال بذويه. كما نص نظام الإجراءات الجزائية الجديد في مادته (139) على أن تتحمل الدولة نفقات المحامي المكلف بالدفاع عن المتهم إذا لم يكن لدى المتهم القدرة المالية على ذلك.

مدونة الأحكام
وأضاف: كما صدر أمر ملكي بتشكيل لجنة مختصة لإعداد مشروع مدونة الأحكام القضائية «الفقهية» تصنف على هيئة مواد على أبواب الفقه الإسلامي؛ وستمثل هذه المدونة تدويناً وتقنيناً للجرائم والعقوبات الواردة في الشريعة الإسلامية.
وقطعت اللجنة المكلفة بإعداد المشروع شوطاً كبيراً في استكمال أعمالها.
كما صدر نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وتنظيم الهيئة السعودية للمحامين، وتعديل تنظيم هيئة حقوق الإنسان؛ لتصبح الهيئة مرتبطة بالملك مباشرة وفقاً للمادة الأولى من تنظيمها؛ وذلك لتعزيز استقلالها.
وشدد في كلمته على الاستراتيجية التي تتبناها المملكة في مناهضة التعذيب التي ترتكز على مبادئ ثابتة تنطلق من أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة والتشريعات الوطنية والاتفاقيات ذات العلاقة وعلى رأسها اتفاقية مناهضة التعذيب، وتدعم هذه الاستراتيجية إرادة سياسية قوية، ويعززها نظام عدالة جنائية فاعل، ويتوفر فيها آليات للرصد والرقابة والمتابعة.
وإن بناء إطار قانوني قوي ووجود تطبيق فاعل مع توفر آليات الرصد والرقابة؛ تشكل جميعاً منظومة متكاملة لمناهضة التعذيب والوقاية منه.
وأوضح أنه في إطار مذكرة التعاون الفني بين المملكة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، فإنه من المتوقع أن يتم الانتهاء في الشهر المقبل من إعداد الدليل التوجيهي الوطني الخاص بتطبيق الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة.
كما يتواصل عقد البرامج والندوات والورش المتخصصة.
الحماية من الإيذاء
وفي إطار الجهود الوطنية للحماية من الإيذاء؛ تم اتخاذ عديد من الإجراءات ومنها إنشاء مركز متخصص لتلقي بلاغات العنف الأسري على رقم مجاني يعمل على مدار الساعة. ويعمل هذا المركز بكادر نسائي بالكامل ويسهم في التدخل السريع في حالات الإيذاء، بالتنسيق مع الجهات الحكومية والمجتمع المدني في خدمة ضحايا العنف الأسري.
وأوضح أن الدور الرقابي يعد إحدى الركائز المهمة للوقاية من التعذيب؛ ويتمثل ذلك في وجود رقابة إدارية داخل الجهات الحكومية ذات العلاقة، وإنشاء آليات مستقلة للرقابة تقوم من خلالها الجهات المتخصصة بزيارات وجولات تفتيشية للسجون ودور التوقيف وغيرها، والاستعانة بالتقنية والتطبيقات الإلكترونية في الرقابة والمتابعة؛ حيث تخضع هذه الأماكن لرقابة القضاء وهيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة حقوق الإنسان، كما يمارس المجتمع المدني دوراً مهمّاً في آليات الرقابة، مشيراً على وجه التحديد إلى ما تقوم به الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من زيارات تفقدية واستقبال للشكاوى؛ فضلاً عن الدور الرقابي لمجلس الشورى من خلال دوره في مراقبة أداء الأجهزة الحكومية.

أكد أنه على هيئات الأمم المتحدة المعنية التصدي لمحاولة تسييسها

الشهراني: المملكة ماضية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان بما لا يُخالف الشريعة

المصدر: جريدة المواطن الجمعة 15 جماد ثانى 1437هـ - 22 ابريل 2016م
http://www.almowaten.net/2016/04

المواطن - جنيف
أكد معالي نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور ناصر بن راجح الشهراني، أن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – يحفظه الله – ماضية في جهودها من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان بما في ذلك الوقاية من التعذيب، وذلك انطلاقًا من مبادئها القائمة على الشريعة الإسلامية، التي تحرّم وتجرّم التعذيب، وتعاقب عليه أيًّا كانت طبيعته، وأيًّا كان مرتكبه. كما اتخذت المملكة جميع الإجراءات والتدابير لمناهضة التعذيب، استنادًا لتشريعاتها الوطنية والتزاماتها، وفق ما تضمنته اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من اتفاقيات حقوق الإنسان، التي أصبحت المملكة طرفًا فيها.

وأضاف، في كلمته في مستهل مناقشة تقرير المملكة العربية السعودية الدوري المقدم إلى اللجنة الدولية لمناهضة التعذيب بالأمم المتحدة، إن المملكة تولي اهتمامًا كبيرًا بتطوير مرفق القضاء ومراجعة التشريعات الوطنية لتعديلها أو إصدار تشريعات جديدة تسهم في حماية حقوق الإنسان بشكلٍ عامٍ.

أنظمة وقوانين تبين جهود المملكة

واستعرض نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان، في كلمته عدد من الأنظمة التي صدرت أو عدلت، والتي تؤكد على ما تبذله الدولة من جهود لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، حيث أشار إلى نظام الإجراءات الجزائية الجديد، والذي تضمن العديد من الضمانات في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة. ويعتبر هذا النظام الإطار العام للعدالة الجنائية بما في ذلك الوقاية من التعذيب؛ إذ يؤكد النظام على حظر تعريض المتهم للتعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة، كما أوجب النظام تعريف المتهم عند القبض عليه بحقوقه المقررة نظامًا، ومن ذلك أسباب القبض عليه أو توقيفه، وحقه في الاستعانة بمحام وحقه في الاتصال بذويه. كما نصّ نظام الإجراءات الجزائية الجديد في مادته (139) على أن تتحمل الدولة نفقات المحامي المكلف بالدفاع عن المتهم إذا لم يكن لدى المتهم القدرة المالية على ذلك، وكل ذلك تدابير مهمة تعزز من ضمانات المحاكمات العادلة.

وأضاف: "كما صدر أمر ملكي بتشكيل لجنة مختصة لإعداد مشروع مدونة الأحكام القضائية (الفقهية) تصنف على هيئة مواد على أبواب الفقه الإسلامي؛ وستمثل هذه المدونة تدوينًا وتقنينًا للجرائم والعقوبات الواردة في الشريعة الإسلامية، وقد قطعت اللجنة المكلفة بإعداد المشروع شوطًا كبيرًا في استكمال أعمالها".

وتابع: "ولتعزيز دور المجتمع المدني؛ فقد صدر نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وتنظيم الهيئة السعودية للمحامين، كما صدر قرار مجلس الوزراء القاضي بتعديل تنظيم هيئة حقوق الإنسان؛ لتصبح هيئة حقوق الإنسان مرتبطة بالملك مباشرة، وفقًا للمادة الأولى من تنظيمها؛ وذلك لتعزيز استقلالها لتقوم بالدور المناط بها كهيئة معنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان".

الالتزام بالاتفاقات التي لا تتعارض مع الشريعة

وأكد الدكتور ناصر الشهراني، التزام المملكة بجميع الاتفاقيات التي انضمت لها، والتي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، مطالبًا لجان الأمم المتحدة وهيئاتها التصدي لمحاولة تسييس حقوق الإنسان، وسعي البعض لاتخاذها وسيلة للتدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، ولتحقيق أهداف سياسية بعيدة عن واقع حقوق الإنسان وتطلعات الشعوب وطموحاتها. وقال لقد أُعدّ تقرير المملكة العربية السعودية، وما يتصل به من وثائق؛ وفق منهجية تكاملية؛ شاركت فيها الجهات الحكومية ذات العلاقة، وبالتشاور والمشاركة الفاعلة من المجتمع المدني، ليعكس التقرير الجهود المبذولة في تنفيذ أحكام الاتفاقية، حيث أُنشئ في العام الماضي لجنة وطنية دائمة تختص بإعداد التقارير الخاصة باتفاقيات حقوق الإنسان، بهدف تعزيز القدرات الوطنية في متابعة تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والتوصيات المتعلقة بها.

وشدّد معاليه في كلمته على الاستراتيجية التي تتبناها المملكة في مناهضة التعذيب، والتي ترتكز على مبادئ ثابتة تنطلق من أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة والتشريعات الوطنية والاتفاقيات ذات العلاقة، وعلى رأسها اتفاقية مناهضة التعذيب، وتدعم هذه الاستراتيجية إرادة سياسية قوية، ويعززها نظام عدالة جنائية فاعل، ويتوفر فيها آليات للرصد والرقابة والمتابعة، وأن بناء إطار قانوني قوي ووجود تطبيق فعّال مع توفر آليات الرصد والرقابة؛ تشكل جميعًا منظومة متكاملة لمناهضة التعذيب والوقاية منه.

كما أشار إلى تطبيق الأنظمة والاتفاقيات ذات العلاقة بفعالية وكفاءة، بما في ذلك اتخاذ إجراءات التحقيق والادّعاء والمحاكمة، وعقد برامج تدريبية للعاملين في مجال إنفاذ القوانين، ووضع التدابير والأدلة الإجرائية والتعريفية.

إعداد الدليل التوجيهي الوطني الخاص بتطبيق الاتفاقيات الدولية

وأوضح أنه في إطار مذكرة التعاون الفني بين المملكة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، فإنه من المتوقع أن يتم الانتهاء في الشهر القادم من إعداد الدليل التوجيهي الوطني الخاص بتطبيق الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة.

كما يتواصل عقد البرامج والندوات والورش المتخصصة؛ وكان آخرها ندوة متخصصة حول اتفاقية مناهضة التعذيب عُقدت في يناير الماضي، شارك فيها العديد من خبراء الأمم المتحدة في هذا الشأن.

وفي إطار الجهود الوطنية للحماية من الإيذاء؛ فقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات، ومنها إنشاء مركز متخصص لتلقي بلاغات العنف الأسري على رقم مجاني يعمل على مدار الساعة، ويعمل هذا المركز بكادر نسائي بالكامل، ويسهم في التدخل السريع في حالات الإيذاء، بالتنسيق مع الجهات الحكومية والمجتمع المدني في خدمة ضحايا العنف الأسري.

وأوضح د. الشهراني أن الدور الرقابي يُعد واحدًا من الركائز المهمة للوقاية من التعذيب؛ ويتمثل ذلك في وجود رقابة إدارية داخل الجهات الحكومية ذات العلاقة، وإنشاء آليات مستقلة للرقابة تقوم من خلالها الجهات المتخصصة بزيارات

حقوق الإنسان في الصحافة

وجولات تفتيشية للسجون ودور التوقيف وغيرها، والاستعانة بالتقنية والتطبيقات الإلكترونية في الرقابة والمتابعة؛ حيث تخضع هذه الأماكن لرقابة القضاء وهيئة التحقيق والادّعاء العام وهيئة حقوق الإنسان، كما يمارس المجتمع المدني دورًا مهمًا في آليات الرقابة، مشيرًا على وجه التحديد إلى ما تقوم به الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من زيارات تفقدية واستقبال للشكاوى؛ فضلًا عن الدور الرقابي لمجلس الشورى من خلال دوره في مراقبة أداء الأجهزة الحكومية.

أكدت إكمال المملكة منظومتها القانونية.. ولم يتبقَ إلا حالات قليلة

• حقوق الإنسان": • عمل الأطفال".. يتلاشى

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 17 رجب 1437هـ - 24 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160424/Con20160424836019.htm

أشواق الطويرقي (مكة المكرمة) نصير المغامسي (جدة) فارس القحطاني (الرياض)
فيما قطعت المملكة شوطاً كبيرا في طريق القضاء على عمل الأطفال، حتى أن جهات رقابية كجمعية «حقوق الإنسان» أكدت تلاشيا كبيرا لعمل الأطفال صحب الجهود الحكومية الرامية للقضاء على القضية.
أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ «عكاظ» إكمال المملكة لمنظومتها القانونية في مجال حماية الطفل، «وهي تتوافق مع اتفاقية حقوق الطفل التي وقعت عليها المملكة أخيرا»، مبينا أن تشغيل الأطفال في المملكة غير ملاحظ بشكل كبير.
وقال القحطاني: إن وجود بعض الحالات الفردية -وهي قليلة جدا- لا ينطبق عليها مفهوم العمل والتشغيل التي تحدث مع الأطفال في الدول الأخرى الذين يعملون في المهن الشاقة والثقيلة بالمصانع والبناء»، مستدركا أن الحالات القليلة عادة تكون في الأعمال التجارية التي تخص الأسرة.
وأوضح القحطاني أن بين تلك الحالات التي رصدتها الجهات المختصة في البلاد، الأطفال العاملين في مهن بسيطة كالبيع عند إشارات المرور والأماكن العامة أو الذين يتم استغلالهم عن طريق بعض العصابات للعمل في التسول، سواء كانوا من المقيمين بشكل غير نظامي أو الأطفال الذين يأتون عن طريق التهريب عبر المنافذ الحدودية. ورأى أن أوضاع الأطفال في المملكة جيدة، ويتمتعون بجميع حقوقهم في التعليم والعلاج وغيره، وأن بعض الحالات التي أسماها بـ «الشاذة» تتم معالجتها في حينها، مؤكدا عدم تلقي الجمعية أي شكاوى في هذا الجانب سوى الحالات التي رصدتها الجهات الرقابية كالتسول والبيع عند الإشارات.
وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية أعلنت عدداً من التشريعات التي تحد من عمل الأطفال عبر لوائح تنظيمية ورقابية.
«عكاظ» التقت بأطفال يعملون في مهن تبدو صعبة عليهم، بيد أنهم يشيرون خلال حديثهم إلى قناعات مختلفة حول أسباب علمهم، فمنهم من يريد أن يساهم في تكاليف المعيشة لأسرتهن إذ يستشعر المسؤولية، ومنهم من يحاول أن يكون ثرياً محمولا بأحلام كبيرة. مشهد الأطفال العاملين بدأ ينخفض بشكل حاد، حتى أن الصحيفة احتاجت لكثير من الوقت للبحث عمن يريد الحديث ونقل قصته، في كبريات المدن السعودية (مكة، الرياض، جدة).

أطفال يحاكون «الأشداء».. غلظة في الصوت ونباهة بالرد

رغم الجولات الميدانية للجهات المعنية بمكافحة عمل الأطفال في المدن السعودية، إلا أن مشاهد الأحداث العاملين في القطاعات المهنية اليدوية لم تختف تماما، ففارس موسى الذي أكمل ربيعه الـ 14 قبل عدة أشهر يعمل في بيع قطع غيار السيارات في أحد المحلات التجارية في العاصمة المقدسة؛ ليعول 9 أفراد من عائلته.
فارس بدا متحفظا بعض الشيء خلال حديثه لـ«عكاظ»، يقول إنه المعيل الوحيد لأسرته، وإن ترتيبه الثاني بين إخوته، ولايرغب في الحديث عن والده، بيد أن شقيقه الأكبر يعاني من ظروف صحية، ما جعله يتصدر حمل المسؤولية في تحسين الوضع الاقتصادي لأسرته الكبيرة.
ويوضح أن والده في نيجيريا، «لم ألتق به كثيرا، هو لا يقيم معنا في السعودية، لقد ترك والدتي وإخوتي منذ زمن، شقيقي الأكبر مريض ولديه إعاقة سمعية ولا يتمكن من الحديث، وباقي إخوتي صغار في السن»، مشيرا إلى أن والدته تعمل

بشكل مستمر لتوفير حياة جيدة، خصوصا في ظل المتطلبات الحياتية الصعبة، «عملت والدتي جاهدة لتحافظ على هذه التركة الصعبة التي خلفها أبي ورحل، ولكن هذا الإرث قد قصم ظهرها المنهك من العمل ليل نهار لتوفير لقمة العيش لنا».

ويرى فارس أنه في مسؤولية تاريخية أمام إخوته الصغار وأمه المنهكة من العمل لساعات طويلة، «لقد بادرت بأن أشاركها المسؤولية وأساعدها».

قصة فارس تبدو مشابهة لحال كثير من الأطفال الذين تخلوا عن مقاعد الدراسة لينغمسوا في العمل اليدوي اليومي بسبب ظروفهم الاقتصادية، فالطفل فارس ترك الدراسة وهو في الصف الخامس ابتدائي.

لفارس الذي يتقمص شخصية الرجل المسؤول، نظرة متذمرة من أرباب الأعمال في مكة المكرمة، فهم باعتقاده لا يوظفون ذوي الاحتياجات الخاصة ولا يساهمون في حل مشكلات الأسر الفقيرة، بيد أنه سرعان ما يستدرك، «عملت في أعمال مختلفة، واليوم أحصل على 200 ريال أسبوعيا جراء عملي في قطع غيار السيارات».

في الجانب الآخر من محل فارس، يقف طفل آخر، لكنه يبدو شديد بأس، فريان البالغ من العمر 11 عاما، يعمل مع والده في ورشة لصيانة السيارات، ومنذ الصباح الباكر يصطحبه والده إلى العمل، فيما يرى والده أن ظروفه المادية تجبره على الزج بولده في العمل بدلا من توجيهه إلى مقاعد الدراسة.

وبحسرة كبيرة يقول والد ريان إنه أكبر أطفاله، «كنت أتمنى أن أراه شابا متعلما يحتل منصبا أو وظيفة مهمة في بلدنا، ولكن للأسف الظروف الأمنية والمادية التي تعيشها اليمن منذ أعوام أجبرتني على الرحيل إلى مكان أكثر أمانا، وظل طموحي بتعليم ريان لم يتجاوز مرحلة الحلم، الظروف صعبة، لقد أجبرتني على تعليمه صنعة يكسب منها المال ويساعدني في تدبر المصاريف».

أما ريان الذي جعلت منه الحياة رجلا في جسد طفل، فيرى أن العمل في الصغر يعود الرجل على الصبر، «أحب عملي كثيرا، أتمنى أن أتعلم في يوم ما، حتى أستطيع أن اكتب اسمي وأحصي الأرقام دون خطأ».

.. ويدفعون طموحاتهم نحو الثراء في عربات الخضراوات

في سوق عتيقة الشهير ببيع الخضراوات والفواكه، في الجانب الجنوبي من وسط الرياض، أحد أهم الأحياء القديمة والمجاورة لحي منفوحة (البلدة التاريخية)، يعمل أطفال على نقل الخضراوات عبر العربات الصغيرة، وترتفع أصواتهم باحثة عن الزبائن تحت درجات الحرارة المتفاوتة باختلاف فصول العام.

ظروفهم المعيشية تبدو قاسية، بيد أنهم يصرون على الظهور بمظهر الكبار، يزاحمون الباعة ويقتنصون الزبائن بأصوات تتصنع «الجهورية»، يتسابق الصبية الصغار في السوق الأشهر في تحميل وتنزيل البضائع، فشاحنات الجملة المليئة بالخضراوات بحاجة لمن يساعدهم بصف صناديق خضراواتهم في البسطات التي بدأت تشهد تنظيما.

يقول عبدالرحمن حميد (لم يكمل ربيعه الـ13)،

لـ «عكاظ» إن الزبائن يختلفون في طريقة التعامل معهم، «يوجد من يعاملنا بأخلاق ويعطينا إكرامية جيدة، في المقابل نصادف من يعطينا أقل مما نستحق مقابل تحميل العربة له بالخضراوات والفواكه وسيرنا وراءه مدة ساعتين أو أكثر».

ويعمد عبدالرحمن القادم إلى السوق منذ الصباح الباكر إلى جر عربته بشكل محترف، فبيته قريب من جامع الأمير عبدالله بن محمد (أشهر المساجد التي يُصلى فيها على الأموات في العاصمة)، ليستمر في عمله حتى الثامنة مساء.

ويوضح مهند أحمد الذي بدأ عمله قبل أسبوعين في السوق، أنه ترك الدراسة ليساعد أسرته في تحسين دخلها الاقتصادي، مضيفا «تركت الدراسة وأنا في مقاعد الصف الخامس ابتدائي، فضلت العمل على الجلوس في المنزل لمساعدة أسرتي على ظروف الحياة».

ويرى مهند أن العمل في السوق متعب أحيانا، كما أن أيام العمل تشهد ركودا في بعض الأوقات، وتدفع الأطفال للانتظار دون عمل ولا أجر، «نضطر حينها للعمل ساعات إضافية».

ويقلل أحمد خالد الملتحق في العمل بالسوق الشهر الماضي من أهمية تركه للدراسة، إذ يرى أن ظروف أسرته الصعبة تحتم عليه العمل ومساعدتهم، لافتا إلى أن «ظروفي حرمتني من اللحاق بزملائي في إكمال دراستي، كان العمل لمساعدة أسرتي واجبا، لذا تركت مقاعد الدراسة في الصف الخامس الابتدائي».

وبين العربة المخصصة لحمل الخضراوات وأحمد علاقة يفسرها بالمتلازمة، «كنت أعمل في حمل مشتريات الزبائن دون عربة، حتى استطعت أن أشتري واحدة، هي الآن لا تفارقني أبدا، إذ إنها أداة للعمل وكذلك للتنقل من وإلى السوق».

جدة: شبح أطفال

المناجم في الورش صباحاً!

عند الساعة الثامنة صباحا تمتلئ الفصول المدرسية بنحو 5 ملايين طالب وطالبة إيذانا ببدء يوم دراسي جديد، في حين توأد الطفولة في ورش السيارات وسوق الخضار في مناطق عديدة من المدن. فمحسن الطفل الأسمر الذي أكمل ربيعه التاسع قبل أيام، يعمل في إحدى الورش في جدة «معاونا» لفني يحمل أدوات الصيانة ويناول معلمه «الميكانيكي» معدات الميكانيكا.

بعد حملات توعية كبيرة قادها مهتمون في مجال حقوق الإنسان في مواقع التواصل الاجتماعي، تقلصت مشاهد عمل الأطفال في معظم الأسواق، بيد أنها لا تزال تتركز بمناطق الورش الصناعية وفي المحلات التجارية المنزوية عن الأنظار.

فمحلات بيع المفروشات، وكذلك محلات صيانة السيارات، عادة ما يشاهد فيها أطفال يزاولون مهمات مختلفة توصف أحيانا بالقاسية، فالمهمات تختلف بين معاونة البائعين، ونقل البضائع، إلى ترتيب المحل وتنظيفه. واللافت أن لكل طفل قصة لا يشترك فيها مع أحد من أقرانه.

وبالعودة إلى محسن ذي التسعة أعوام، فإن الطفل لم يسبق له تعلم القراءة والكتابة، ولا يحسن عمل أي شيء في ورشة صيانة السيارات سوى حمل كل ما يستدعيه مهندس الورشة «المعلم» من أدوات، فهو بالكاد يتحدث العربية.

معلم الورشة لم يكن مرحبا بعدسة «عكاظ» وسط تحفظ من الإدلاء بأي تصريح، وعند سؤال فني صيانة السيارات في الورشة عن سبب وجود محسن عنده صبيحة يوم دراسي، قال إنه يعامل الطفل بمنزلة أبنائه لاسيما أنه لا يحمل أوراقا ثبوتية، «أساعده على تعلم المهنة وكسب المال».

في المقابل، يشغل بعض الباعة أطفالهم في المحلات لتوفير أجور الأيدي العاملة، ولإكساب أبنائهم التدريب والخبرة العملية بجانب التحصيل الدراسي. ويوضح شعبان (عامل في إحدى الورش جنوب جدة) أنه يحرص على اصطحاب طفله للورشة في أيام الإجازات الأسبوعية، «أعمل على تعليمه صنعة تدر عليه المال وتحميه من البطالة».

فيما أشار رشيد (صاحب محل للمفروشات) إلى أن جميع أبنائه يعاونونه في المحل إذا ما فرغوا من المدرسة، بل إن بعضهم يقوم بمراجعة واجباته المدرسية داخل المحل، وهو أمر في نظره لا يؤثر كثيرا على تحصيلهم الدراسي، بل يحفظهم من الشارع كما يعتقد. وأضاف «كأفغاني مقيم، أجد أن المستقبل لأبنائي يتمثل بالتدرب في نشاطي الذي أجني منه المال وبتعلم أسرار المهنة، شريطة أن يكون ذلك موازيا للتعلم والمثابرة في المدرسة، فمهنة بيع المفروشات برعت فيها إلى جانب أبناء عمومتي، ومن المهم جدا أن يتعلم الأبناء مهنة الآباء والأجداد كي يجدوا مهنة في انتظارهم بعد انتهاء تحصيلهم العلمي».

ويبدو للزائر إلى ورش السيارات ومحلات المفروشات أن حالات شعبان ورشيد لا تبدو منتشرة كثيرا، فمعظم المحلات التي يعمل فيها الأطفال -بحسب جولة لـ«عكاظ»- لا تحتوي على روابط أسرية بين البائع والطفل العامل فيها.

(طلال قستي) يتقصى (الإسلام في أمريكا الشمالية)

المصدر: جريدة البلاد الاثنين 18 رجب 1437هـ - 25 ابريل 2016م
https://www.albiladdaily.com

جدة – بخيت ال طالع الزهراني

انثالت ذاكرة الأستاذ طلال بن حسين قستي رئيس تحرير مجلة (الحج والعمرة) فانسكب مدادها على صفحات كتابه الجديد "الإسلام في أمريكا الشمالية"، وهو من ذلك النوع من الكتابات الصادرة عن حب عميق لبني الإنسان، واحترام وثيق للعلاقات الإنسانية بين الشعوب، واهتمام عظيم بالأقليات الإسلامية في أمريكا الشمالية، والمكسيك، باعتبارها محطة لتوافد المسلمين مع الإسبانيين عند دخولهم لهذه القارة الجديدة.

ويقدم الكتاب مختصراً وافياً لتاريخ وصول الإسلام إلى الأمريكتين وكندا، باعتبار الأولى محطة لدخول المسلمين إلى أمريكا الشمالية، والثانية امتداداً للولايات المتحدة.

وقد اعتمد المؤلف في كتابه على ثلاثة مرتكزات؛ الأول: المادة العلمية المستقاة من مصادرها، والثاني: الإحصائيات الخاصة بتوافد المسلمين على أمريكا الشمالية والجهات التي جاءوا منها والبلدان التي نزلوا بها واستقروا فيها وتعدادهم، والثالث: خبرات المؤلف ومشاهداته الشخصية، حيث أقام مدة ليست بالقصيرة في الولايات المتحدة الأمريكية.
وقد حاول المؤلف جاهداً تقديم صورة قريبة لواقع المسلمين وتاريخهم في هذه البلاد وما مروا به عبر عدة قرون حتى بلغوا ما هم عليه الآن، في أحد أطوار ترسيخ الوجود الإسلامي هناك، وكذلك تناول مؤسساتهم وتنظيماتهم، وأبرز ما يواجهونه من تحديات، وسبل تواصلهم مع أمتهم في بلاد العالم الإسلامي.
يقول المؤلف في مطلع مقدمته: قبل أن تطأ قدماي أرض الولايات المتحدة الأمريكية أواخر سبعينيات القرن الميلادي الماضي، والتي وصلتها بغرض العمل مديراً للشؤون الثقافية بالمكتب التعليمي السعودي بهيوستن بترشيح كريم من معالي الشيخ حسن بن عبدالله آل الشيخ رحمه الله، وزير التعليم العالي الأسبق، كان تصوري عن أوضاع المسلمين في هذا البلد يختلف كثيراً عما رأيته وعايشته طوال فترة إقامتي العملية هناك، والتي امتدت من أواخر عام 1978م حتى أوائل عام 1984م. لقد كنت أتصور أن أعداد المسلمين التي قالت الدراسات إنها تزيد على مليون نسمة مبالغ فيها، وإنهم ثلة محدودة النشاط وتواجه صعوبات عديدة، وقد غير قدومي لأمريكا من تصوري السابق للوجود الإسلامي في هذه البلاد ليس من خلال معايشتي للمسلمين، بل ومن خلال إسهامي، وهو جهد المقل، في خدمة أبناء المملكة العربية السعودية المقيمين للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، أو من خلال العمل على المساهمة في توزيع نسخ القرآن الكريم أو ترجمة معانيه للغة الإنجليزية، وكتب الدعوة والإرشاد.
ويواصل مؤلف الكتاب بقوله: إن هذه المعايشة العملية، وكل المؤثرات الأخرى دفعتني للاهتمام بواقع المسلمين في أمريكا الشمالية، حيث وجدت أنه واقع يبعث على التفاؤل، ويؤكد أن الإسلام بخير، ومستقبله مشرق، ولا خلاف في أنه يواجه بعض الصعوبات إلا أن الحقيقة يجب أن تقال وهي أن مرونة النظام الأمريكي، وانفتاح شعبه، وحبه لحرية الآراء وممارسة المعتقدات الدينية لدى الغير، أمور ساعدت كثيراً في تخطي الكثير من المعوقات التي تواجه النشاط الإسلامي، كتلك المعوقات التي نسمع عنها في بعض الدول الأوروبية.
ويتناول الكتاب أهم حدث في التاريخ الإسلامي المعاصر، وهو "انتشار الإسلام في أمريكا الشمالية"، بعد أن قيض الله من الدعاة الصالحين المخلصين من تولي زمام المبادرة إلى نشر الإسلام، والتعريف بدين الله القيم في بلاد يعتنق معظم سكانها الديانة المسيحية، إلا أنها أرض شاسعة واسعة تنعم بالخيرات، وتزخر بالثروات، هاجر الناس إليها بعد اكتشافها قبل أكثر من مائتي سنة حتى أصبحت في هذا الزمن أقوى وأغنى بلاد الدنيا.
وإن كان الوجود الإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية لم تتضح صورته ويتأكد حضوره الرسمي إلا أخيراً بعد أن تزايدت أعداد المسلمين، وغالبيتهم من أبناء الدول العربية والإسلامية الذين اختاروا الحياة في العالم الجديد وانتهجوا لحياتهم طريقاً يجمع بين الدين الإسلامي والدنيا التي يتطلعون فيها للنجاح والثراء والرقي العلمي، فإن ما يدعو للاعتزاز والفخر أن اعتناق الدين الإسلامي آخذ في الانتشار والتوسع كما يقول المؤلف من خلال فصول الكتاب.
ويوجه المؤلف كلمة إشادة وتقدير لجميع الأفراد والحكومات والهيئات التي لم تبخل في دعم النشاط الإسلامي في أمريكا، ومنها الدعم المالي المتواصل الذي قدمته ولا زالت تقدمه حكومة المملكة العربية السعودية للعديد من الجمعيات والمراكز الإسلامية القائمة، والمنتشرة في أنحاء مختلفة من الولايات المتحدة وكندا وغيرهما.
بقي أن نشير إلى أن المؤلف كاتب وصحفي وناشط في مجال حقوق الإنسان، يرأس حالياً تحرير مجلة (الحج والعمرة) التي تصدرها وزارة الحج بالمملكة العربية السعودية، كما أصدر أول مجلة سعودية في أمريكا ورأس تحريرها، وهي مجلة (المبتعث)، كما له مشاركات عديدة في الصحف السعودية، وهو عضو في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وجمعية الأطفال المعاقين، وعضو مؤسس في جمعية رعاية الأيتام بمكة المكرمة، وقد أعد بعض الدراسات والأبحاث في مجال الإعلام وحقوق الإنسان، ومنها دراسة متكاملة لإصدار صحيفة يومية باللغة العربية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1401هـ، ودراسات وأوراق عمل متعلقة بحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية ضمن نشاطه في جمعية حقوق الإنسان، كما أصدر كتاباً بعنوان (حروف وأفكار)، ولديه كتاب ثالث تحت الطبع بعنوان (رحلتي مع المبتعث).

أشار إلى أنها تدعم الوفاء بالحقوق الأساسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطنين

القحطاني: الرؤية الوطنية تؤسس لتنمية مستدامة تتحقق فيها الاحتياجات الحقوقية

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 19 رجب 1437هـ - 26 ابريل 2016م
https://sabq.org

بدر الجبل تبوك
أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الدكتور مفلح القحطاني، إعلان الرؤية الوطنية وخطة التحول ٢٠٣٠ سترسخ وتمهد لرفاهية حقوقية وإنسانية لكل فئات المجتمع، وتؤسس لتنمية مستدامة تتحقق فيها- بإذن الله- كل التطلعات والاحتياجات الحقوقية والإنسانية للجميع، وتعزز مقومات الرعاية الاجتماعية وتطويرها، وتولي الاهتمام بالأسرة والحق في التعليم والصحة، وترسي منظومة ممكنة اجتماعيًا واقتصاديًا وتنمويًا.
وبين "أنها تدعم الوفاء بالحقوق الأساسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطنين من صحة وإسكان وعمل وغيرها من الحقوق، إضافة إلى الاهتمام بوضع المرأة والشباب، ما يهدف إلى رفع المستوى المعيشي للفرد ويدعم المنظومة الاجتماعية والرقي بالإنسان وحقوقه، وبارك "القحطاني" الذي أشاد بالرؤية الوطنية وخطة التحول ٢٠٣٠ لمقام خادم الحرمين وولي العهد وولي ولي العهد والشعب السعودي على إطلاق الرؤية الوطنية.

• مكة ثروة سياحية" يدعو لحماية الحجيج من أخطاء الشركات

المصدر: جريدة مكة الثلاثاء 19 رجب 1437هـ - 26 ابريل 2016م
http://makkahnewspaper.com/article/142161

عثمان مدني - مكة المكرمة
دعا المشاركون في انطلاق فعاليات ملتقى «مكة ثروة سياحية» الأول إلى حماية الحجيج والزوار من أخطاء وأكاذيب بعض الشركات، ومن المعتقدات الشركية، وذلك بزيارة المواقع الأثرية، وتزويدهم بالمعلومات الصحيحة من خلال مرشدين سياحيين مدربين.
وأكد مدير عام فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في العاصمة المقدسة سليمان الزايدي، خلال انطلاق الملتقى أمس بمقر جمعية مراكز الأحياء بمكة المكرمة، بحضور مدير مكتب الرئاسة العامة لرعاية الشباب بالمنطقة أسامة زامل ومدير إدارة البرامج والمعسكرات بالرئاسة وليد الراشد، ورجل الأعمال يوسف الأحمدي، أن الهدف من الإرشاد السياحي للحجاج والزوار حمايتهم من سوء تصرف بعض الشركات، لافتا إلى أهمية حماية الحجيج من المعتقدات الشركية، والتي يجب تصحيحها على أرض الواقع، من خلال زيارة المواقع الأثرية وإعطائهم المعلومات الصحيحة عنها.

وأوضح أمين عام جمعية مراكز الأحياء الدكتور يحيى زمزمي أن الملتقى يهدف لاكتشاف المزيد من الآثار ذات البعد الديني، وتعميق عظمة وقدسية مكة المكرمة لدى الأجيال الناشئة، ودعم مواهب المرشد السياحي لدى المشاركين.
من جانبه لفت زامل إلى الشراكات النوعية التي تضافرت لإنجاح الملتقى، مؤكدا على أن البرنامج يشكل نموذجا للتعاون بين الجهات الحكومية والأهلية لصنع فعالية تخدم مكة وثروتها السياحية.
وأشار قائد الملتقى محمد برناوي إلى مشاركة 70 شابا في الملتقى، يمثلون الفرق التطوعية، وأندية الوحدة وحراء والليث، وبيت الشباب بمكة، وإلى أن الملتقى يضم 8 ورش عمل، و6 محاضرات، ومدربين مختصين في مجال السياحة.
وأكد رئيس نادي النشامى التطوعي صالح الزهراني أن الملتقى تنظمه الرئاسة العامة لرعاية الشباب، والجهات المشاركة هي الفرق التطوعية بجمعية مراكز الأحياء، وبعض الهيئات الشبابية بمشاركة نادي النشامى.

مكونات الملتقى
40 فريقا تطوعيا
70 شابا
8 ورش عمل
6 محاضرات
3 جولات ميدانية

الجهات المساندة:
الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني
الجمعية السعودية للمرشدين السياحيين
صحيفة مكة
جمعية مراكز الأحياء
نادي الوحدة
الرئاسة العامة لرعاية الشباب
مكتب خطى المقدسات لتنظيم الرحلات السياحية
نادي النشامى التطوعي
الرئاسة العامة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
جمعية الصحفيين السعوديين
فرقة كشافة شباب مكة
مدارس المعرفة

تدريب 70 شابا على حماية الحجاج من الشركيات

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 19 رجب 1437هـ - 26 ابريل 2016م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=261439&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي
دشن المدير العام لفرع جمعية حقوق الإنسان في العاصمة المقدسة سليمان الزيادي، ملتقى "مكة ثروة سياحية 1"، الذي أقيم في مقر جمعية مراكز الأحياء بمكة المكرمة، وحضره عدد من مسؤولي ورجالات مكة.
وأوضح الزايدي أن الهدف من الإرشاد السياحي للحجاج والزوار هو لحمايتهم من الشركيات والأكاذيب عن الأماكن التاريخية في مكة المكرمة، مشيرا إلى أهمية حماية الحجاج والزوار من المعتقدات الشركية التي يجب تصحيحها على أرض الواقع من خلال زيارة المواقع الأثرية وإعطائهم المعلومات الصحيحة عنها.

من جهته، أكد أمين عام جمعية مراكز الأحياء في مكة المكرمة يحي زمزمي، أن الملتقى يهدف إلى اكتشاف المزيد من الآثار ذات البعد الديني وتعميق عظمة وقدسية مكة المكرمة لدى الأجيال الناشئة، وتدعم مواهب المرشد السياحي لدى المشاركين.

في المقابل، أوضح قائد الملتقي محمد برناوي أن المشاركين في الملتقى " 70 شابا"، يمثلون الفرق التطوعية وأندية الوحدة وحراء والليث وبيت الشباب بمكة، لافتا إلى أن الملتقى يشمل 8 ورش عمل، و 6 محاضرات، واستقطب الملتقى مدربين مختصيين في مجال السياحة.

العثور على الطفل الأهلاوي المعنف بعد19 ساعة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 20 رجب 1437هـ - 27 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=261484&CategoryID=3

المدينة المنورة، جدة: سعد الحربي، سامية العيسى

بعد 19 ساعة من البحث المستمر، توصلت وزارة الشؤون الاجتماعية أمس إلى الطفل الذي ظهر في مقطع فيديو تم تداوله عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهو يتعرض للضرب من قبل أحد الأشخاص بسبب ارتدائه قميص نادي الأهلي السعودي، وهو ما أثار استياء وغضب المجتمع.

تطبيق نظام حماية الطفل

أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية ـ في بيان على حسابها الرسمي على موقع "تويتر" مساء أمس ـ أن "فرع الشؤون الاجتماعية بالطائف تمكن من الوصول إلى الطفل المعنف، والوقوف على حالته"، مشيرة إلى أنها تستكمل الإجراءات النظامية بحقه.

وأوضحت الوزارة في بيانها أن "فريقا من الحماية الاجتماعية في الطائف بمنطقة مكة المكرمة زار الطفل المعنف في منزله، واطمأن على سلامته، وبعد الوقوف على الحالة تبين له أن مصدر التعنيف هو شقيقه، وأن والده ليس لديه علم بواقعة التعنيف".

وأكدت أنها ستطبق الإجراءات الخاصة بنظام حماية الطفل، وترفع تفاصيل الحادثة إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لاتخاذ الإجراءات القانونية"، محذرة من ارتكاب أي سلوكيات إيذاء للطفل، مؤكدة أنها لن تتوانى في تطبيق الإجراءات النظامية بحق كل متجاوز.

تدخل الاجتماعية وحقوق الإنسان

كانت وزارة الشؤون الاجتماعية وجمعية حقوق الإنسان قد أعلنتا أول من أمس التدخل لبحث ملابسات المقطع، حيث طلبت وزارة الشؤون الاجتماعية فور انتشار المقطع ممن يملك أي معلومات تقود إلى الطفل أو عائلته، التقدم بها لاتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المتسبب في هذا العنف، كذلك أعلنت جمعية حقوق الإنسان عن طلبها ممن يملك معلومات عن الواقعة التواصل معها عبر حساباتها في مواقع التواصل.

وحفز المقطع الذي يصور في 30 ثانية معاقبة الطفل مستخدمي مواقع التواصل، فأطلق بعضهم وسما بعنوان #وش تشجع على موقع "تويتر"، للمطالبة بمعاقبة ضارب الطفل على فعلته، ورصد متطوعون مكافآت مالية لمن يدلي بأي معلومات عن مرتكب الفعل لإيصال الجهات المعنية إليه، والاقتصاص للطفل الصغير.

عنف وجريمة إلكترونية

قال الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري لـ"الوطن" أول من أمس إن "الجمعية تابعت ما يتم تداوله عبر مواقع التواصل عن الطفل الذي تعرض للاعتداء بالضرب المهين، والجريمة الإلكترونية التي تمثلت في تصويره ونشر المقطع عبر وسائل التواصل الإلكتروني".

وأوضح أن "الجمعية عملت على الوصول إلى الطفل وحمايته من الإيذاء، ومحاسبة المسؤول، مع ضمان عدم تكرار ذلك، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية".

وأضاف الفاخري أن "مثل هذا الفعل سيؤثر على الطفل في حياته ومستقبله كذلك بين قرنائه، وسيتعرض للسخرية جراء تداول المقطع، وظهوره في موقع عقاب".
وأكد أن "الأحكام التي تستند إلى الشريعة الإسلامية كفلت حق الطفل بالتربية الحسنة، ولا ينبغي أن يعاقب الطفل جراء مباراة كرة قدم أو غيرها، ويوضع في محل سخرية".
اتجار بالبشر
أبان عضو اتحاد المحامين العرب، عضو لجنة المحامين بغرفة المدينة المنورة المحامي عبدالرحمن مساعد المحمدي أن "القانون وضع عقوبة مشددة ضد مرتكب الواقعة ضد الحدث، وتختلف بحسب المعتدي إذا كان من العائلة أو من المدرسة، أو في مكان عام، وهي جريمة تستوجب التوقيف، وربما ينظر فيها كجريمة اتجار بالبشر لتعدم الفاعل الإساءة للطفل، وتوثيق فعلته بالصوت والصورة، وتعمد إيضاح كامل ملامح الطفل مع استنطاقه، وكذلك احتجاز الطفل ومنعه من الاستغاثة حتى لو لم يكن الفعل جارحا، وهنا تشدد العقوبة، وإذا كان الفعل تم على سبيل الإكراه يؤخذ بالاعتبار صفع الوجه".
إرهاب سلوكي
قال المحلل والاستشاري النفسي المتخصص في القضايا الأسرية الدكتور هاني الغامدي لـ"الوطن" إن "ضرب طفل على رأسه ووجهه سخف، واستهانة بكرامة الإنسان، ونوع من الإرهاب السلوكي الذي يدعو للاشمئزاز".
وطالب بتطبيق عقوبة نظام حماية الطفل على من ضرب الطفل بهذه البشاعة، وكذا معاقبته حسب نظام الجرائم الإلكترونية، لبثه المقطع، الذي سيترك أثرا سلبيا مستقبليا على هذا الصغير البريء.

العنف ضد الأطفال بالمدارس سلسلة لم تنجح تعاميم الوزارة في التوصل لحل جذري لها

"سبق" تحصل على فيديو يكشف اعتداء معلم على أطفال بعصا غليظة في "المخواة"

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 20 رجب 1437هـ - 27 ابريل 2016م
https://sabq.org

محمد الزهراني الباحة
حصلت "سبق" على فيديو، قال أحد المصادر إنه يعود لأحد معلمي مدارس مكتب الحجرة بتعليم المخواة في الباحة - تحتفظ "سبق" باسم المدرسة -، يظهر فيه وهو يقوم بمعاقبة الأطفال وتعنيفهم بالضرب بعصا غليظة، ضاربًا بتعليمات الوزارة الناهية عن العنف والعقاب الجسدي عرض الحائط.
وما زال العنف ضد الأطفال في المدارس يشكِّل سلسلة، لم تمنع تعاميم الوزارة من الوصول إلى حل جذري لها.
"سبق" تواصلت مع إدارة تعليم المخواة لمعرفة الإجراءات التي ستتخذها، وما الإجراءات الوقائية للحد من هذه الأفعال المتكررة، إلا أن الإدارة اعتذرت عن عدم التعليق على الحادثة.
من جهة أخرى، قال مصدر مطلع في جمعية حقوق الإنسان لـ"سبق": مثل هذه المقاطع التي يظهر فيها تجاوز من قِبل بعض المعلمين تجاه بعض الطلاب فيها مخالفات للتعليمات المبلَّغة من قِبل وزارة التعليم، وكذلك لنظام حماية الطفل؛ ما

يتوجب على الجهات ذات العلاقة في إدارات التعليم القيام بدورها في إرشاد المعلمين وتذكيرهم بواجباتهم تجاه الطلاب، ومحاسبة المتجاوز منهم.
وأضاف: الجمعية تتابع مثل هذه القضايا، وترصدها، وتعمل على تمكين المتظلم من حقوقه، ومحاسبة المتجاوز عليها.
كما يجب نشر نظام حماية الطفل ولائحته التنفيذية بين المعلمين والطلاب؛ للالتزام به، وتطبيقه على المتجاوزين وغير الملتزمين بأحكامه.

الاقتصاديون والمسؤولون بمكة المكرمة ينوهون برؤية المملكة 2030)

المصدر: جريدة البلاد الخميس 21 رجب 1437هـ - 28 ابريل 2016م
https://www.albiladdaily.com

مكة المكرمة – احمد الاحمدي
نوه عدد من الاقتصاديين والمسؤولين في مكة المكرمة بمضامين رؤية المملكة (2030) والتحول الوطني التي اعلنها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله في جلسة مجلس الوزراء يوم الاثنين الماضي وتحدث عنها بإسهاب صاحب السمو الملكي الامير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ورئيس مجلس الاقتصاد والتنمية واشاروا في احاديث لـ (البلاد) الى اهمية هذه الرؤية وانها جاءت في الوقت المناسب في هذه المرحلة التي تعيشها في ظل انخفاض اسعار البترول وحاجة الدولة للتنويع في مصادر دخلها لتأتي هذه الرؤية الطموحة كهدف استراتيجي طويل المدى سيساعد على الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي لبلادنا.
ووصفوا برنامج التحول الوطني بانه بمثابة خارطة طريق جادة بكل تفاصيلها وآلياتها وطموحاتها وافكارها ورؤيتها وقالوا انها تعتبر وبكل المعايير والمقاييس نقلة نوعية غير مسبوقة بشموليتها ومحليتها وعالميتها وفي ميزان التاريخ سوف تنقل المملكة الى الدولة السعودية الرابعة كما جعلت المواطن السعودي مصدر قوة المملكة وهدفها نحو تحقيق التطلعات الى غد افضل ومستقبل شرف فإلى تفاصيل الحديث.

خطة متميزة

وقال الدكتور خلف بن سليمان النمري عضو هيئة التدريس بقسم التمويل بكلية العلوم الاقتصادية والمالية والاسلامية بجامعة ام القرى. ما تم الاعلان عنه يوم الاثنين الماضي بجلسة مجلس الوزراء الموقر برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله من رؤية سعودية اطلق عليها مسمى (2030) للتحول لاشك انها رؤية ناجحة وفعالة تعبر عن اقتصادنا الوطني حيث كانت رؤية واضحة وتركزت على اهداف وطنية كبيرة جداً وطموحة منها التركيز على الصناعات الوطنية المختلفة التي تقوم على الثروة المعدنية الهائلة التي تزخر بها بلادنا ولله الحمد والتي تقوم عليها صناعات معدنية متعددة تفتح المجال امام الراغبين في العمل والانتاج والاستثمار وكذلك جاء التركيز على اعادة هيكلة بعض القطاعات مثل الاسكان وايضا التكاليف في مجالات البناء والتعمير والانشاء الحكومي كما ايضا ركزت على توفير اكبر قدر ممكن من الرفاهية وتحسين المعيشة للمواطنين وخاصة الشريحة الضعيفة والمتوسطة وذلك بزيادة فرص العمل واتاحتها امامهم وكذلك زيادة توفير الخدمات المناسبة لهم ايضا ومن اهداف برنامج التحول الوطني المعلن عنه التركيز على قطاع السياحة خاصة وان المملكة العربية السعودية تتميز بوجود اثار كثيرة وحضارات قديمة ولعل الحضارة الاسلامية على امتداد التاريخ الاسلامي منذ عهد الرسول محمد صلى الله عليه وسلم هي مرحلة ثرية وغنية بالاثار الاسلامية الخالدة بل هي بمثابة متحف اسلامي مفتوح للقطاع السياحي وتعتبر اهم وسيلة جذب للسياحة العالمية اضافة الى تركيز البرنامج الوطني للتحول على الشركات الاقتصادية الكبيرة مثل شركة ارامكو وغيرها من الشركات العملاقة التي يجب ان تعمل على تنويع استثماراتها خاصة وان المملكة قد مرت بتسع خطط للتنمية عبارة عن خطط خمسية وهذه الخطة سوف تكون خطة متميزة عن بقية الخطط ولاشك ان هذه الرؤية للتحول الوطني هي خطة طموحة باهدافها

المتمكنة بإذن الله تعالى من الدعم الكبير المعنوي والمالي لدفع الاستثمارات وشركات الاستثمارات العملاقة لبرنامج التحول الوطني الى الصناعة بحيث يصبح بلدنا منتج لعدد كبير جداً من السلع الاقتصادية.

في الوقت المناسب

وقال الاستاذ سلطان العماش الخبير الاقتصادي المعروف : لاشك ان برنامج التحول الوطني الذي اعلن عنه مجلس الزراء الموقر يوم الاثنين المنصرم خلال انعقاده برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله والذي جاء تحت مسمى (2030) هي رؤية مهمة للغاية خصوصاً في هذه المرحلة الحالية في ظل هذا الانخفاض الكبير في اسعار البترول وحاجة الدولة الى تنويع مصادر دخلها وهو بلاشك هدف استراتيجي طويل المدى سيساعد بلاشك على الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي وسيسمح للدولة بوجود مصادر عديدة غير البترول للدخل من اجل الوفاء بالتزاماتها السنوية والمستقبلية وبحيث يكون التخطيط المالي سهل على من يقوم باعداد وتجهيز الميزانية السنوية للدولة وللخطط الاقتصادية الدروية كون هناك استقرار مالي مبني على مصادر متنوعة من الدخل يساعد بلاشك على امتصاص الهزات الاقتصادية كون التنوع يساعد على ذلك وحسب معرفتي بالقائمين على هذه الرؤية الكبيرة المتعددة الاغراض والمنافع للوطن والمواطن فان على رأس هؤلاء القائمين على اعداد هذه الخطة ومتابعتها صاحب السمو الملكي الامير الشاب محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس مجلس الاقتصاد والتنمية فانني متأكد كل التأكيد بان الامور سوف تأخذ مجراها المناسب والصحيح والسليم لتحقيق الاهداف المرجوة من هذه الرؤية الطموحة بعيدة الامد وكل ما نأمله ان تساعد الظروف المحلية والاقليمية والدولية سياسة كانت ام اقتصادية على الاستقرار لدعم نجاح هذه الرؤية العملاقة الطموحة.

تحول تاريخي

وقال الاستاذ سليمان بن عواض الزايدي عضو مجلس الشورى السابق والمشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة حالياً للتاريخ الاسلامي تحولات جذرية تنتهي فيه حقيقة وتبدأ اخرى ونحن في المملكة العربية السعودية امام تحول تاريخي حقيقي ونقلة نوعية شاملة تستهدف تحقيق آمال وتطلعات المواطن في حياة اكثر انتاجية ورفاهية ومشاركة وبرنامج التحول الوطني خريطة طريق جادة بكل تفاصيلها وآلياتها وطموحاتها وافكارها ورؤيتها التي اطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله في جلسة مجلس الوزراء الموقر يوم الاثنين الماضي 18 / 7 / 1437هـ تحت مسمى (2030) وهي بكل المعايير نقلة غير مسبوقة بشموليتها ومحليتها وعالميتها وفي ميزان التاريخ ستنقل (2030) المملكة الى الدولة السعودية الرابعة وهذا يعني ان بلادنا ستتحول من الريعية الى مجتمع المعرفة والانتاج كما حددت الرؤية سيكون المواطن السعودي مصدر قوتها وهدفها نحو تحقيق التطلعات الى غد افضل لقد كان سمو الامير محمد بن سلمان في حديثه الشهير لقناة العربية واضحاً ومتمكناً وصادقاً وشجاعاً في عرض ملامح الرؤية والتحول الوطني والذي ادخل البهجة والاطمئنان على المواطنين ان مشكلة التوظيف وتوفير الاسكان من اولويات الخطة وان دعم الخدمات وتحسينها للطبقة الوسطى ومادونها وتستمد الرؤية قوة من عالميتها من العمقين العربي والاسلامي ومن قوة المملكة الاقتصادية وموقعها الجغرافي وهي محددات يندر ان تتوفر لبلد غير المملكة العربية السعودية.

التنمية المنشودة

واكد مدير عام فرع وزارة الشؤون الاسلامية والاوقاف والدعوة والارشاد بمنطقة مكة المكرمة الشيخ علي بن سالم العبدلي ان المواطن السعودي تفاعل مع رؤية المملكة (2030) واستشرف نحو مستقبل واعد بإذن الله تعالى بعد صدور موافقة مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقدة يوم الاثنين الماضي برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله على رؤية المملكة (2030) وقد تم تخصيص الجلسة بالكامل للنظر في شروع هذه الرؤية التي سبق وان وجه الملك حفظه الله مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بتنفيذها ولاشك ان الحقيقة الجديدة لمشروع هذه الرؤية للمملكة تحت قيادة ملك الحزم والعزم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله وبمساندة من سمو ولي عهده الامين الامير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وسمو الامير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية تعتبر هذه الحقيقة تحول وطني نحو الازدهار بايادي المواطن الذي يعتبر ركيزة اساسية لبناء النهضة التنموية في مختلف المجالات ولاشك ان التجارب التي مرت بها المملكة ودول الخليج الشقيقة اكدت في عصرنا الحاضر ومع هبوط اسعار النفط شرورة تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر دخل وحيد فكان برنامج التحول الوطني الذي يعد نوعياً وتنموياً ضخماً ومحدداً بمؤشرات ومبادرات ببعد زمنى لكل مجالا البرنامج لتحقيق التنمية المنشودة للوطن والمواطن من خلال تنويع الاقتصاد بما يساعد على زيادة الناتج الاجمالي وخلف مزيد من الوظائف وكذلك زيادة الصادرات وتنويع مصادر الدخل كما انه من ضمن ركائز برنامج التحول الوطني الخصخصة

وهي تساعد بلاشك على رفع دودة الخدمات وتنويعها وتوفير دخل حكومي اضافة الى خفض الاعباء المالية وعدم الاعتماد على البترول كمصدر وحيد ورئيسي للدخل الى جانب تأسيس ظروف سيادي بمبلغ يقدر بـ بليوني دولار. وكذلك طرح خمسة من ارامكو للاكتتاب العام وتوفير حوالي خمسة ملايين وظيفة جديدة وقياس اداء الاجهزة الحكومية من خلال (551) مؤشر حول (17) مكوناً رئيسياً يأتي في مقدمتها التعليم والصحة والاسكان والخدمات التنموية والدالة الاجتماعية اضافة الى البنية التحتية والخدمية البلدية. كما انه لفت نظري ان التغيير ليس عملية تطويرية فقط بل هو علية اصلاح شامل وفق مشروع وطني كبير يستند فعلياً على التكوين السياسي والاجتماعي الراسخ في المجتمع بل يجعلها قادرة على استيعاب التحول بمرونة وينطلق عملية اصلاحية هدفها الاخير الوطن بجميع مواطنيه لترسيخ مكانة الوطن سياسياً واقتصادياً بشكل استراتيجي وفعال ووصف العبدلي في حديثه الرؤية المستقبلية خلف هذا المشروع الوطني الكبير العمل عليه في المجتمع هو ان يكون الاقتصاد الوطني جزءاً فعالا ومؤثراً دائماً في نظام اقتصادي ومالي وعالمي وكل مواطن موعود بان يحصل على موقع صحيح في مستقبل هذا الوطن من خلال مشاركته الفعالة في تحقيق التحول وقد ارسلت هذه الرؤية تطمين واستشراف للاجيال القادمة بإذن الله تعالى بحيث انها ضمنت بمشيئة الله عز وجل تحقيق احتياجاتهم وتلبية متطلباتهم.

رؤية طموحة

وقال الاستاذ ماهر صالح محمد جمال رئيس مجلس ادارة الغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة لاشك اننا متفائلون بهذه الرؤية الطموحة المتمثلة في برنامج التحول الوطني والذي يركز على عدد من الامور الاقتصادية والتنموية الهامة في مختلف المجالات والبرنامج كما اوضحه صاحب السمو الملكي الامير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ورئيس مجلس الاقتصاد والتنمية حفظه الله يركز على ثلاث محاور هامة للوطن والمواطن منها العمق الديني والقومي للمملكة والعمق الاقتصادي لبلادنا الغالية وما تملكه من مقومات اقتصادية هائلة علاوة على البعد الجغرافي الذي تتميز به المملكة باعتبارها تتوسط ثلاث قارات عالمية كما ركز البرنامج في محاوره على خصخصة الكثير من القطاعات والاستفادة من الموارد البشرية لابناء المملكة وكذلك يسعى البرنامج لايجاد عدد من الحلول للمعوقات التنموية الحالية مثل البطالة وموضوع الاسكان وغيرها من القضايا الاخرى التي على الساحة حاليا كما ان هذه الرؤية تعطي تطمئن وضمان لهذا المجتمع بانه سيكون في حالة مطمئنة في حالة انخفاض اسعار البترول والحكومة تضمن له حياة كريمة وانتعاش الاقتصاد من خلال وضع البدائل الاخرى لمصادر الدخل ولاشك اننا على ثقة تامة بحكمة ملك الحزم والعزم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الامين الامير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وسمو ولي ولي العهد الامير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز حفظهم الله بقدرتهم على ادارة هذه الخطة الطموحة حتى تحقق اهدافها المنشودة.

بداية عصر جديد

وقال الاستاذ محمد عبدالصمد القرشي نائب رئيس مجلس ادارة الغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة لاشك ان رؤية التحول الوطني (2030) التي اعلنها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله في جلسة مجلس الوزراء يوم الاثنين الماضي وتحدث عن تفاصيلها صاحب السمو الملكي الامير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ورئيس مجلس الاقتصاد والتنمية حفظه الله في حديث تلفزيوني تعد رؤية وطنية اقتصادية تنموية شاملة وهي خطة طموحة تنسجم مع الواقع وتتناسب مع التحديات الاقتصادية التي يفرضها عالم اليوم ولاشك ان الرؤية تحمل العديد من البرامج الاقتصادية والاجتماعية لإنعاش الاقتصاد غير النفطي والاستفادة من القطاع الخاص في تحسين وتطوير اداء القطاعات الحكومية من خلال طرح البعض منها للتخصيص وتعتبر هذه الخطة او هذا البرنامج بداية عصر جديد لن يخشى فيه الابناء البطالة ولا المواطن الفقير فرؤية المواطن اصبحت في ظل صدور هذا التحول رؤية مطمئنة بمستقبل واعد وجميل وهذه الرؤية لاشك انها رؤية واضحة المعالم تتسم بالشفافية والوضوح وسوف تحدث نقلة توعية كبيرة للمجتمع السعودي.

• حقوق الإنسان": انخفاض تعنيف الزوجات والأطفال

المصدر: جريدة الحياة الخميس 21 رجب 1437هـ - 28 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15294936

الطائف - عائض عمران
كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عبر فرعها في محافظة الطائف عن انخفاض ملحوظ في حالات العنف تجاه الزوجات والأطفال منذ مطلع العام الحالي مقارنة بالأعوام الماضية، وأرجعت هذا التراجع الى نجاح جهودها التوعوية وإيصال رسالتها الى المتلقي، الذي استوعبها في شكل صحيح.
وقال ممثل الجمعية في الطائف عادل الثبيتي لـ«الحياة»، إنها تتلقى البلاغات حول حالات العنف، وتتدخل عادة في تفاصيلها الدقيقة، وتتخذ الإجراءات اللازمة.
وأفاد الثبيتي بأن العنف أخذ في الانحدار الملحوظ في الأشهر السبعة الماضية، مشيراً إلى انه من خلال قراءة المشهد بدا أن الجهود التوعوية آتت ثمارها في شكل لافت.
وأبان أن الجمعية نفذت برامج عدة، من ضمنها محاضرات ومعارض تناولت حقوق الطفل والمرأة ورعاية السجناء، والحد من الإيذاء، ومعرضاً لحقوق المرأة وكبار السن.
واستدرك: «على رغم هذا التقدم في الجمعية، الا ان ممثلها في الطائف وجه انتقادات الى تصرفات مواطنين استعانوا بخدماتها، وقدموا مطالب غير منطقية بأن تتدخل في معالجة مشكلاتهم، ومن تلك المطالب الاستعانة في سداد ديون متراكمة، أو طلب حمايتها لهم من ازالات بعض المباني العشوائية، التي تنفذها لجنة التعديات بين فترة وأخرى».
وأوضح أن هذه المطالب ليست من اختصاص الجمعية، وتوجد جهات رسمية اخرى مكلفة بها، معتبراً أن طلب العون من «حقوق الإنسان» في هذا الشأن مع العلم بالإجراءات، إنما هو تصرف يبتغي الوصول الى هدف معين، يتمحور حول «حب التملك» بطريقة غير نظامية.
وبيّن أن ما يخالف النظام مرفوض تماماً، ولا تسطيع الجمعية التدخل فيه، بل تكتفي بالتوجيه إلى الإجراء السليم، الذي يكفل حفظ الحقوق.

مقتطفات الجمعة

المصدر: جريدة الوطن السبت 15 جماد ثانى 1437هـ - 22 ابريل 2016م
http://alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=30349

صالح الشيحي

تصريح الأسبوع جاء على لسان المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، إذ قال فيه "وزارة المالية أحرجت الأجهزة المعنية بعمليات الإزالة التي حدثت أخيرا في وادي عمق من خلال التفريط في المحافظة على أملاكها"!
رقم الأسبوع أعلنته الهيئة العليا لتطوير الرياض، ويكشف أن سكانها بلغ ستة ملايين ونصف المليون إنسان!

باستطاعتك منع التسريبات المائية، لكن الأفضل معالجة أساس المشكلة. هذا الكم الهائل من المخدرات التي يتم ضبطها عند المنافذ، يطرح السؤال: من أين تأتي على وجه التحديد والدقة، ولماذا لا يتم إغلاق المنبع ذاته؟!
هذا سؤال مهم وردني: أكثر مشاريع البنية التحتية التي تمت ترسيتها خلال السنوات العشر الماضية بعد السفلتة، هي مشاريع تصريف مياه الأمطار والسيول، ومع ذلك هي أول المشاريع التي عجزت عن الصمود. من يتحمل المسؤولية: هل المقاول أم موظف الوزارة الذي وقّع على استلام المشروع؟! ثم ألا يفترض عند كل انهيار لمشروع أن يتم إحالة الموظف الذي وقع على تقرير الإنجاز للمساءلة فورا؟!
حديث مبهج جاء على لسان وزير التجارة والصناعة السعودي يقول فيه "نجحنا في تطوير إجراءات استخراج سجل تجاري إلكتروني جديد في مدة لا تزيد على 180 ثانية". مر التصريح بهدوء، ولم يكن سيمرّ هكذا لدى البعض، لو جاء على لسان شقيقنا وزير التجارة في الإمارات!
من البدهيات، أنه كي تهدم الأوطان اهدم التعليم، وكي تهدم التعليم اهدم المعلم، ولا تجعل له قيمة أو هيبة أو مكانة، حتى يصبح محتقرا لدى طلابه. ألا يفترض أن يكون لوزارة التعليم خطوة مؤثرة عملية في الدفاع عن معلميها، وهيبة مدارسها، بدلا من خصم درجات السلوك والمواظبة!
وطالما أننا في فلك التعليم، فهذا اقتراح من قارئ كريم لوزير التعليم، يطالبه فيه بإعادة مسمى "مدير مدرسة" بدلا من قائد مدرسة، فالتطوير -حسبما يقول- ليس بالتسميات بل بالصلاحيات والدعم والمساندة!
أجمل قرارات الأسبوع من المنطقة الشرقية، إذ منعت الشؤون الصحية إغلاق شباك الملفات، وجميع عيادات المراكز الصحية خلال أوقات الصلاة، بحيث يتناوب الموظفون على العمل. لو أن الموظفين كانوا يتقيدون بوقت الصلاة لما صدر هذا القرار. لكنها صلاة الظهر التي جعلها بعض موظفي الحكومة كصلاة التراويح!

المملكة ماضية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان

الشهراني خلال كلمته أمام لجنة مناهضة التعذيب بالأمم المتحدة

المصدر: جريدة المدينة السبت 16 جماد ثانى 1437هـ - 23 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/673237

سلوى حمدي - الرياض

أكد نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور ناصر بن راجح الشهراني أن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -يحفظه الله- ماضية في جهودها من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان بما في ذلك الوقاية من التعذيب، وذلك انطلاقًا من مبادئها القائمة على الشريعة الإسلامية التي تحرّم وتجرم التعذيب وتعاقب عليه أيًا كانت طبيعته وأيًا كان مرتكبه. كما اتخذت المملكة جميع الإجراءات والتدابير لمناهضة التعذيب استنادًا لتشريعاتها الوطنية والتزاماتها وفق ما تضمنته اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من اتفاقيات حقوق الإنسان التي أصبحت المملكة طرفًا فيها. وأضاف في كلمته في مستهل مناقشة تقرير المملكة العربية السعودية الدوري المقدم إلى اللجنة الدولية لمناهضة التعذيب بالأمم المتحدة إن المملكة تولي اهتمامًا كبيرا بتطوير مرفق القضاء ومراجعة التشريعات الوطنية لتعديلها أو إصدار تشريعات جديدة تسهم في حماية حقوق الإنسان بشكل عام. واستعرض نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان في كلمته عددا من الأنظمة التي صدرت أو عدلت والتي تؤكد على ما تبذله الدولة من جهود لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها حيث أشار إلى نظام الإجراءات الجزائية الجديد والذي تضمن العديد من الضمانات في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة. ويعتبر هذا النظام الإطار العام للعدالة الجنائية بما في ذلك الوقاية من التعذيب؛ إذ يؤكد النظام على حظر تعريض المتهم للتعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة، كما أوجب النظام تعريف المتهم عند القبض عليه بحقوقه المقررة نظاما ومن ذلك أسباب القبض عليه أو توقيفه، وحقه في الاستعانة بمحام وحقه في الاتصال بذويه . وأضاف: كما صدر أمر ملكي بتشكيل لجنة مختصة لإعداد مشروع مدونة الأحكام القضائية (الفقهية) تصنف على هيئة مواد على أبواب الفقه الإسلامي؛ وستمثل هذه المدونة تدوينًا وتقنينًا للجرائم والعقوبات الواردة في الشريعة الإسلامية. وقد قطعت اللجنة المكلفة بإعداد المشروع شوطًا كبيرًا في استكمال أعمالها. كما صدر قرار مجلس الوزراء القاضي بتعديل تنظيم هيئة حقوق الإنسان؛ لتصبح هيئة حقوق الإنسان مرتبطة بالملك مباشرة وفقًا للمادة الأولى من تنظيمها؛ وذلك لتعزيز استقلالها وأوضح د.الشهراني إن الدور الرقابي يعد واحدًا من الركائز المهمة للوقاية من التعذيب؛ ويتمثل ذلك في وجود رقابة إدارية داخل الجهات الحكومية ذات العلاقة، وإنشاء آليات مستقلة للرقابة تقوم من خلالها الجهات المتخصصة بزيارات وجولات تفتيشية للسجون ودور التوقيف وغيرها .

خلال منتدى الرياض التربوي وبحضور نخبة من المثقفين والحقوقيين

إمام الحرم: الوسطية أسلوب حياة والحوار يكفل جميع الحقوق

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 19 رجب 1437هـ - 26 ابريل 2016م
https://sabq.org

زيد الخمشي الرياض

أكد إمام وخطيب المسجد الحرام والمستشار في الديوان الملكي الشيخ صالح بن حميد أن الوسطية والحوار هي الضامن لعيش سليم وحياة نقية، وفيها الحصن المنيع لشباب هذه الأمة، مؤكدًا أن الطموح هو الإنجاز بحد ذاته، فمتى كان المرء منجزاً كان طموحًا.

جاء ذلك خلال حديثه في منتدى الرياض التربوي الذي تقيمه الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض تحت عنوان "الشباب.. ثروة وطموح"، موضحاً أن الشباب اجتماعي بطبعه ولديه طاقة للتغيير والتشكيل لأنه يمتلك الحماس، الجرأة، الاستقلالية، الطموح، كما أن لديهم القلق التحفيزي لأنه يفكر في المستقبل، وينظر نظرة مثالية للأمور، كما أن لديه فضولاً إيجابياً، ويحب المخاطرة ولا يقبل النقد.

وأضاف أن غرس الوسطية في نفوس الشباب هو المطلوب، فالوسطية هي ما يجمع الفضل والعدل والخيرية والإنصاف، والوسطية هي أسلوب حياة يجعل الإنسان يمارس حياته بطريقة سوية، مبيناً أن الجهالة قد تأتي عرضًا، فالجاهل لا يُرى إلا مُفرّطاً أو مُفرطاً، والمقصود هنا هو الجهالة الفكرية والتي قد تأتي عرضًا.

وبين إمام الحرم أن التعايش أو الانسجام ينطلق من الإخوة والتسامح والرفق والإنصاف، فحينما ندرك التعايش حينها يتعزز الانتماء للجماعة وللمجتمع، والتعايش لا يكون إلا مع الاختلاف فالاختلاف سنة، فلو لم تكن مختلفاً لما كان الآخرون مختلفين، وهذا يبرز من خلال وصية الرسول صلى الله عليه وسلم: "يسرا ولا تعسرا، تطاوعا ولا تختلفا .."، فطول الرفقة من طول الموافقة.

وأبان "ابن حميد" أن الحوار وقبول الآخر هو الضامن كذلك للتعايش والانسجام السليم، فالحوار ينقصنا جميعًا بين المعلم وطلابه مثلاً، فنحن نريد حواراً حقيقياً والذي لا يكون إلا بالإنصات وأن يُعطى الآخر حق أن يقول "لا"، فسنة الله تجري بأننا لسنا مسؤولين عن إقناع الآخرين، فأنت مسؤول أن "تُبلغ" وأن تتأكد أن الآخر فهم وأنك فهمت من بعده "الفهم والإفهام"، وهذا ما تؤكده الآيات الكريمة "ليس عليك هداهم.."، و"لست عليهم بمسيطر.."، فالهدف من الإبلاغ هو إقامة الحجة.

من جانبه قال مدير عام التعليم بمنطقة الرياض محمد المرشد، إن علينا مسؤولية كبيرة في أن نحول طاقات شبابنا وطلابنا إلى نجاحات، وأن نستثمر طاقاتهم الاستثمار الأمثل، وعلينا أن نتساءل دائماً هل نجحنا في ذلك، وقد تداخل الشيخ ابن حميد بأن ذلك يكون من خلال "الجدية" و"التنظيم" وغرسها في نفوس الطلاب ومن هنا بالتأكيد أننا سننجح.

إلى ذلك قال الشيخ سليمان الجاسر إننا بحاجة إلى مدارس لتخريج القدوات، فيما قال الدكتور عبدالرحمن الحقباني إننا نلوم الشباب وننسى أننا كنا كذلك، وتركنا للشباب هو سبب ما هم فيه.

وقال عضو هيئة حقوق الإنسان الدكتور عبدالعزيز الفالح إنه لا بد لنا من غرس الطموح في نفوس أبنائنا لنصر أمته ومجتمعه ونفسه، فيما ركزت ريم الراشد وهيا الناصر على أهمية المبادرات الاجتماعية من أجل تنظيم ما يفيد الشباب.

بالفيديو.. #ضرب_طفل_بسبب_كوره لتشجيعه الأهلي

المصدر: جريدة المواطن الثلاثاء 19 رجب 1437هـ - 26 ابريل 2016م
http://www.almowaten.net/2016/04

المواطن- حسان الصالحي
أظهر مقطع فيديو نُشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، قيام أحد الأباء بضرب ابنه بسبب كورة، طالبًا منه عدم تشجيع النادي الأهلي.
وطالب مغردون هيئة حقوق الإنسان سرعة التدخل ومعاقبة ذلك الأب الذي ظهر وهو يضرب ابنه بوحشية، مؤكدين أنه ليس من حقه ضرب ابنه بسبب كورة أو ميول.
ووجه وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية، الدكتور نايف الصبحي ممن يعلم أي معلومة عن المقطع لايتردد في الاتصال على ١٩١٩ مركز الحماية من الإيذاء.
وأضاف "الصبحي" بقوله : ننتظر دعمكم بالاتصال على ١٩١٩ مركز الحماية من الايذاء لمن لديه أي معلومة عن مقطع ضرب طفل بسبب كورة.

تقتحم مدرسة انتقاماً لابنتها

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 رجب 1437هـ - 27 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160427/Con20160427836527.htm

سهى العرابي (الطائف)
تحقق إدارة تعليم الطائف في اعتداء سيدة على طالبة داخل الفصل الدراسي، لما بررته ثأرا بين ابنتها والطالبة المعتدى عليها، حيث دخلت الفصل الدراسي وضربت الطالبة على مرأى من زميلاتها والمعلمة اللاتي لم يستطعن مقاومتها، إذ وجه مدير التعليم في المحافظة بالتحقيق في شكوى والد الطالبة المعتدى عليها وإحالتها للجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيال هذا الموقف.
والد الطالبة المعتدى عليها، تساءل كيف لسيدة أن تدخل وتتهجم وتضرب دون أن تحرك إدارة المدرسة ساكنا، وتمنع حدوث هذا الأمر؟ ملوحا بتصعيد الأمر إلى هيئة حقوق الإنسان في حال لم يبت في القضية سريعا.
من جهته، أوضح المتحدث الرسمي لتعليم الطائف عبدالله الزهراني، أن القضية أحيلت إلى الجهة المختصة في الإدارة للتحقق من صحة الشكوى، واتخاذ الإجراء المناسب حيالها، وقال من غير الممكن أن نتخذ قرارا دون التحقيق فيه، لافتا إلى أن الإجراءات تنص على عدم دخول أي شخص الفصول الدراسية قبل التثبت منه ومن هدف زيارته والسماح له.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أكد أن الفرح الهستيري فقد للوعي .. إخصائي نفسي

معنف الطفل .. "معقد نفسيا

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 20 رجب 1437هـ - 27 ابريل 2016م
https://www.aleqt.com/2016/04/27/article_1050361.html

خالد دغريري من جدة

بين إخصائي نفسي إكلينيكي أن معنف طفل يرتدي قميص الأهلي، لديه عقدة نفسية أو أنه أراد تسليط الضوء عليه بعد أن سدد له صفعات عدة، بعد أن كشف عن ميوله بعد إحراز لقب دوري عبداللطيف جميل.

ولقي مقطع فيديو انتشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، الذي يظهر فيه طفل لم يتجاوز عمره أربعة أعوام يتعرض للضرب ردود فعل واسعة وغاضبة تجاه ما ظهر، مطالبين هيئة حقوق الإنسان بالتدخل السريع ومعاقبة معنفه.

وأكد لـ "الاقتصادية" وليد الزهراني إخصائي نفسي إكلينيكي، أن ما حدث للطفل الصغير أمر غير طبيعي، مبينا "صدر من شخص لديه عقدة نفسية أو قد يكون أراد تسليط الضوء عليه من خلال ما قام به من تصرف".

وحذر من ضرب الأطفال كي لا يتسبب لهم حالات نفسية سيئة، أو أن تكون لها أعراض مستقبلية أيضاً يكون لها آثار اجتماعية سيئة، مضيفا "ما حدث جاء تحت بند العنف والكل يعلم عواقب العنف خاصةً لدى الأطفال الصغار الذين ينبغي تنشئتهم نشأة صحيحة".

بعد حادثة ضرب الطفل، عد المستشار الإعلامي حسن محني الشهري الحادثة عنفا أسريا مقيتا يئد الطفولة، وبسبب سخيف تمت إهانة هذا الطفل والتشهير به أمام الملايين فهل نجد جهة مسؤولة تقتص له؟! فيما وجه الدكتور نايف الصبحي وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية، بأن من يعلم أي معلومة عن المقطع لا يتردد في الاتصال على 1919 مركز الحماية من الإيذاء، مضيفا "ننتظر دعمكم بالاتصال على 1919 مركز الحماية من الإيذاء لمن لديه أي معلومة عن مقطع ضرب طفل بسبب كرة". في حين أكد لـ "الاقتصادية" المستشار القانوني خالد أبو راشد أن حالة الضرب التي تعرض لها الطفل تأتي ضمن نظام الحماية من الإيذاء، والشؤون الاجتماعية هي المسؤولة عنها، مضيفا "تفتح باب التحقيق في الحادثة، ومن ثم تبني قرارها بناءً على النتائج، وعليها يتم التحويل إلى الجهات الأمنية أو يكتفى بتعهد خطي على من ضربه، بعدم تكرار ذلك". يشار إلى أن الأهلي شمل الطفل المعنف بمكافآت الفوز بلقب دوري عبداللطيف جميل التي تبلغ 300 ألف ريال.

وفي منحى آخر، علق الزهراني عن الفرح الهستيري الذي بدر من البعض، ولا سيما بعض كبار السن بعد فوز الأهلي باللقب الغائب عن خزائنه أكثر من 32 عاما، بقوله "البكاء والدموع ليس عيباً إطلاقاً كون الإنسان بشرا يحمل في ذاته شعورا وإحساسا".

وأضاف: "ما تم تناقله عبر وسائل التواصل الاجتماعي من لقطات رصدت بكاء ودموع للمشجعين نتيجة للفرحة الهستيرية التي دخلت في قلوبهم خاصة بعد تحقيق لقب الدوري الذي كان يبحث عنه الأهلي كثيراً".

وزاد "مثل هذه النوعية من الفرحة الهستيرية تجعل الشخص يتصرف تصرفات لا إرادية من ناحية التعبير مثلاً خاصة أنه يكون فاقدا للوعي".

وأضاف الزهراني "الفرح بهذه الطريقة شيء جميل كونه يطلق أشياء إيجابية من داخل الأشخاص ويجعلهم يعبرون عما في ذاتهم، أيضاً جاء هذا البكاء والدموع نتيجة للعشق والحب والولاء الذي يسكن في قلب كل شخص".

حقوق الإنسان: رصدنا خللا في قوائم الخيمة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 21 رجب 1437هـ - 28 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160428/Con20160428836622.htm

عبدالله القحطاني (أبها)

وقفت هيئة حقوق الإنسان في عسير على أوضاع مدرسة الريش بعد حادثة انهيار المظلة ومقتل طالبة، وأبلغ مديرها محمد بريق «عكاظ» أن الهيئة سجلت عددا من الملاحظات وتواصلت مع محافظ محايل عسير، منها عدم تثبيت الأعمدة الحديدية للمظلة بقوائم أرضية، ما أدى إلى سقوطها بعد تجمع مياه الأمطار على سطح الخيمة. مشيرا إلى أن الهيئة رصدت عدة ملاحظات على عدد من المدارس في عسير بعد جولات. وأعرب بريق عن أسفه للحادثة، وطالب أقسام السلامة ومتعهدي الصيانة في وزارتي التعليم والصحة بالحرص على توفير أنظمة السلامة ومخارج الطوارئ.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مسؤول أمني: لا أعمال شاقة لا عنصرية لا انتهاك حرمات.. في السجون

المصدر: جريدة الحياة الاحد 17 رجب 1437هـ - 24 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15237941

الرياض - هليل البقمي
كشف مسؤول أمني سعودي عن ثلاث «لاءات» قال: إنها تلخص عمل إدارة السجون في بلاده، حيث لا أعمال شاقة ولا عنصرية ولا انتهاك حرمات.
وأكد مدير إصلاحية الحائر في الرياض العقيد خالد المالكي، أن أنظمة السجون في السعودية تعتمد تصنيفاً دقيقاً للنزلاء، وفق معايير الفئة العُمرية أو نوع القضية لمنع حدوث أية تجاوزات داخلها. مؤكداً تصنيف القضايا كلٌّ على حدة، كما يراعى عدم الجمع في جناح واحد بين بعض التصنيفات، كمروجي المخدرات ومتعاطيها.
وأكّد المالكي، خلال جولة لوسائل إعلام داخل إصلاحية الحائر (جنوب الرياض) أول من أمس، أنه لا وجود في السجون السعودية لما يُعرف بالأعمال الشاقة، بل هناك أعمالاً اختيارية للسجناء، يشاركون فيها ساعات محددة، ويحصلون على مقابل مالي منها.
وشدد على أن القائمين على السجون يراعون كرامة النزلاء، ويتم التعامل معهم بمبادئ إنسانية، كما أن ثمة حالات خاصة جداً تتم فيها مراعاة الزيارات العائلية لمن يعانون من العقم، بمشاركة اختصاصيين، ولا يتم التمييز في شكل عنصري بين المواطنين والمقيمين في الإصلاحية، مؤكداً أن الانتقال إلى الإصلاحية الجديدة انعكس على النزلاء إيجابياً.
من جهته، أوضح مدير الشؤون الهندسية في الإصلاحية الملازم أول سعد العريفي أن الإصلاحية، التي تم افتتاحها منتصف العام الماضي تستوعب 7272 نزيلاً، مبيناً أنه تتم مراعاة حالات ذوي الإعاقة وكبار السن بتخصيص غرفة لكل نزيلين، تحوي جميع التجهيزات التي تساعدهم في التنقل واستخدام جميع مرافق الإصلاحية، كما تضم وحدات مخصصة للشخصيات الاعتبارية في المجتمع.

عضو "شورى": القرار السياسي مكّن المرأة السعودية من حقوقها

المصدر: جريدة الحياة الاحد 17 رجب 1437هـ - 24 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15234748

الرياض - سعاد الشمراني
أكدت عضو شورى أن القرار السياسي أسهم بشكل كبير في تمكين المرأة السعودية من الحصول على حقوقها ووصولها لأماكن صنع القرار، ما سيسهم في تمكينها من المستحقات المقبلة، مستعرضة في سبيل تأكيد ذلك عدداً من الشواهد.
وقالت عضو مجلس الشورى الدكتورة هيا المنيع: «الملاحظ في مسيرة المرأة السعودية وتوالي الإنجازات أنها أتت صنيعة القرار السياسي، ولم تكن نتاج حراك ونشاط مدني خاص من المرأة التي اعتادت أن ينقلها القرار السياسي من

درجة لأخرى، مع ملاحظة أن العرف والعادات والتقاليد الاجتماعية تهيمن على الشأن النسائي في السعودية بدرجة كبيرة، ولا يستطيع المجتمع عموماً والمرأة خصوصاً مواجهتها وتخطيها إلا بالقرار السياسي الواضح والمباشر».
وعن المشاهد التي تؤكد رؤيتها قالت المنيع: «حصل هذا الأمر في تعليم المرأة ودخولها للشورى والمجالس البلدية، وعملها في القطاعات الحكومية والخاصة، وأيضاً في التمثيل الدولي، فعلى رغم تحفظ بعض شرائح المجتمع على ذلك فإن صدور القرار من ولي الأمر (أي قرار سياسي) أضعف من مقاومته اجتماعياً، بل ووجد قبولاً وترحيباً من مختلف شرائح المجتمع، وكان الصوت الرافض لدخولها الشورى ضعيفاً ومتردداً». مؤكدة: «تلك الاستحقاقات النسائية جاءت حصيلة القرار السياسي، مع عدم إنكار دور الإعلام السعودي للمرأة خلال الـ 20 عاماً الأخيرة، ودفعه لقضايا المرأة للفضاء العام ودعم القرار الحكومي الصادر لمصلحة المرأة».
وتطرقت المنيع لدور القرار السياسي في السماح للمرأة بممارسة المحاماة وإعطائها رخصة عمل مثل أخيها الرجل، مؤكدة أن هذا الاستحقاق صدر بقرار من ولي الأمر، إذ جاء ضمن قرارات مجلس الوزراء، وهنا يُشار إلى دعم الإعلام السعودي للمرأة، بخاصة كتاب الرأي، والذي كان أحد وسائل الدعم للمرأة بشكل عام في كافة الاستحقاقات التي وصلت لها، ولعل حق التحامي أحدها.
وعن أبرز التحديات التي تواجهها المرأة السعودية، ذكرت المنيع أنها تتمثل في تعدد أدوارها بين مسؤولياتها العملية والأسرية، ولكن هذا تحدٍ يمكن للمرأة إن أرادت تجاوزه، بخاصة بدعم أسرتها الصغيرة، ومعاملة الكثير من النظم والتشريعات لها، باعتبارها قاصراً وغير كاملة الأهلية (مثل نظام الأحوال الشخصية والجوازات وبعض الأنظمة الداخلية في الجامعات، مثل اشتراط موافقة ولي أمرها على إكمال دراساتها العليا وغيرها)، مؤكدة أنه حان الوقت أن تتعامل الأنظمة الحكومية مع المرأة باعتبارها راشدة وكاملة الأهلية، إضافة إلى قلة توظيفها في المراكز الوظيفية العليا في المؤسسات الخدمية المؤهلة لصناعة القرار أو المشاركة فيه، وارتفاع نسبة البطالة بين النساء المؤهلات، وكذا المواصلات وعدم مرونة الحركة والتنقل لعدم وجود شبكة نقل عامة مع منعها من القيادة، وبيئة العمل في القطاع الخاص وعدم وجود تشريعات تحميها مثل نظام تجريم التحرش، ومساواتها في الراتب والحوافز والميزات مع الرجل في القطاع الخاص، كما أن التعليم المتاح للمرأة في السعودية في الجامعات المحلية مبني على فلسفة تربط مخرجاته بتخصصات محدودة، وتقع غالباً ضمن نطاقي التعليم والصحة، وإن كان هناك توسع في التخصصات إلا أنه محدود.
وتناولت عضو مجلس الشورى أبرز حاجات المرأة السعودية، في أن تتم معاملتها باعتبارها مواطناً كامل الأهلية في النظم والتشريعات الحكومية، وارتفاع مستوى وعيها الثقافي والفكري المستنير بنفسها وحقوقها وواجباتها، سواء داخل أسرتها أم خارجها، وفتح مجالات وتخصصات علمية أخرى تضيف للمرأة فرص عمل مختلفة، وأن تملك القدرة الفكرية والنضج للتمييز بين حقوقها التي شرعها الله والممانعات الاجتماعية التي تحول بينها وبين حقوقها وفق أعراف وتقاليد تعوق الكثير من تقدمها، إضافة إلى إصدار تشريعات وقوانين تحميها في بيئة العمل، وأن تستثمر المرأة دعم صانع القرار السياسي بتحقيق أعلى درجات الاستثمار والتقدم في أية فرصة تتاح لها، مع ضرورة انتهاج سياسات تحفيزية في القطاع الخاص لمصلحة المرأة، والإسراع في تفعيل الفقرة (5) من قرار مجلس الوزراء المتعلقة بإنشاء لجنة وطنية عليا دائمة متخصصة في شؤون المرأة وربطها تنظيمياً بمجلس الوزراء أو المجلس الاقتصادي، على أن تكون للجنة موازنة مستقلة، وأن يناط بها متابعة تنفيذ القرارات المتعلقة بتفعيل عمل المرأة وتنمية مساهمتها الاقتصادية.

الحياة
AL HAYAT

مطالب بصياغة نظام خاص بتقاعد أصحاب الإعاقة

المصدر: جريدة الحياة السبت 16 رجب 1437هـ - 23 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15218230

المدينة المنورة - إبراهيم الجابري
طالب قانوني بإعادة صياغة نظام خاص بتقاعد أصحاب الإعاقة الجسدية والحركية ممن أمضوا أكثر من نصف المدة المقررة للتقاعد، بما يتيح لهم التقاعد بكامل الراتب وعدم مساواتهم بالأصحاء تقديراً لوضعهم الصحي، إضافة إلى إيجاد

جهة رقابية تتابع تعيين وتوظيف الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، والتأكد من مدى تهيئة بيئة العمل المناسبة، ومراقبة تنفيذ ورصد الانتهاكات في حقهم.
وقال المستشار القانوني أحمد المحيميد في ورقة عمل قدمها في ندوة «إضاءات» عن التعامل مع ذوي الإعاقة بجمعية الأطفال المعوقين في المدينة المنورة أول من أمس: «على وزارة الخدمة المدنية استحداث مسميات وأرقام وظيفية مخصصة للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، ووضع لوائح وتشريعات وشروط وظيفية تتناسب مع حاجات وقدرات هذه الفئة، فمثلاً شرط اللياقة والصحة كأحد شروط الخدمة المدنية للقبول الوظيفي قد لا يتناسب مع ذوي الإعاقة الحركية، لذا لا بد من تقديم تنازلات وتعديل في قائمة الشروط، ومن الممكن استبدال شرط اللياقة والصحة بشرط الكفاءة والأهلية للعمل».
ودعا وزارة الخدمة المدنية إلى تفعيل نظام العمل، بحيث أن أي شخص لديه إعاقة ما بإمكانه العمل بعدد ساعات أقل من بقية الموظفين، وبشكل آخر يمكن إيجاد نظام عمل عن بعد يتيح للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة الحصول على حقوقهم الوظيفية الكاملة وهم في منازلهم، وبالأخص في حالات الإعاقة الحركية.
وبيّن أن الدراسات أظهرت أن المعوّق قد يتفوق على غيره من حيث الدقة والسرعة في الأداء إذا ما أسند إليه العمل الذي يلائمه، ومنح الثقة بنفسه، وتلقى التدريب الذي يحتاجه، داعياً رجال الأعمال إلى الإسهام في توظيف المعوّقين سعياً لتحقيق الأهداف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المرجوة من ذلك، مبيناً أن على مكاتب العمل أن تستقبل الوظائف الشاغرة المخصصة لهم وترشيح من تراه ملائماً لشغلها، وتقديم جميع الخدمات لأصحاب العمل المتعاونين في هذا الشأن.
وجاء في ورقة المحيميد أن نظام العمل ينصّ على أنه يتوجب على صاحب العمل الذي يستخدم 50 عاملاً فأكثر وتمكّنه طبيعة العمل لديه من تشغيل المعوّقين الذين تم تأهيلهم مهنياً أن يشغّل ما لا يقل عن 4 في المئة من مجموع عدد عماله منهم، سواءً أكان ذلك عن طريق ترشيح مكاتب العمل أم من خلال التوظيف المباشر.
وتحدث عن تأهيل المعوّقين من الناحية المهنية والتي تحظى باهتمام كبير على المستوى الدولي، نظراً إلى ما للتأهيل من دور فاعل في الرفع من قدرات المعوقين وزيادة ثقتهم بأنفسهم وإدماجهم في المجتمع، مشيراً إلى أنه في السعودية تتولى مراكز التأهيل المهني وأقسام التأهيل المهني التابعة لمراكز التأهيل الشامل في وزارة الشؤون الاجتماعية مهمة تأهيل المعوقين مهنياً بحسب قدراتهم ورغباتهم.

الحياة AL HAYAT

زي المرأة العاملة .. "محتشم" و"فضفاض" و"غير شفاف"

المصدر: جريدة الحياة السبت 16 رجب 1437هـ - 23 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15218273

جدة - منى المنجومي
حددت اللائحة التنفيذية لنظام العمل الجديد زي المرأة السعودية العاملة في القطاع الخاص بثلاث كلمات هي: «المحتشم، والفضفاض، وغير الشفاف»، في حين طالبت أن يكون الزي الخاص بالرجال ملائماً للذوق العام. وسمحت اللائحة لمنشآت الأعمال بإلزام العاملين فيها بارتداء زي موحد على أن تراعي في ذلك الزي المواصفات التي نصت عليها اللائحة، إضافة إلى مطالبتها جميع العاملين في منشآت القطاع الخاص بالالتزام بمقتضيات أحكام الشريعة الإسلامية والأعراف الاجتماعية المرعية في التعامل مع الآخرين داخل مقر منشآت الأعمال.
واعتبرت اللائحة «أن عدم التزام منشآت الأعمال بوجود تعليمات مكتوبة عن ضوابط الحجاب الرسمي للعاملات لديها، مخالفة لنظام العمل بعد تعديله، الذي تم بموجبه تحديد خمسة آلاف ريال غرامة مالية للمنشآت التي لم تلتزم به».
وأوضحت اللائحة أن «عدم التزام الموظفة بضوابط الحجاب الشرعي المحتشم أثناء دوامها داخل المنشأة يعتبر مخالفة أخرى بحسب النظام الجديد وله عقوبة قُدِّرت بألف ريال».
ومن بين المحظورات في التعديلات الجديدة لنظام العمل الخاصة بالنساء، التي تستوجب غرامات المالية على المنشأة، تشغيل السيدات في فترات الليل المحظورة بحسب النظام، إذ تم تحديد خمسة آلاف ريال عن كل عاملة يتم تشغيلها في وقت متأخر من الليل.

وشددت اللائحة على توفير الأقسام النسائية المنفصلة تماماً عن الأقسام الرجالية في منشآت الأعمال، وحددت ضوابط خاصة بتلك الأقسام لابد من توفيرها بهدف الحفاظ على خصوصية المرأة ومراعاة الضوابط الشرعية أثناء فترة عملها في المنشأة، على أن تُغرم كل منشأة غير ملتزمة بتلك الضوابط الخاصة بالأقسام النسائية 10 آلاف ريال، ويلزم صاحب المنشأة بإزالة المخالفة وتوفير جميع الاشتراطات في القسم النسائي في مدة حددت بشهر من تاريخ تحرير المخالفة.
ووفق اللائحة التنفيذية لنظام العمل الجديد التي صدرت أخيراً، فإن الوزارة تلزم منشآت الأعمال بتوفير أماكن مخصصة لعمل النساء تتوافر فيها جميع الخدمات بمعزل عن الرجال.

"الفصل" لـ "المتحرشين جنسياً" في أماكن العمل

المصدر: جريدة الحياة السبت 16 رجب 1437هـ - 23 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15218040

جدة - منى المنجومي
وضعت وزارة العمل أخيراً عقوبات صارمة وتدريجية لمن يثبت بحقهم التحرش الجنسي أو الإيذاء في منشآت العمل، إذ تبدأ تلك العقوبات بالخصومات وتنهي بالفصل إذا تكررت الواقعة أربع مرات. وبحسب اللائحة التنفيذية لنظام العمل الجديد في السعودية (حصلت «الحياة» على نسخه منها)، فإن تعمد الخلوة غير الشرعية والإيحاء للآخرين بما يخدش الحياء قولاً وفعلاً يعد من أبرز مخالفات السلوك التي تؤدي للفصل النهائي من العمل. ومنعت اللائحة التنفيذية الخلوة مع الجنس الآخر في منشآت الأعمال، وحظرت الإيذاء والإساءة الجسدية وبالقول أو الإيحاء، أو اتخاذ أي موقف يخدش الحياء أو ينال من الكرامة أو السمعة أو الحرية.
وأوضحت اللائحة أن الاستدارج أو إجبار أى شخص على إقامة علاقة غير مشروعة حتى لو كان على سبيل المزاح يدخل في قائمة الإيذاء في العمل، التي تستوجب العقوبة.
وحددت اللائحة عدداً من السلوكيات التي تعد بحسب اللائحة التنفيذية من الإيذاء، وهي جميع الممارسات الإيجابية والسلبية وجميع أشكال الاستغلال أو الابتزاز أو الإغراء أو التهديد سواءً كانت تلك الممارسات جسدية أم نفسية أم جنسية، التي تقع في مكان العمل سواءً كان الفاعل صاحب العمل أم أحد العاملين في المنشأة. واعتبرت اللائحة أن التستر أو المساعدة على الإيذاء يعد في حكم الإيذاء نفسه ويقع على صاحبه العقوبات نفسها، منوهة بأن الإيذاء هو كل تصرف يقع باستخدام أي وسيلة من وسائل الاتصال بالقول أو الفعل أو الكتابة أو الإشارة والإيحاء أو الرسم أو استخدام الهاتف أو الوسائل الإلكترونية.
وحددت مدة خمس أيام كحد أقصى لتقديم الشخص الذي وقع علية الإيذاء بشكاوى إلى إدارة منشأته، كما منحته الحق في تقديم الشكاوى للجهات الحكومية المختصة إذا أراد ذلك. كما منحت المنشأة خمس أيام أخرى تبدأ من تاريخ تسلم الشكاوى لتشكيل لجنة للبث في قضية الإيذاء، وألزمت المنشأة بتكوين لجنة للنظر في واقعة الإيذاء والاطلاع على الأدلة وإيقاع الجزاء التأديبي بحق من يثبت علية واقع الإيذاء، كما منحت الحق لأى شاهد على الواقعة بتقديم بلاغ في ذات المدة لإدارة المنشأة. وفي حال ثبوت واقعة الإيذاء بأي طريقة من طرق الإثبات توصي اللجنة بإيقاع العقوبات التأديبية بالغالبية على المعتدي، وفي حال كانت الاعتداء يشكل جريمة جنائية يتوجب على اللجنة الرفع إلى المدير العام للمنشأة لتبليغ الجهات الحكومية المختصة، وفي حال تبين للجنة أن الشكاوى كيدية فيتم إيقاع العقوبات التأديبية على المبلغ.
ووضعت اللائحة أربع عقوبات تدريجية لمن ثبت بحقهم إيذاء الآخرين تبدأ بخصومات يومين ثم ثلاثة أيام في المرة الثانية، وخمسة أيام في المرة الثالثة، والفصل النهائي في المرة الرابعة، كما أن العقوبات الصادرة عن اللجنة لا تمنع توقع عقوبات أخرى شرعية أو نظامية بحق المعتدي.

جهات حكومية تحاصر "السوق السوداء" للعاملات المنزليات قبل حلول رمضان

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 15 رجب 1437هـ - 22 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15199087

الدمام - رحمة ذياب

بدأت جهات حكومية تنفيذ حملة لمحاصرة السوق السوداء للعمالة المنزلية، والقضاء عليها، مع اقتراب شهري شعبان ورمضان، اللذين يشهدان ذروة نشاط هذه السوق. وأكد مصدر في اللجنة الوطنية للاستقدام أن هذه السوق «لن ينهيها إلا تدخل الأمن والقضاء»، مبيناً أن الاستقدام من كمبوديا «لم يبدأ بعد، وتشكلت لجنة فنية لهذا الغرض».

وقال رئيس لجنة الاستقدام السابق سعد البداح لـ«الحياة»: «إن السوق السوداء أصبحت واقعاً في السعودية على رغم أنها ممنوعة رسمياً وتُبذل جهود لمحاربتها، إلا أن مؤشراتها لم تنخفض حتى الآن»، مؤكداً أن ذلك يتطلب تدخل جهات عدة، من أجل تحسين وضع سوق الاستقدام والحد من الظواهر السلبية فيه، ومنها السوق السوداء، والإبقاء على الشركات النظامية ومحاصرة المخالفات.

في حين أكد مصدر في وزارة العمل أن هناك تنسيقاً مع اللجنة الوطنية للاستقدام، بشان إيقاف ظاهرة السوق السوداء.

وكشفت مكاتب استقدام لـ«الحياة» عن بدء نشاط السوق السوداء وارتفاع الأسعار التي بدأت تشتعل في ظل نقص العمالة المنزلية.

وقال ماجد العتيبي (مالك مكتب استقدام): «قدمنا مقترحاً إلى لجنة الاستقدام التابعة لغرفة الشرقية، يسهم في الحد من الفوضى وتضارب الأسعار في السوق»، مشيراً إلى أن بعض المكاتب تحول العاملات المخالفات إلى عاملات منزليات، وتؤجرهن بمبالغ لا تقل عن 4 آلاف ريال شهرياً.

ولفت العتيبي إلى التوجه لتدخل جهات أمنية للحد من السوق السوداء، بالتعاون مع لجنة الاستقدام، ومستثمرين يواجهون في الوقت الحالي صعوبة في تشغيل عمالتهم، بسبب فوضى الأسعار.

وقال نواف جابر (مدير مؤسسة استقدام): «إن التعاون قائم حالياً مع الجهات الأمنية بشان التبليغ عمن يعمل في السوق السوداء للعمالة المنزلية، التي تستعيد كامل نشاطها خلال الشهرين المقبلين، وتتم الاستعانة بهم بصورة مبالغ بها، على رغم أن مكاتب الاستقدام أصبح لديها عمالة موقتة بنظام الإيجار، إلا أننا نجد نشاطاً محموماً للسوق السوداء، ما يتطلب تدخل جهات أمنية».

وأضاف جابر: «قدمنا بلاغات عن شبكات تدير السوق السوداء، ولكن لا توجد عقوبات رادعة، وإنما غرامات وترحيل العمالة، ليأتي آخرون ويحلون مكانهم».

وأكد مستثمرون في قطاع الاستقدام في مملكة البحرين لـ«الحياة» أن الانظمة في البحرين تمنع تأجير العمالة لغير البحرينيين، وهناك طلب عال من المنطقة الشرقية، بسبب النقص الذي تعانيه، ويرتفع الطلب خلال شهري شعبان ورمضان، لافتين إلى أن الجهات الأمنية البحرينية عممت على جميع المكاتب بأن تأجير العمالة أو بيعها يصنف ضمن جرائم الاتجار بالبشر، ويعاقب عليها القانون البحريني.

أكثر من ٤١٣ عسكرية سعودية من رتبة جندي إلى وكيل رقيب

مركز تطوير القدرات النسائي التابع للسجون.. نواة لأكاديمية شرطية مستقبلية

المصدر: جريدة الرياض السبت 16 رجب 1437هـ - 23 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1149371

الرياض - أسمهان الغامدي

استحدثت المديرية العامة للسجون مركزا متخصصا لتطوير القدرات النسائية في الجانبين العسكري والمدني، تمكنت فيه من تأهيل وتدريب أكثر من ٤١٣ عسكرية سعودية على فنون العمليات العسكرية من عمليات أمن السجن والحراسات الداخلية وأمن وحماية النزيلات ومكافحة المخدرات والممنوعات وأعمال السجون المختلفة، إلى جانب الأعمال التخلصية.

السجون تؤهل ٣٤ مدربة عسكرية سعودية على أيادي كفاءات أميركية

كما ألحق مؤخراً دورات متخصصة الأمن الفكري، وكيف تتعامل الموظفات مع القضايا الفكرية والإرهابية تحسباً لأي طارئ، تقوم بهذا مدربات عسكريات على جودة عالية تم استقطابهن لتدريب العسكريات السعوديات، حتى يتم تأهيل ٣٤ عسكرية يتلقين تدريبهن حالياً على يد كفاءات نسائية عسكرية من الولايات المتحدة الأميركية لتصبح مدربة معتمدة في المركز، كخطوة من الخطوات التطويرية للاعتماد على النفس.

مها الدوسري: المركز يحقق رؤية القيادة.. ووحدات سكنية للمتدربات من خارج الرياض

وبعد عام ونصف من تلك القفزات التي قامت بها المديرية العامة للسجون في تطوير القدرات النسائية العسكرية، وإنشاء أول مركز تدريبي على مستوى دول مجلس التعاون، أصبح هذا المركز وجهة لتلبية احتياجات جميع قطاعات الداخلية؛ حيث أصبح مناطاً بتدريب موظفات الجمارك وحرس الحدود والجوازات، إلى جانب موظفات وزارتي العمل كمفتشات والشؤون الاجتماعية وإدارة الوافدين.

سارة الجليل: الرشاقة والطول شرطان للالتحاق بالعمل العسكري

«الرياض» أجرت جولة داخل المركز، والتقت بالعديد من القيادات النسائية داخل المركز، ووقفت على آلية التدريب والبرامج التدريبية المقدمة للموظفات في الجانب المدني أو العسكري.

رؤية وتطوير

وحول هذا، قالت مديرة مركز تطوير القدرات النسائية مها فلاح الدوسري إن المركز يعد ترجمة لرؤية قيادي السجون وعلى رأسهم مدير عام السجون اللواء إبراهيم الحمزي، ومساعد مدير عام السجون للتخطيط والتطوير اللواء مبارك العتيبي، ويبحث سبل تلبية الاحتياجات التي نحتاجها للتطوير ورفع مستوى جودة الأعمال المقدمة، فنحن نريد أن تكون الموظفات على أتم الاستعداد والجاهزية للقيام بالدور المطلوب في خدمة الوطن من حيث العلم والثقافة العسكرية، ونحتاج إلى موظفات مؤهلات لتحقيق رؤية المديرية العامة للسجون، فهم شركاء الناس في الحياة ويعملون على تحقيق مشروع الإصلاح والتأهيل لتحقيق الاستقرار الوطني.

ميثاء الشمري: سبعة برامج للعسكريات..

وقطاعات الداخلية وجهت موظفاتها للتدريب في المركز

تجربة عالمية في مركز وطني

وزادت أنهم في المركز أجروا استطلاعا حول عمل وأداء المراكز المتقدمة على مستوى العالم وتلخيصها والاعتماد عليها في بناء المركز وقيامه، فهم يعملون على الريادة وأن يكونوا الأفضل على مستوى العالم، كما أنهم فتحوا الباب في

الجانب الأمني وأصبحت قطاعات الداخلية تطلب من السجون تدريب موظفاتها العسكريات والمدنيات من مكافحة المخدرات وحرس الحدود والجمارك والجوازات، ونفذت السجون برامج تدريب لعدد من القطاعات، إيماناً منها بأن جميع القطاعات منظومة واحدة وأن الاستفادة من الخبرات واجب وطني.

نواة لأكاديمية مستقبليةولم تستبعد مها الدوسري فكرة أن يكون المركز نواة لاستحداث أكاديمية لتخريج الفتيات على الأعمال العسكرية؛ حيث إن السجون لن تتوانى في تقديم أي أمر يخدم الوطن وقطاع الداخلية، كما أنهم يهدفون في هذا المركز إلى تمكين المرأة السعودية في الجانب الأمني، ولذلك استعانوا بكل ما يمكن الاستعانة به لتحقيق رؤية السجون، وإعداد مدربات سعوديات للعسكريات على قدر عال من التأهيل التدريبي والأكاديمي.

دورات متقدمة

وأكدت مديرة المركز أن التوجه المستقبلي للمركز أن تكون الدورات مربوطة بشبكة تلفزيونية في كافة سجون المملكة لتقدم بشكل كامل لجميع موظفات سجون المملكة في ذات الوقت، كما أنهم يعملون على تقييم الأداء بعد كل دورة منفذة ولديهم تغذية راجعة عن الأداء السابق واللاحق من خلال ادارة مختصة بالقياس والتقييم.

وحدات سكنية للمتدربات

ومن الخدمات المقدمة في المركز أوضحت مها الدوسري أنهم خصصوا وحدات سكنية للمتدربات من خارج منطقة الرياض بهدف تسهيل مهام حضورهن لهذه الدورات، وفعلياً زادت هذه الخطوة من الإقبال على الدورات لا سيما وأن الوحدات السكنية في نفس المركز وهي نسائية بنسبة ١٠٠٪.

برامج عسكرية نسائية

وفي ذات السياق قالت مسؤولة قسم الدراسات والأبحاث في المركز والمدربة العسكرية الوكيل رقيب ميثاء الشمري: نقوم على عدد من البرامج العسكرية للمتدربات في سبعة برامج وهي الدفاع عن النفس، والحركات التخلصية في حال وجود شغب، والتفتيش، والحراسات الشخصية، والمهام العسكرية، وأعمال الملاحظة العسكرية، وحراسات العنابر الداخلية، والحراسات الخارجية، وأمور التفتيش.

دورات مرنة والحاجة تحدد

ونفت الشمري وجود أي دورات متخصصة على حمل الأسلحة النارية في هذه المرحلة، ولكن ما يتم هو تدريب العسكريات على التخلص من الأسلحة البيضاء في حال واجهتهم أي حادثة من هذا النوع، واستدركت الوكيل رقيب أنه في حال دعت الحاجة إلى استحداث أي برامج أخرى، لن تتوانى المديرية في تقديمه فلا يوجد أي أمر مستبعد في القطاع الأمني.

٤١٣ عسكرية سعودية

فيما أبانت مسؤولة الدورات التدريبية العسكرية سارة الجليل أنه يوجد لدى المركز برامج أمنية وعسكرية وتطويرية وهي تصب في أمن السجن والحراسات الداخلية وأمن وحماية النزيلات ومكافحة المخدرات والممنوعات وأعمال السجون التي تقام ثلاث مرات في السجن للملاحظات العسكريات، يصرف فيها بدل صنف كبدل طبيعة العمل، مشيرة إلى وجود ٤١٣ عسكرية في سجون المملكة، يتم تدريبهن حاليا على فترات متقطعة، وفي كل دورة تنضم ما يقارب الثلاثين عسكرية من كافة سجون المملكة، خاصة بعد أن أصبحت الدورات عملية وتركز على تجويد الأداء واللياقة والحركات التي تفيدهم في عملهم لمجابهة أي ظرف قد يواجهنه داخل السجون.

الرشاقة والطول شرطان للمرأة العسكرية

وأكدت الجليل أن هناك اشتراطات لعمل المرأة العسكرية كالطول والوزن واللياقة؛ حيث يجب أن يكون الطول والعرض متناسق لضمان كفاءة الجودة والقدرة على الأعمال الأمنية، متطلعة أن صبح المركز أكاديمية شرطية لتخريج العسكريات ورفع الرتب النسائية إلى رتبة ضابط، وأن يكونوا نواة لمشروع وطني أكبر.

دورات مدنية

هذا، ولا يقتصر عمل المركز على تطوير قدرات النساء العسكريات بل يشمل المدنيات كذلك، وأبانت مسؤولة البرامج التدريبية للمدنيات في المركز هند الصفيان أنه يوجد ١٥ مسارا تدريبيا للمدنيات، لتغطية احتياجات منسوبات السجون وشؤون النزيلات والاختصاصيات النفسيات والاجتماعيات والقانونيات والإعلام الأمني والجانب الديني.

سبع دورات خلال عام ونصف

كما أنهم قاموا منذ عام ونصف على تنفيذ سبع دورات تدريبية مركزة التحقت بها ٢٠ موظفة أي قرابة ١٤٠ موظفة، مشيرة إلى وجود ضوابط للترشيح وتكون ضمن التخصص بهدف ضمان استفادة الجميع من تلك الدورات والتحاق جميع الموظفات.

تطوير وتجويد

في الجانب الآخر، قالت مسؤولة العلاقات العامة بمركز تطوير القدرات النسائي والمسؤولة عن التدريب على رأس العمل لولوه البواردي: أن مركز تطوير القدرات النسائية أحد مشروعات المديرية العامة للسجون الذي عمدت على إنشائه لخدمة الموظفات العاملات في خدمة قطاع السجون من مدنيات وعسكريات تحت مظلة وزارة الداخلية؛ حيث تقوم بمنحهن دورات تطويرية سواء كانت أمنية للموظفات العسكريات من ربتة جندي حتى وكيل رقيب أعلى رتبة، أو تطوير ذاتي واجتماعي وإداري للمدنيات.

عمل متكامل لتحقيق

رؤية وطن

وحول آلية العمل، أبانت البواردي أن المركز يدرب العسكريات والموظفات المتخصصات وموظفات قطاعات وزارة الداخلية وبعض الجهات الأخرى التي لديها حارسات أمن أو موظفات تفتيش؛ حيث يقدم المركز كل البرامج العسكرية للمرأة مثل الحركات التخلصية والحراسات الداخلية على أربع مسارات، ويوجد عدة دورات لأعمال سجون مدتها ثلاثة أشهر متواصلة. وأشارت إلى أن العسكرية قبل التحاقها بالعمل يجب أن تخضع لدورة مكثفة مدتها ثلاثة أشهر ثم تتخرج لتقوم بمهام عملها على أن تلتحق بدورات متلاحقة على رأس العمل ودراسات نظرية وعملية، كما أنهم يقدمون كل مافيه تطوير للذات وبحسب المهنة كالتطوير الذاتي والتوعوي والنفسي والاجتماعي والمحوسب واللغة والمهارات النفسية والتدريب الفني وخلافه.

تقويم الأداء والقادم أفضل

وأكدت البواردي أن هناك تحسنا في الأداء الوظيفي ويتم تقييم للدورة في الأداء والعمل، كما تم استحداث ١٤ وحدة سكنية للمتدربات فيوجد شقق تتسع لثمانية متدربات وأخرى تتسع لأربعة، للقادمات من خارج منطقة الرياض وسائق خاص لنقلهن، فالسجون وفرت جميع الخدمات للمتدربة وفي حال جاء محرم يتم تزويدها بقائمة الوحدات السكنية المجاورة للمركز.

رسالة شكر

«الرياض» تتقدم بجزيل الشكر والعرفان لمدير عام السجون اللواء إبراهيم الحمزي على تسهيله مهام الفريق الإعلامي وفتح الأبواب أمامه والتعامل معه بشفافية، والشكر موصول لمساعد مدير التطوير اللواء مبارك العتيبي ومديرة المركز مها الدوسري ولجميع عاملات المركز.

مقارنة بين المواطن والمقيم

دراسة: المستوى الاقتصادي والتأخر الدراسي والمشكلات الأسرية.. من أسباب العنف

المصدر: جريدة الرياض السبت 16 رجب 1437هـ - 23 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1149376

الرياض – مناحي الشيباني

كشفت دراسة حديثة لدراسة العوامل الاجتماعية المؤدية للعنف ضد الممتلكات العامة وطبقت على طلاب الصف الثالث الثانوي ومرشدي الطلاب في التعليم الحكومي في مدينة الرياض ومشرفي الإدارة العامة للنظافة ومشرفي الإدارة العامة للحدائق وعمارة البيئة بأمانة مدينة الرياض أن أبرز الخصائص الاجتماعية لمرتكبي العنف ضد الممتلكات العامة؛ هم أشخاص يعانون من تدني المستوى الاقتصادي، وغالبيتهم ممن يعانون من تأخر دراسي أو ضعف في التحصيل الدراسي، بالإضافة إلى أنهم أشخاص لديهم سلوك عدواني في التعبير عن ردة فعلهم كالحقد أو الانتقام، أشخاص يعانون

من مشكلات أسرية كالعنف الأسري أو فقدان أحد الوالدين أو فقدان الموجه داخل الأسرة، كما أن المرتكبين للعنف ضد الممتلكات العامة في عينة الدراسة غالبيتهم ينتمون إلى أسر مستوى تعليم الأب فيها ثانوي فأقل، كما أن الطالب السعودي أكثر ارتكاباً للعنف ضد الممتلكات المدرسية من الطالب المقيم، والمقيم أكثر محافظة على الحدائق والمرافق العامة والمتنزهات، أما فيما يتعلق بالفئة العمرية؛ فتتراوح ما بين (10) إلى (20) سنة، وبالنسبة للممتلكات العامة الخاصة بالإدارة العامة للنظافة تتراوح أعمارهم ما بين (30) إلى (45) سنة، كما أن العمالة في الغالب هم من يعتدون على الممتلكات العامة للإدارة العامة للنظافة، والمواطنون هم أقل، وأخيراً الجنس.. الذكور أكثر من الإناث من حيث ارتكاب العنف ضد الممتلكات العامة خاصة فيما يتعلق بالحدائق والمتنزهات والمرافق العامة.

وأوضحت الدارسة التي أعدها الدكتور محمد بن عائض بن ماجد التوم المحاضر بقسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض أن الكتابة هي أكثر أشكال العبث المنتمي للعنف؛ الموجه ضد الممتلكات العامة؛ حيث كانت أبرزها الكتابة على الطاولة المدرسية تلتها الكتابة على الجدران، ثم الكتابة على الأبواب ثم الكتابة على المقاعد، ثم يأتي التكسير كشكل ثانٍ من أشكال العنف الموجه ضد الممتلكات العامة وكان أبرزها تكسير النوافذ تلاه تكسير صنابير دورات المياه ثم تكسير ألعاب الأطفال في الحدائق والمتنزهات العامة ثم تكسير المصابيح الكهربائية، ثم تأتي السرقة كشكل ثالث من أشكال العنف ضد الممتلكات العامة مثل حاويات النظافة وأخيراً الشكل الرابع من أشكال العنف الموجه ضد الممتلكات العامة كانت إلصاق الإعلانات العشوائية.

أما فيما يتعلق بالعوامل الاجتماعية المؤدية للعنف ضد الممتلكات العامة فبينت الدراسة التي أعدها الدكتور التوم أن العامل الأسري، والمتمثل في ضعف التنشئة الاجتماعية من حيث غرس القيم والمبادئ العامة للمجتمع، والسلوك المقبول اجتماعياً ومنها المحافظة على الممتلكات العامة، غياب القدوة والموجه داخل الأسرة ومراقبة الأسرة لأبنائها، وفقدان أحد الوالدين.

يصوت على تأسيس صندوق لحماية البيئة لمعالجة الطوارئ

•الشورى" يطالب تخصصي العيون بزيادة استيعاب المرضى المراجعين والمحولين

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 15 رجب 1437هـ - 22 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1149038

الرياض - عبدالسلام البلوي

يستهل مجلس الشورى أعمال جلسة الاثنين المقبل بالتصويت على زيادة استيعاب المرضى المراجعين والمحولين لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون وفقا لتوصية لجنة المجلس الصحية على تقرير المستشفى السنوي للعام المالي 351436، كما يصوت على تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة وتعزيزها في سبيل تقديم خدمات علاجية وتأهيلية للمكفوفين وضعاف البصر، وإعطاء المستشفى المرونة اللازمة لمراجعة الكوادر والمزايا المالية للممارسين الصحيين السعوديين المميزين، بما يعزز إمكانية استقطابهم والاحتفاظ بهم، ومراجعة الهيكل التنظيمي للمستشفى بما فيه استقلال وحدة المراجعة الداخلية عنه وربطها تنظيمياً بوزارة الصحة.

من ناحية أخرى علمت «الرياض» عن تراجع لجنة تقنية المعلومات عن توصيتها على التقرير السنوي لوزارة الاتصالات والتي طالبت بالإسراع في إقرار الاستراتيجية الوطنية لأمن المعلومات.

إلى ذلك، يصوت المجلس الثلاثاء المقبل على تأسيس صندوق لحماية البيئة لمعالجة الظروف الطارئة، ويطالب رئاسة الأرصاد وحماية البيئة بالعمل على سرعة الانتهاء من الخطة الاستراتيجية واعتماد الهيكل التنظيمي للرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وضرورة التنسيق مع الجهات الحكومية المختصة لإغلاق مخارج مياه الصرف الصحي غير المعالجة التي تضخ مياهها الملوثة لشواطئ المملكة.

ويستمع الشورى في جلسة الثلاثاء إلى وجهة نظر لجنته القضائية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام، ثم يصوت على التأكيد على قرار سابق للمجلس يطالب الهيئة بالتعريف بمهماتها عبر وسائل الإعلام والاتصال، كما يدعوها إلى تضمين تقاريرها المقبلة ما أنجزته فيما يخص المباني وإشغال المراتب الوظيفية الشاغرة.

دعت إلى إنشاء لجنة وطنية متخصصة في شؤون المرأة

د. هيا المنيع: ثمانية تحديات تواجه المرأة السعودية

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 15 رجب 1437هـ - 22 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1149048

الرياض- أسمهان الغامدي

فندت د. هيا المنيع عضو مجلس الشورى أستاذ التخطيط الاجتماعي المساعد في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن ثمانية تحديات تواجه المرأة السعودية وتحول دون تمكينها في المجتمع. واعتبرت أن معاملة الكثير من النظم والتشريعات لها باعتبارها قاصرا وغير كاملة الاهلية (مثل نظام الأحوال الشخصية والجوازات وبعض الأنظمة الداخلية في الجامعات مثل اشتراط موافقة ولي امرها على تكميل دراساتها العليا وغيرها) سبب من أسباب عدم تمكينها، حيث حان الوقت في ان تتعامل الانظمة الحكومية مع المرأة باعتبارها راشدة وكاملة الأهلية.

وتابعت د. هيا المنيع خلال ورقة عمل قدمتها في برنامج ملتقى " استشراف مستقبل المرأة السعودية" الذي نفذته جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن أمس أن قلة توظيفها في المراكز الوظيفية العليا في المؤسسات الخدمية المؤهلة لصناعة القرار او المشاركة فيه إلى جانب ارتفاع نسبة البطالة بين النساء المؤهلات سبب من أسباب بطء نموها في المجتمع.

وعزت عدم تمكين المرأة كذلك إلى المواصلات وعدم مرونة الحركة والتنقل لعدم وجود شبكة نقل عامة مع منعها من القيادة، وبيئة العمل في القطاع الخاص وعدم وجود تشريعات تحميها مثل نظام تجريم التحرش، ومساواتها في الراتب والحوافز والميزات مع الرجل في القطاع الخاص.

وأضافت أن التعليم المتاح للمرأة في السعودية في الجامعات المحلية مبني على فلسفة تربط مخرجاته في تخصصات محدودة وتقع في الغالب الأعم ضمن نطاقي التعليم والصحة، وان كان هناك توسع في التخصصات الا انه محدود إلى جانب تعدد ادوارها بين مسؤولياتها العملية والاسرية ولكن هذا تحد يمكن للمرأة إن ارادت تجاوزه خاصة بدعم اسرتها الصغيرة.

وقالت د. هيا المنيع إن أبرز احتياجات المرأة تتلخص في ثمانية احتياجات رئيسية كأن يتم معاملتها باعتبارها مواطنا كامل الأهلية في النظم والتشريعات الحكومية، وفتح مجالات وتخصصات علمية أخرى تضيف للمرأة فرص عمل مختلفة، مع ضرورة الإسراع في تفعيل الفقرة (5) من قرار مجلس الوزراء المتعلقة بإنشاء لجنة وطنية عليا دائمة متخصصة في شؤون المرأة وربطها تنظيمياً بمجلس الوزراء أو المجلس الاقتصادي، على أن تكون للجنة ميزانية مستقلة، وأن يناط بها متابعة تنفيذ القرارات المتعلقة بتفعيل عمل المرأة وتنمية مساهمتها الاقتصادية، إلى جانب إصدار تشريعات وقوانين تحميها في بيئة العمل، وأن تستثمر المرأة دعم صانع القرار السياسي بتحقيق أعلى درجات الاستثمار والتقدم في أي فرصة تتاح لها، مع ضرورة انتهاج سياسات تحفيزية في القطاع الخاص لصالح المرأة.

وأعربت عن اعتقادها بأن ارتفاع مستوى وعيها الثقافي والفكري المستنير بنفسها وحقوقها وواجباتها سواء داخل اسرتها او خارجها، وأنها تملك القدرة الفكرية والنضج للتمييز بين حقوقها التي شرعها الله، والممانعات الاجتماعية التي تحول بينها وبين حقوقها وفق اعراف وتقاليد تعيق الكثير من تقدمها من أهم الاحتياجات لها في المرحلة المقبلة.

الشورى: 3 سنوات سجنا وغرامة مالية للمعتدين على المسنين

مشروع النظام الجديد حذر من إدخالهم دور الرعاية دون رضاهم

المصدر: جريدة المدينة الاحد 17 رجب 1437هـ - 24 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/673395

جابر المالكي - الرياض

علمت «المدينة» من مصادر بمجلس الشورى أن مشروع نظام حقوق كبار السن ورعايتهم والذي يدرس في مجلس الشورى أوقع عقوبات رادعة بحق من يعتدي على كبار السن، وذلك بالسجن ثلاثة أشهر لكل من يعتدي على مال الكبير، ويشترط إعادة ما سلبه من مال قبل خروجه من السجن, وإلا جاز تمديد مدة السجن حتى تتم إعادة المال، ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد يقضي بها نظام آخر، يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات كل من اعتدى أو أذى كبير السن جسديا، أو نفسيا، أو جنسيا أو استغلاله لغرض التسول.

وحذر المشروع من إدخال كبير السن في دار الرعاية أو بقائه فيها، إلا برضاه، أو بموافقة العائل، أو بموجب حكم قضائي من المحكمة المختصة، وشدد على توفير وزارة الشؤون الاجتماعية للمساعدة النظامية المجانية للمسن عند حاجته إليها، وإعفائه من دفع رسوم الخدمات العامة، وتوفير جميع الأجهزة والمستلزمات المساعدة والتعويضية بالمجان، وتحمل الوزارة ما يترتب عليها من نفقات التشغيل والصيانة.

وأكدت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في تقريرها على أهداف المشروع والذي يعزز مكانة كبار السن ورفاهيتهم والحفاظ على أمنهم وسلامتهم وحماية حقوقهم والمحافظة عليها وضمان رعاية أسرية ومجتمعية تليق بهم منوهة بصيانة الأنظمة وعلى رأسها النظام الأساس للحكم لحق المسنين لكنها رأت أن إفرادهم بنظام خاص بات مطلبا مهما وملحا.

وشددت مواد المشروع على حق المسن في العيش مع أسرته التي تقوم على حمايته ورعايته وإشباع احتياجاته والمحافظة على صحته الجسدية والنفسية والاجتماعية، وأسند النظام لوزارة الشؤون الاجتماعية رعاية كبير السن الذي لا توجد له أسرة في دار للرعاية، كما نص على حق الأولوية لكبير السن في الحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية الأساسية التي تقدمها الجهات الحكومية، بما فيها خدمات التأهيل والترويح.

وشددت مواد النظام على حماية العائل لأموال كبير السن وصونها، سواء كان ذلك بتوكيل اختياري منه وفق ما تقتضيه شروط الوكالة المعتبرة شرعا ونظاما، أو بإسناد ذلك إليه من المحكمة المختصة. وتكون نفقة رعاية الكبير من ماله الخاص، وفي حال عدم توافره، يتحمل تكاليف الرعاية للأبناء ثم الأحفاد ثم الإخوة، وعند الاختلاف في تقدير مبلغ النفقة، تتولى المحكمة المختصة ذلك، ويحق للعائل الحصول على إعانة مالية شهرية من وزارة الشؤون الاجتماعية وفق الشروط والضوابط التي تحددها اللائحة. وضمنت لجنة الأسرة والشباب عددا من العقوبات لنظام حقوق كبار السن ورعايتهم، فنصت المادة الرابعة عشرة على عند ثبوت إخلال العائل في التصرف بمال كبير السن، تسترد المحكمة منه ما سلبه من مال، وتكف يد العائل عن التصرف بالمال، وتكلف عائلا آخر يكون مسؤولا عن ماله. وعند إساءة العائل لكبير السن توقع بحقه عقوبات تبدأ بإنذاره خطيا من الوزارة، والحكم عليه من المحكمة بغرامة مالية لا يزيد مقدارها على عشرة آلاف ريال، ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر، وتنقل المحكمة مسؤولية الإعالة لعائل آخر.

طالبت اللجنة وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بأخذ بجميع التدابير المناسبة للعناية بكبار السن ونشر التوعية والتثقيف المجتمعي بهدف احترام كبار السن وتقديرهم وتوقيرهم، وتوعية الكبار بحقوقهم الشرعية والنظامية، ودعم البحوث والدراسات ذات العلاقة بالكبار، وإنشاء مراكز متخصصة لرعاية كبار السن رعاية نهارية.

أبرز ملامح مشروع النظام الجديد لحقوق كبار السن
حذر بشدة من إدخالهم دور المسنين إلا برضاهم
إعفاء من دفع رسوم الخدمات العامة
توفير جميع الأجهزة والمستلزمات المساعدة والتعويضية مجانا
حق المسن في العيش مع أسرته التي تقوم على حمايته ورعايته
إسناد رعاية كبير السن الذي لا توجد له أسرة في دار للرعاية للشؤون الاجتماعية
الأولوية لكبير السن في الحصول على الخدمات الحكومية الأساسية

قانونيات يقدمن الاستشارات المجانية عبر شبكات التواصل

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 15 رجب 1437هـ - 22 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/673172

مرام مبارك - جدة

تبنى فريق قانوني مبادرة تطوعية تقوم فيها مجموعة من القانونيات بطرح موضوعات قانونية مجدولة بشكل أسبوعي عبر برامج التواصل الاجتماعي المختلفة، إضافة إلى استقبال الاستشارات القانونية مجانًا للجميع خاصًة ذوي الدخل المحدود.

وقالت مرام الشارخ أحد أعضاء الفريق إن المبادرة انطلقت مع بداية السنة الميلادية ٢٠١٦ وصاحب الفكرة هو المحامي نواف بن حسين النباتي والفريق يعمل تحت رعاية المحامي د. طارق الشامي.وأوضحت الشارخ أن عضوات الفريق المشاركات من مختلف الفئات العمرية ما بين محاميات ومستشارات مرخصات وطالبات وخريجات ومحاميات متدربات وبعض من أعضاء هيئة التدريس.

وأكدت أن الفريق بعد تبنيه هذه الفكرة انفتحت أمامه آفاق وأفكار كبيرة جدًا، مضيفة «الأفكار المستقبلية في القريب العاجل هي نشر الثقافة القانونية خاصًة ولدينا الكثير من الطاقات والمواهب بحاجة إلى الإبراز.وبينت الشارخ أن مثل هذه المبادرات لها دور كبير في نشر الوعي الحقوقي لدى الآخرين، خاصة أن المجتمع بحاجة لتوعية وتثقيف بوجود مثل هذه المبادرات، معربة عن أملها في إنشاء مركز قانوني لاستقبال استشارات ومتابعة قضايا ذوي الدخل المحدود.

وشرحت طريقة عمل المجموعة كالتالي:

يوم السبت يتم استضافة أحد المحامين عبر برنامج سناب شات
يوم الاثنين يتم طرح موضوع قانوني
يوم الأربعاء يتم طرح قضية والتعليق عليها من الناحية النظامية
يوم الخميس استقبال الاستشارات القانونية سواء عبر الإيميل أو تويتر أو السناب شات.
يوم الجمعة مخصص للمصطلحات القانونية باللغة الإنجليزية والرد على استفسارات المتابعين.

وفي الأسبوع التالي فيقوم الفريق بالآتي:

يوم السبت بطرح مسابقة قانونية
استقبال الإجابات إلى يوم الاثنين بحدٍ أقصى.
يوم الخميس بالإعلان عن الفائز الذي تم اختياره من قبل لجنة التحكيم.

وتتعدد الجوائز ما بين كتب ومراجع قانونية، وتذاكر حضور دورات وملتقيات قانونية.

مراكز الرعاية النهارية تجربة فريدة ومتميزة

»اختصاصي": 730 ألف ٭ معوق" في المملكة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 17 رجب 1437هـ - 24 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160424/Con20160424836014.htm

نهله الجمال، عبدالهادي الصويان(المدينة المنورة)

كشف الدكتور نايف المرواني المختص في علم النفس الاجتماعي عن (٣.٧٢%) من سكان المملكة يعانون من أحد أنواع الإعاقة بحسب إحصائيات وزارة الصحة التي أقرتها أخيراً، مشيرا أن عدد المواليد يتراوح بين (٤٠٠ و ٥٠٠) مولود معوق، وهو ما يعني واحد من ألف طفل يولد معوقاً.

وفي أحدث الإحصاءات التي أُجريت في المملكة تبين وجود (٠.٨) من السكان يعانون من أحد أنواع الإعاقة، فيما يزيد إجمالي عدد المعاقين عن (٧٣٠) ألف معوق مسجلين في المملكة.

وقال الدكتور المرواني:" إن مراكز الرعاية النهارية (الحكومية والأهلية)، التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، تمثل إدارياً وإشرافياً تجربة فريدة ومتميزة في تقديم الخدمات التأهيلية، والبرامج الاجتماعية والنفسية والصحية والترويحية والتدريبية، وفق برنامج يتقاسم فيه المركز والأسرة مسؤولية رعاية وتأهيل المعاق."

وبين خلال ورقة عمل بعنوان "الدور الاجتماعي والتأهيلي لمراكز الرعاية النهارية" قدمها ضمن فعاليات الندوة العلمية الرابعة لجمعية الأطفال المعوقين، أن الدور الرئيسي للرعاية النهارية يتجلى بتأمين الحياة الطبيعية للمعاقين من مختلف فئات الإعاقة، لتكون أقرب إلى الحياة التي يعيشها الأسوياء من أفراد المجتمع، من خلال ما يقدم من خدمات الرعاية والتأهيل، وفق خطط متنوعة تتمثل في برامج العلاج الوظيفي والطبيعي، والعلاج بالعمل، والعلاج باللعب، وبرامج تصحيح عيوب النطق، والخدمات الاجتماعية والنفسية، والتدخل المبكر حسب احتياج كل حالة، ووفق خطط فردية وجماعية مدروسة، ويتم ذلك بالتعاون بين المركز وأسر المعاقين، إضافةً إلى برامج التثقيف والإرشاد الأسري في كل ما يخص المعاقين وأسرهم.

وأوضح أن مراكز الرعاية النهارية تستهدف فئات الإعاقة الجسدية بكل أنواعها، وحالات الإعاقة العقلية، وإزدواجية الإعاقة، وإعاقة التخاطب الكلية والجزئية، وصعوبات التعلم والاعاقة السمعية، والاعاقة البصرية، ومراكز التوحد.

ولفت الدكتور نايف إلى جانب ما تقدمه المراكز من أوجه للرعاية والتأهيل لهذه الفئة؛ لتنمية ما لديهم من قدرات وإمكانات، وتهيئتهم للتوافق مع أنفسهم ومع المجتمع، فإن هناك خدمات أخرى تقدمها مراكز الرعاية النهارية، منها تقديم الإرشادات والتوجيهات اللازمة لأولياء الأمور، الذين تتوافر لديهم ظروف صالحة لرعاية أطفالهم، إضافة إلى تقديم الإعانات المالية السنوية، مشيرا إلى أنه لابد من ان تتنوع مجالات الرعاية التي تُقدم للمعوقين في مراكز الرعاية النهارية وتتبلور الرعاية الاجتماعية، الرعاية الطبية، الرعاية النفسية، الرعاية التعليمية والتربوية، الأنشطة غير المنهجية.

"الشورى" يناقش رسوم التحويلات النقدية للعاملين الأجانب

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 رجب 1437هـ - 25 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15253664

أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى إلى جدول أعمال المجلس عدداً من المواضيع المقترحة من أعضاء المجلس استناداً للمادة 23 من نظام المجلس، وتقارير عدة للأداء السنوي لعدد من الجهات الحكومية.
جاء ذلك خلال الاجتماع الخامس للهيئة العامة من أعمال السنة الرابعة للدورة السادسة لمجلس الشورى الذي عقدته امس برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري وبحضور مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان والأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس.
وقررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة تقريرين لمقترحين استناداً للمادة 23 من نظام مجلس الشورى هما تقرير اللجنة المالية بشأن مقترح مشروع نظام رسوم التحويلات النقدية للعاملين الأجانب المقدم من عضو المجلس الدكتور حسام العنقري، وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع اللائحة التنظيمية الموحدة لمجالس شباب المناطق المقدم من عضو المجلس الدكتور حامد الشراري.
كما أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن مرئيات وزارة المياه والكهرباء تجاه النصوص المناسبة لإدراج عقوبة التشهير في الأنظمة المختصة بها، وتقرير اللجنة الصحية بشأن مشروع نظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية والعشبية، وتعديل بعض مواد نظام المؤسسات الصحية الخاصة، وتعديل بعض مواد نظام مزاولة المهن الصحية.
ووافقت الهيئة العامة على إحالة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية للعام المالي 1435/ 1436هـ، وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للطيران المدني للعام المالي 1435/ 1436هـ، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لوزارة البترول والثروة المعدنية للعام المالي 1435/ 1436هـ.

الرعاية الطبية للسجناء والمعوقين تذهب إلى "الصحة"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 18 رجب 1437هـ - 25 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15253620

الرياض - سعاد الشمراني
تترقب الجهات المعنية تحويل أكثر من 250 مليون ريال إلى موازنة وزارة الصحة بهدف تقديم الرعاية الصحية الطبية لنزلاء السجون، إذ وجهت وزارة الداخلية برقية عاجلة إلى وزارة المالية باستقطاع المبلغ من موازنتها وتحويله إلى الصحة، مثلما شرعت الوزارة نفسها في تسلم مراكز التأهيل الشامل، التابعة لـ «الشؤون الاجتماعية». وعلمت «الحياة» أن الخطوة الأولى جاءت بناءً على المحضر المرفوع للمقام السامي للتوجيه في شأنه، والمعد في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بخصوص نتائج درس تحديد الجهة المناسبة لتقديم الرعاية الصحية الطبية لنزلاء السجون. وانتهى مندوبو وزارات الداخلية والمالية والعدل، ومعهد الإدارة العامة إلى أهمية توحيد النشاط الصحي في جهة واحدة، وذلك بنقل نشاط الرعاية الصحية التي تقدم في السجون ودور التوقيف من الإدارة العامة للخدمات الطبية بوزارة الداخلية إلى وزارة الصحة.

وشددت البرقية على وجوب توجيه الجهة المختصة بسرعة نقل التكاليف المعتمدة لتشغيل المراكز والعيادات الصحية بالسجون من موازنة وزارة الداخلية للسنة المالية الحالية 1437-1438هـ إلى موازنة وزارة الصحة، لتقوم بتقديم الرعاية الصحية في السجون ودور التوقيف، خصوصاً أن الوضع الصحي في السجون لا يحتمل المزيد من التأخير. إلى ذلك، علمت «الحياة» أن وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية بدأتا كذلك خطوات نقل مراكز التأهيل الشامل للمعوقين، لتكون تابعة لوزارة الصحة، بناء على ما تقدمت به وزارة الشؤون الاجتماعية حول نقل هذه المراكز بكامل ممتلكاتها وموظفيها وموازناتها.

ووجّه وزير الصحة المهندس خالد الفالح بتكوين لجنة لدرس ما تقدمت به الشؤون الاجتماعية، إذ كلف المشرف العام على برنامج إدارة الأسرة في الوزارة الدكتور ياسر الغامدي برئاستها، الذي اجتمع بوكيل وزارة الشؤون الاجتماعية وفريق العمل المرافق له، واتفقوا على تشكيل فريق عمل في كل مديرية عامة ومديرية الشؤون الصحية في المناطق والمحافظات.

إدارة الحقوق الطلابية بجامعة طيبة تفصل في155 شكوى

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 رجب 1437هـ - 25 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1149753

المدينة المنورة – سالم الأحمدي

فصلت جامعة طيبة ممثلة في إدارة الحقوق الطلابية في اكثر من 155 شكوى تنفيذاً لقرار الجامعة بإنشاء اللجنة الدائمة لحماية حقوق الطالب والتي سعت للعناية بالشكاوى والتظلمات الطلابية بدراستها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

وأشار المشرف على إدارة الحقوق الطلابية د. مصطفى مخدوم إلى أن اللجنة تسعى نحو إيجاد مجتمع جامعي متجانس تسود فيه روح التعاون المتبادل بين منسوبيه، وتأكيد مبدأ العدالة والمساواة داخل الجامعة، ودعم حقوق الطلاب على أسس تتوافق مع الأنظمة العامة والأنظمة واللوائح المطبقة بالجامعة، وتوعية الطلاب بحقوقهم الجامعية وطرق الحصول عليها عبر القنوات النظامية، موضحاً أن اللجنة تعمل على بناء شخصية الطالب وتنمية قدراته لمواجهة المشكلات وحفظاً لحقوقه.

وأبان د. مخدوم أن دور اللجنة تعاظم نظراً لعدد الطلاب المتزايد وكذلك الشكاوى الموجهة للجنة، مما جعل إدارة الجامعة توجه بتحويل اللجنة إلى إدارة حتى تتمكن من التعامل مع شكاوى الطلاب وحلها، ويكون لجامعة طيبة قصب السبق في إنشاء هذه الإدارة ورسالة، لاهتمامها بالحفاظ على حقوق الطلاب وتثبيتها بحيث تكون إدارة ثابتة بالجامعة وليست مجرد لجنة تنتهي بانتهاء تاريخ قرارها.

واضاف المشرف على إدارة الحقوق الطلابية أنه منذ إنشاء هذه الإدارة، قامت بالتحقيق والفصل فيما قدمه طلاب الجامعة من شكاوى وتظلمات، حيث تم الفصل في 155 شكوى وتظلما من كافة لجان الإدارة.

رئيس الشورى : لا يوجد نص يمنع انتخاب الأعضاء والتطبيق يخضع لولي الأمر

توجه لإشراك المواطنين في مناقشة المواضيع تحت قبة المجلس

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 رجب 1437هـ - 25 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/673625

داوود الكثيري - جدة تصوير: محمد كديش

قال رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ إن اختيار أعضاء المجلس وفقا لمفهوم الشورى، يعود لولي الأمر وهو مدعو لاختيار من يراه أهلا للعضوية، وله أن يتولى هذا الحق بنفسه أو أن يسنده إلى جهة أو آلية معينة أو أفراد معينين يمثلون هذا الحق نيابة عنه، منوها إلى أنه لا يوجد نص يمنع أن يسند ولي الأمر لمن يشاء اختيار أعضاء الشورى.

وأضاف: لكن تطبيق هذا المبدأ وهو الانتخاب من عدمه يخضع لولي الأمر وهو راجع لاعتبارات كثيرة فولي الأمر يضبط الوقت المناسب لذلك، وهوالآن يطبق الشورى كما في الشريعة الإسلامية، مشيرًا إلى أن بعض الشباب في مرحلة معينة من عمره يأتي بفكرة معينة ويتحمس لها وينسى الاعتبارات الأخرى.

جاء ذلك في المحاضرة التي نظمتها جامعة الملك عبدالعزيز بجدة أمس ممثلة بكلية الحقوق وحضرها عدد من أعضاء مجلس الشورى وقضاة من ديوان المظالم والمحاكم المختلفة وأعضاء هيئة التدريس إضافة إلى الطلاب والطالبات ضمن برنامج النخبة وأدارها سمو الأمير د. بندر بن سلمان بن محمد آل سعود.

وإجابة على سؤال تقدمت به وكيلة كلية الحقوق بالجامعة الدكتورة نجاح سلامة عن آلية ومعايير الترشيح لمجلس الشورى بالنسبة للمرأة؛ والخطوات التي يمكن أن تتخذها المرأة مسبقا وعلى أساسها تعتبر مرشحة لعضوية مجلس الشورى، قال آل الشيخ: «من الأفضل ألا يسعى الإنسان لعضوية مجلس الشورى بشكل مباشر ويبحث عن الجوانب التي تجعله عضوا فيه، ولا يوجد في ذلك محظور شرعي لكن الأولى ألا يهيء الإنسان نفسه ويترك ذلك لاختيار ولي الأمر».

وتابع قائلا: لا يوجد شيء مكتوب لآلية اختيار أعضاء مجلس الشورى وإنما ولي الأمر هو من يقدر هذا الجانب بحكم أنه مفوض بذلك، والذي أعلمه أن الاختيار يكون بدقة عالية، ولو وضعت مواد تحدد آلية ترشيح الأعضاء فلا يوجد مانع شرعي من ذلك.

وكشف آل شيخ أنه يوجد توجه من قبل الشورى حاليا لطرح المواضيع المدرجة على جدول الأعمال على شريحة كبيرة من الناس من خلال حضورهم للمجلس والاستماع إلى آرائهم قبل أن يكون للأعضاء أي رأي فيه، كما يقوم المجلس حاليا بتوثيق ارتباطه بمختلف فئات المجتمع من خلال عقد ندوات ومحاضرات مع عدد من الجامعات ودعوة الطلاب للحضور للاستماع ومشاهدة آلية اتخاذ القرارات.

كما اعترف آل شيخ بضعف جانب الأبحاث في الشورى والتي من شأنها التسهيل على العضو في كثير من القرارات، منوها إلى أنه سيتم التركيز على الأبحاث في المرحلة المقبلة.

آل الشيخ لـ المدينة : الاستماع للشباب يعين المسؤول لاتخاذ القرار الأصوب

أوضح الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ لـ (المدينة) أن المحاضرة أعادته إلى صفوف الجامعة، للاستفادة مما لدى الأجيال من تطلعات ومما يلاقوه من بعض الصعاب، وكل مسؤول يمكن أن يكون قراره أصوب إذا استمع للشباب. وأضاف:» في الجانب الآخر هي فكرة من الأمير بندر بن سلمان بن محمد وهو دائما سباق إلى الأفكار واللقاءات العلمية في جانب التحكيم وفي جوانب أخرى، وهي أيضا مواكبة لهذا التوجه وهي بالنسبة للجامعة حرص وصلة بين المسؤولين والعلماء

بمختلف مستوياتهم وبين الجامعة وأساتذتها وطلابها ومناقشة الأفكار التي تنقل للطلاب من خلال وسائل الاتصال حيث يهدف اللقاء لتبيان مجلس الشورى وأهدافه والمهام التي يقوم بها ومسيرته عبر تاريخ هذه الدولة المباركة».

دوائر خاصة لقضايا الأحداث .. الشهر القادم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 رجب 1437هـ - 25 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160425/Con20160425836145.htm

فاطمة آل دبيس (الدمام)

كشفت مصادر لـ «عكاظ» عن التشكيل الجديد للمحاكم الجزائية بإضافة عدد من الدوائر ليصل مجموعها إلى 7 دوائر جزائية، منها دائرة خاصة بالنظر في قضايا «الأحداث» وهو ما يمكن المتهمين ممن هم دون سن 18 للنظر في قضاياهم في المحكمة بصفة مستمرة ومن قضاة مختصين على عكس المعمول به من «تشتيت» المتهم بالنظر في قضيته من عدد من القضاة، إذ يندب قاض من المحكمة الجزائية للعمل في دار الرعاية 4 أشهر فقط.

وطبقا للمصادر فإن القضية الواحدة كانت تنظر من عدد من القضاة ما يؤدي إلى عدم استقرار المتهم، إذ إن النظام المعمول به سابقا ينص على تكليف قاض للعمل في دار الرعاية 4 أشهر وبانتهائها يكلف قاض آخر، ما يعني إعادة دراسة القاضي الجديد للقضية ومطالعتها مرة أخرى.

وأكدت المصادر أن المحاكم الجزائية ابتداء من غرة شعبان القادم ستخصص 7 دوائر للنظر في القضايا بشكل أكثر تخصيصا ودقة، ومنها دائرة خاصة بالأحداث تختص بالنظر في المطالبة بإيقاع العقوبة على «الحدث» ما لم تكن المطالبة بعقوبة إتلافية مع دائرة للقصاص والحدود الإتلافية تنظر في قضايا القتل أو إتلاف شيء من البدن قصاصا أو حدا، والمطالبة بإقامة حد تتضمن عقوبة إتلاف للنفس أو مادونها كـ «حد الردة، والسحر، والغيلة، والزنى للمحصن، والسرقة»، ودائرة للتعزير الإتلافي تتولى النظر في مطالبات القتل تعزيرا، وكذلك قضايا تهريب المخدرات والترويج لها، وأخرى للتعزير المنظم وهي الجرائم الصادر بشأنها نظام. ودائرة للقصاص والحدود غير الإتلافية تتولى النظر في مطالبات القصاص أو حد لا يترتب عليه إتلاف كـ «حد الزنى لغير المحصن وحد القذف والسكر» ودائرة للتعزير المرسل وهي التي تنظر في كل الجرائم التي ليس لها دائرة اختصاص كالابتزاز، ودائر للتعزير المنظم -لا تتطلب نظرها من ثلاثة قضاة- كـ «قضايا التزوير لرخص الإقامة والقيادة والسير وجوازات السفر وسجلاتها واستعمالها، قضايا غسل الأموال المرتبطة بالإفصاح بالأموال عند الدخول للمملكة أو الخروج منها والجرائم المعلوماتية».

وشددت المصادر أنه لا يجوز تعطيل النظر في القضايا بحجة عدم الاختصاص بين الدوائر، ففي حال انتهت الدائرة إلى تكييف القضية يجب عليها نظرها وعدم إحالتها حماية لأصحاب القضية، إلا إذا كانت القضية أحيلت إلى دائرة «فردية»، أي يكلف بالنظر فيها قاض واحد فقط.

بصمة المرأة تحرج محاكم شرعية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 18 رجب 1437هـ - 25 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=261320&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي

واجهت المحاكم الشرعية منذ تطبيق قرار التعرف على هوية المرأة بنظام البصمة في 400 محكمة، رفض أجهزة قارئ البصمة قبول 60 مراجعة بكافة المحاكم خلال العام الماضي، مما أوقع تلك المحاكم في حرج مع المراجعات وألزمتهن بإحضار معرف من محارمهم أو تكرر عملية البصم على تلك الأجهزة حتى يتمكن النظام من قبول البصمة والتعرف على هوية المراجعة.

العودة للمعرف المحرم

علمت "الوطن" من مصدر عدلي أن المحاكم الشرعية التي طبقت نظام التعرف على هوية المرأة بالبصمة صادفت عقبة عدم قبول بصمة 60 مراجعة للمحاكم الشرعية خلال عام، مما جعل وزارة العدل تتصدى لتلك المعضلة بإصدار قرار يقضي بوضع استثناء للمراجعة اللاتي يرفض الجهاز قبول بصماتها بحيث يتم إحضار معرف لها يكون محرمها أو في حال عدم توافر المحرم يكتفي باثنين من المعرفين أمام القضاة أثناء عقد الجلسات أو إصدار وكالات شرعية عن طريق كتابات العدل. وأضاف المصدر أن المراجعات تضررن من رفض الجهاز بصماتهن، وأبدين استغرابهن للرفض دون مبرر.

وحصلت "الوطن" على نسخة من قرار صادر عن وزارة العدل يقضي العمل بما تضمنه تعميم الوزارة رقم 13- ت- 5499 المتضمن الاكتفاء بالبصمة عن المعرفين عن النساء على حد سواء وفي كل ما يصدر من كتابة العدل من أعمال، وفي حال عدم إمكان التعريف بالمرأة بالبصمة يكون ذلك بمعرف واحد من محارمها أو اثنين من غيرهم.

بصمة الأذن

كشف الطبيب الشرعي عباس أحمد لـ"الوطن" أن هناك اكتشافا جديدا يعمل به في الدول الأخرى وهو نظام بصمة الأذن وتعتبر من أهم البصمات وأدقها في عالم الطب الوراثي، كذلك تستخدم في دول أخرى للكشف عن الجرائم بدلا عن بصمة اليد، موضحا أن تطبيقها سواء على السيدات أو الرجال الذين ترفضهم أجهزة البصمة في الإدارات الحكومية والشركات والمؤسسات يعتبر أفضل وأسرع الطرق للتعرف على هوية الأفراد، كاشفا أن أسباب عدم ظهور بصمة بعض الأفراد سواء من النساء أو الرجال أثناء تمرير الإبهام أو أحد الأصابع على جهاز قارئ البصمة تعود إلى أنه قد يكون الفرد مصابا بأمراض مزمنة، كالقصور في الدورة الدموية وهذا يتسبب في عدم وصول الدم إلى أطراف الشخص، وبالتالي لا تظهر بصمته على تلك الأجهزة نهائيا، موضحا كذلك حدوث حروق بأطراف الشخص وهذا يتسبب في اختفاء ملامح البصمة ووجود التهابات في الغدة الدرقية كذلك أحد الأسباب القوية لمنع بصمة الفرد.

حالات نادرة

يؤكد الطبيب الشرعي أن استخدام أجهزة قياس السكر التي تعتمد على وخز الإبهام أو أحد الأصابع تؤدي إلى اختفاء بصمة الفرد على مر السنين، مضيفا "يولد العديد من الأفراد في حالات نادرة وليست لديهم بصمة وهذا أمر طبيعي ووراثي ويتم وضع استثناءات لهؤلاء الإفراد إما بأخذ بصمة الأذن أو بصمة العين أو بصمة الصوت"، كاشفا أن في المقابل يوجد أفراد ليس لهم بصمة منذ ولادتهم وهؤلاء وضعت استثناءات لهم تساعد على إثبات هوياتهم بطريقة ميسرة.

إحالة زواج القصر لإمارة الأحساء

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 18 رجب 1437هـ - 25 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=261284&CategoryID=3

الأحساء: عدنان الغزال 24-04-2016 PM 11:54
أوصى مشاركون في ختام الملتقى الأول لمأذوني عقود الأنكحة، الذي نظمته المديرية العامة للشؤون الصحية في الأحساء بالتعاون مع الجمعية الخيرية لمكافحة أمراض الدم الوراثية في المحافظة أول من أمس، بضرورة إحالة طلبات زواج القصر من الذكور والإناث ممن هم أقل من 15 عاما، الذين يتقدمون لفحص ما قبل الزواج إلى إمارة الأحساء، وذلك بغرض أن يوجه فيها محافظ الأحساء الأمير بدر بن محمد بن جلوي.
وكان المشاركون قد كشفوا خلال الملتقى عن تقدم نحو 146 فتاة "قاصر" تحت سن 15 عاما لفحص ما قبل الزواج خلال الـ12 شهرا الماضية، فيما بلغ إجمالي أعداد المتقدمات للفحص خلال الفترة ذاتها نحو 22 ألف فتاة. من جانبه، أكد المدير العام لإدارة الأوقاف والمساجد والدعوة والإرشاد في المحافظة الشيخ أحمد الهاشم، أن لزواج القاصرات في وقتنا الحاضر عدة أسباب من أبرزها: اليتم، والضغوطات الأسرية، والديون، حيث تنصاع بعض الأسر لتزويج فتياتها مبكرا.

إحالة 30 ألفا إلى لجنة النظر للتأكد من بياناتهم

160 ألف إقامة للجالية البرماوية.. وتعريف219 ألفا خلال 8 أشهر

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 18 رجب 1437هـ - 25 ابريل 2016م
https://www.aleqt.com/2016/04/25/article_1049753.html

عبدالله حامد من جدة
قال لـ"الاقتصادية" عبد الله القراش المشرف العام على مشروع تصحيح أوضاع الجالية البرماوية في المملكة، إنه حتى ظهر الأمس تم إصدار 160 ألف إقامة لمن تم التعريف عليهم من أبناء الجالية البرماوية في السعودية من حاملي الجواز الباكستاني أو الجواز البنجلادشي، أو مجهولي الهوية، ولا تزال باقي المعاملات في طور الإجراء.
وبين أنه تم تعريف نحو 219 ألف برماوي خلال الأشهر الثمانية من إجمالي من تقدموا لتصحيح أوضاعهم، البالغ عددهم 249 ألفا، بينما تمت إحالة نحو 30 ألفا إلى لجنة النظر، المعنية بدراسة الحالات التي لم تتمكن من دخول التعريف، إما لنقص في الوثائق، أو زيادة التأكد من بياناتهم، مؤكدا أن اللجنة تعقد اجتماعها بشكل يومي في مقر لجنة تصحيح الأوضاع برئاسة اللجنة وعضوية الجوازات وفرع وزارة العمل ومترجم من أبناء الجالية.
وأوضح القراش، أن اللجنة الدائمة لدراسة وتصحيح أوضاع الجالية الميانمارية التي شكلت بأمر من المقام السامي ويرأسها الأمير فيصل بن محمد بن سعد وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة المساعد للحقوق، تعقد اجتماعا شهريا بعضوية خمس وزارات تناقش فيه كل الصعوبات والعقبات التي تواجه العمل في المشروع إضافة إلى تقديمها المساعدة وتذليل السبل لاستمرار عملية التصحيح، مشيدا بالدعم والمتابعة التي يحظى بها المشروع من ولي العهد، والأمير خالد الفيصل أمير المنطقة، وكذلك وكيل الإمارة المساعد للحقوق. يشار إلى أن جوانب التصحيح القائم حاليا تتضمن منح إقامات

مجانية لمدة أربع سنوات لمن تتوافر فيه الشروط النظامية والإعفاء من الغرامات المتراكمة، وكذلك تصحيح الوضع المهني للجالية بالاستفادة منها كقوة عاملة في الشركات والمؤسسات بتفعيل قرار وزارة العمل باحتساب العامل الميانماري الواحد بربع عامل وافد في برنامج تحفيز المنشآت (نطاقات)، والاستفادة من قاعدة بيانات المهن والحرف التي يجيدها أبناء الجالية الميانمارية التي رصدت من خلال المسح الميداني الذي قامت به اللجنة.

وتشمل جوانب التصحيح، نقل كفالات الجالية الميانمارية إلى الشركات المؤهلة مع إبقاء العاملات الميانماريات على كفالة عائلهن واستثنائهن من نقل كفالاتهن إلى المنشآت التي يرغبن العمل فيها، كما يتضمن التصحيح جانبا صحيا يتركز في تحصين أفراد الجالية الميانمارية ضد الأمراض الوبائية المعدية أثناء مراجعتهم لمقر التصحيح معالجة بعض الحالات الإيجابية للأمراض المعدية.

وتشير إحصائيات لجنة تصحيح أوضاع الجالية البرماوية إلى أن أفراد الجالية يتمركزون في تسع مناطق في المملكة يصل عددهم فيها إلى 249669 يعيش منهم 192284 في العاصمة المقدسة و 43914 في محافظة جدة وفي المدينة المنورة يقطن نحو 9622 برماويا، بينما يتوزع البقية بين الباحة والمنطقة الجنوبية والوسطى والمنطقة الشرقية والقنفذة والطائف.

اليوم

• نبراس" يضع أسس الوقاية المعاصرة من المخدرات

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 18 رجب 1437هـ - 25 ابريل 2016م
http://www.alyaum.com/article/4133115

اليوم - الرياض

أطلق المشروع الوطني للوقاية من المخدرات «نبراس» أمس برنامجاً تثقيفياً تدريبياً بمستشفى الإمام عبدالرحمن الفيصل تحت عنوان: «أسس الوقاية المعاصرة من مشكلة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية»، ويستمر حتى يوم غد الثلاثاء.

وتتمثل رؤية البرنامج -الذي تقدمه نخبة من المتخصصين المتميزين- في تزويد المجتمع السعودي بمهارات الوقاية من المخدرات، حيث تبدأ الفعاليات التدريبية اليوم الأحد 17 رجب الموافق 24 أبريل بالتدريب على أسس التثقيف ومعرفة الوقاية، وتنمية المهارات للوقاية من المخدرات، ويستمر أربعة أيام.

ويهدف البرنامج إلى تثقيف منسوبي مستشفى الإمام عبدالرحمن الفيصل بأسس الوقاية المعاصرة من مشكلة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، وتنمية مهارات الوقاية الفعالة لدى المهتمين بتثقيف أفراد المجتمع بخطر تعاطي المخدرات.

ويسعى البرنامج إلى تثقيف عام حول واقع مشكلة وسياسات استهداف الشباب بالمخدرات، وتثقيف متخصص للشباب العامل في المستشفى ومن الكادر الإداري والتمريض حول أسس الوقاية ودوره في حماية المجتمع، وتدريب مكثف على مهارات الوقاية المناسبة موجهة للأطباء والصيادلة المهتمين بتثقيف المجتمع المحلي.

وذكر الدكتور سعيد بن فالح السريحة مدير ادارة الدراسات والمعلومات، أن محاور التدريب تشتمل على شقين، أولها: مواضيع التدريب والثاني أسلوب التدريب، حيث يستهدف الشق الأول تأهيل نخبة من الأطباء والصيادلة الراغبين في العمل التوعوي التثقيفي لسكان الأحياء المجاورة لمستشفى الإمام عبدالرحمن الفيصل، موضحاً أنه سيتم التركيز على ظاهرة المخدرات وواقعها وتطوراتها داخل المجتمع السعودي، وعوامل الخطورة المؤدية إلى التعاطي حسب نتائج الدراسات المحلية، وكذلك تثقيف الشباب وقاطني الأحياء، وسائل وأساليب تنمية وعي الشباب، والطرق المثالية لوقاية الشباب من المخدرات بحيث تحتوي على تعلم مهارات إدارات الذات، تعلم مهارات رفض التعاطي، تعلم مهارات الحياة الاجتماعية، فضلاً عن إعادة بناء الرقابة الأسرية والاجتماعية الملائمة.

وعن أسلوب التدريب بين الدكتور السريحة، أنه يشمل محاضرة متخصصة، تقسيم الحضور إلى مجموعات من 5 أشخاص، وتوزيع اليوم التدريبي إلى عدد من الأنشطة، وأبرزها: نشاط لتحديد عوامل الخطورة، نشاط حول بناء وعي

الشباب بخطر تعاطي المخدرات، نشاط حول تنمية مهارات الشباب المناسبة للوقاية، ونشاط عن أساليب تنمية قدرات الوالدين في مجال الوقاية من المخدرات.
من جانبه أكد أمين العام اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات رئيس مجلس إدارة المشروع الوطني للوقاية من المخدرات «نبراس» عبدالإله الشريف، حرص أمانة اللجنة على برامج التدريب وتطوير العاملين وزيادة وعيهم ضد آفة المخدرات وكيفية تعاملهم مع مرضى الإدمان.
كما ذكر الشريف، أن محاور التثقيف في البرنامج تهدف إلى توعية وتثقيف الممرضين والإداريين والفنيين بخطر تعاطي المخدرات بحيث تركز على: أبعاد ظاهرة المخدرات (التجارة والاستعمال والأضرار المترتبة)، تسليط الضوء على المخدرات كمسبب للإدمان.

"الشورى" يقر اتفاق تعيين الحدود البحرية بين السعودية ومصر

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 رجب 1437هـ - 26 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15268373

الرياض - «الحياة»
وافق مجلس الشورى السعودي اليوم (الإثنين) بالإجماع على مشروع اتفاق تعيين الحدود البحرية بين السعودية ومصر.
وجاءت الموافقة في جلسة عقدها المجلس، بعد أن استمع إلى تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن الاتفاق، إضافة إلى آراء أعضاء في المجلس أكدوا أهمية الاتفاق بين البلدين، وذلك في إطار «العلاقات المتميزة التي تربط بينهما».
إلى ذلك، وافق المجلس على مقترح مشروع نظام صندوق الاحتياط الوطني، وذلك بعد أن استمع إلى وجهة نظر اللجنة المالية في شأن ما أبداه الأعضاء من آراء وملحوظات أثناء مناقشة المقترح في جلسة سابقة.
ويهدف مقترح مشروع النظام الذي يتكون من 23 مادة، إلى تكوين احتياطات مالية وإدارتها واستثماراتها وتحقيق أفضل استخدام وعائد لها.
وفي موضوع آخر، طالب مجلس الشورى، مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون بزيادة استيعاب المرضى والمراجعين والمحولين للحصول على خدمات المستشفى التخصصية، والإفادة الكاملة من توسعة العيادات الخارجية.
ودعا المجلس في قراره، المستشفى إلى تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة، وتعزيزها في سبيل تقديم خدمات علاجية وتأهيلية للمكفوفين وضعاف البصر.
ودعا المستشفى أيضاً إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة للمشاركة الفاعلة في الجهود والمبادرات والبرامج الدولية، للحد من انتشار ضعف البصر الذي يمكن تجنبه بحلول العام 2020.
وطالب المجلس المستشفى بالعمل على زيادة الدورات الصحية المتخصصة وورش العمل للعاملين في مجالات العلوم الطبية التطبيقية ومجال الصيدلة الإكلينيكية. وطالب أيضاً بمراجعة الهيكل التنظيمي للمستشفى، بما فيه استقلال وحدة المراجعة الداخلية عنه، وربطها تنظيمياً في وزارة الصحة.
وأكد المجلس في قراره على أن يضمن مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون في تقاريره المقبلة معلومات تفصيلية عن مدى الإفادة الكاملة من إنشاء مختبرين للخلايا الجذعية في المستشفى، وعلى إعطاء المستشفى المرونة اللازمة لمراجعة المزايا المالية للممارسين الصحيين السعوديين المميزين بما يعزز إمكان استقطابهم والاحتفاظ بهم.
وفي موضوع آخر، طالبت لجنة الحج والإسكان والخدمات، هيئة المدن الاقتصادية بوضع «آلية لجذب الاستثمارات النوعية للمدن الاقتصادية، تحقيقاً للأهداف التي أنشئت من أجلها، ودراسة تحديث نظام هيئة المدن الاقتصادية لمعالجة ما أفرزته التجربة العملية من صعوبات، والتنسيق مع شركة أرامكو ووضع خطة شاملة واضحة المعالم لمراحل تطوير مدينة جازان الاقتصادية».

وتساءل أحد الأعضاء عن الفرق بين اختصاصات هيئة المدن الاقتصادية، وهيئة المدن الصناعية، مطالباً بتحديد مهمات وصلاحيات كلتا الهيئتين. واقترح أن يتم إنشاء شركات مساهمة لإدارة المدن الاقتصادية في مختلف مناطق المملكة، لتطوير نوعية الاستثمار في تلك المدن.
وطرح عضو آخر تساؤلات عن أسباب تعثر أداء هيئة المدن الاقتصادية، قائلاً: «هل من أسباب تعثرها كبر مساحات المدن الاقتصادية، أو غياب الأنظمة التجارية، والمميزات التي تقدمها الهيئة لتشجيع الاستثمار»، مقترحاً تحويل هيئة المدن الاقتصادية إلى هيئة ملكية تماثل الهيئة الملكية للجبيل وينبع.
وطالب أحد الأعضاء بتكليف جهة مستقلة ببحث أسباب تعثر الهيئة في القيام بمهماتها. ولاحظ آخر أن التقرير ركز بشكل وصفي على الخدمات التي قدمتها هيئة المدن الاقتصادية من دون الإشارة إلى عملها التخطيطي والاستراتيجي.
وأكد أحد الأعضاء أن عدم وفاء المطورين للمدن الاقتصادية بالتزاماتهم يستدعي أن تقوم الدولة بإنشاء البنى التحتية للمدن الاقتصادية. ووافق المجلس في نهاية المناقشة على منح اللجنة مزيداً من الوقت، لدرس ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات، والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة.

مجلس الوزراء يقر "رؤية السعودية2030" ويطلب وضع آليات تنفيذية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 رجب 1437هـ - 26 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15266760

الرياض - «الحياة»
أقر مجلس الوزراء السعودي اليوم (الإثنين) مشروع «رؤية المملكة العربية السعودية 2030»، وطلب من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية وضع آليات وترتيبات لتنفيذ هذه الرؤية، وطلب أيضاً من الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى تنفيذ هذه الرؤية.
وخصص مجلس الوزراء جلسته التي عقدها اليوم، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، للنظر في مشروع الرؤية الصادر في شأنه قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. وأشار إلى ما تضمنه خطاب ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الأمير محمد بن سلمان، في شأن مشروع الرؤية، وقرر المجلس:
أولاً: الموافقة على رؤية المملكة العربية السعودية 2030، الصادر في شأنها قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم 3-31-37-ق، وتاريخ 12-7-1437هـ، وفق الصيغة المرافقة لهذا القرار.
ثانياً: قيام مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بوضع الآليات والترتيبات اللازمة لتنفيذ هذه الرؤية ومتابعة ذلك.
ثالثاً: قيام الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى - كل في ما يخصه - باتخاذ ما يلزم لتنفيذ هذه الرؤية، وفقاً للآليات والترتيبات المشار إليها في البند (ثانياً) من هذا القرار.
ووجه خادم الحرمين الكلمة التالية:
«بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين إخواني وأخواتي المواطنين والمواطنات: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
لقد قامت دولتكم على أساس التمسك بكتاب الله وهدي نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وهي مهد الرسالة ومهبط الوحي، شرفها الله بخدمة الحرمين الشريفين وقاصديهما.
أيها الأخوة والأخوات:

لقد وضعت نصب عيني منذ أن تشرفت بتولي مقاليد الحكم السعي نحو التنمية الشاملة من منطلق ثوابتنا الشرعية وتوظيف إمكانات بلادنا وطاقاتها والاستفادة من موقع بلادنا وما تتميز به من ثروات وميزات لتحقيق مستقبل أفضل للوطن وأبنائه مع التمسك بعقيدتنا الصافية والحفاظ على أصالة مجتمعنا وثوابته.
ومن هذا المنطلق؛ وجهنا مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برسم الرؤية الاقتصادية والتنموية للمملكة لتحقيق ما نأمله بأن تكون بلادنا - بعون من الله وتوفيقه - أنموذجاً للعالم في كل المستويات.
وقد اطلعنا على رؤية المملكة العربية السعودية التي قدمها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ووافق عليها مجلس الوزراء، شاكرين للمجلس ما بذله من جهد بهذا الخصوص، آملين من أبنائنا وبناتنا المواطنين والمواطنات بالعمل معاً لتحقيق هذه الرؤية الطموحة، سائلين الله العون والتوفيق والسداد، وأن تكون رؤية خير وبركة تحقق التقدم والازدهار لوطننا الغالي.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

مختصو الأجهزة الخليجية المسؤولة عن النزاهة يعقدون اجتماعهم.. الأحد

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 رجب 1437هـ - 26 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1150014

الرياض - واس
يعقد في مقر الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يوم الاحد المقبل الاجتماع السابع للجنة المختصين بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بالدول الأعضاء.
وستناقش اللجنة عددا من الموضوعات من بينها إعداد أدلة إجرائية استرشادية تساعد دول المجلس على تنفيذ الاتفاقيتين الأممية والعربية لمكافحة الفساد، وإعداد تقرير متابعة للجوانب الموضوعية والإجرائية التي لم تتطرق لها الاتفاقيتان الأممية والعربية لمكافحة الفساد، ودراسة جدوى إيجاد مؤشر خليجي لمدركات الفساد، وإعداد الآليات التنفيذية اللازمة بشأن تنظيم الفعاليات التوعوية التي تقام تزامناً مع اليوم الدولي لمكافحة الفساد.
ويأتي انعقاد اللجنة تنفيذاً لقرار أصحاب المعالي رؤساء الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون في اجتماعهم الثالث الذي عقد بالمملكة.

تحويل ذوي الدخل المحدود بـ"بر قرى جنوب مكة" الى أسر منتجة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 19 رجب 1437هـ - 26 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/673945

محمدرابع سليمان-مكة
برنامج التحول الالكتروني

برنامج عطاء الخاص بالبحث الأسري
الخطة الاستراتيجية للجمعية
خدمات الجمعية لـ 3 آلاف أسرة بقرى جنوب مكة.
تم تقسيم العمل بها على 3 مكاتب (وادي نعمان، وملكان، وطفيل)
البحث الأسري الميداني للتأكد لوصول المعونات لمستحقيها.
مدير عام الجمعية على بن عليان الفهمي قدم شرحا مفصلا عن التالي:

تفقد مدير عام الجمعيات الخيرية بوزارة الشؤون الاجتماعية محمد بن عبد الله العسيري «جمعية البر لقرى جنوب مكة»، واطلع على المشاريع التي ترعاها الجمعية والمتمثلة في تأهيل وتدريب ورعاية الاسر الفقيرة بقرى جنوب مكة. والتقى بنائب رئيس مجلس إدارة الجمعية عبدالله بن داود الفايز، وتجول على القسم النسوي واطلع على أهدافه ومشروع «مهنتي» للخياطة والتطريز الذي يهدف الى تدريب وتأهيل الأسر بالقرى لتصبح أسرا منتجة، رافقه فيها مدير مركز التنمية الاجتماعية بمكة المكرمة شادي بن سالم اللهيبي. وتفقد العسيري قاعة التدريب بالجمعية واستمع الى كلمة الفايز التي استعرض فيها ما تقوم به الجمعية وما تنفيذه من برامج ومشاريع لخدمة أهالي القرى المستفيدين من خدماتها ومن هذه البرامج والمشاريع: مشروع السلة الغذائية وكسوة العيد وكفالة الأيتام وسقيا الماء وحفر الآبار وبناء خزانات الماء والوقف الخيري والإسكان الخيري وحج الفريضة إضافة إلى ما قامت به الجمعية من توقيع مذكرات تفاهم وعقود شراكات مع الجمعيات والمؤسسات الخيرية وبعض الجهات الأخرى ذات العلاقة التي سوف تسهم في تحقيق رسالة الجمعية وأهدافها.

مستقبل المملكة: البطالة إلى "الوأد".. والعاطلون مستبشرون

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 رجب 1437هـ - 26 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160426/Con20160426836302.htm

محمد الأكلبي (جدة)
رؤية المملكة المستقبلية تشرق على سراديب العاطلين الذين أظلمت سنوات شبابهم مطفئة قناديلها بعد أن بحثوا عن العمل لسنوات عاجزين عن إيجاد فرصة تحقق أحلام عيش رغيد، مثخنين بديونهم وبعظمة أحلامهم التي اصطدمت بمرارة الواقع الذي عاد برؤية طموحه لينير عتمة سراديب عطالتهم وتشرق شمسه على مملكة أحلامهم، ليقذفوا بحمل العطالة جانبا، مستبشرين بإشراقة صبح جديد يتنفس مزيدا من نسمات الأمل الدافئة، مهرولين نحو أهداف وضعت «خطة التحول الوطني 2030» الخطوط العريضة لها.
فمن حديث ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان عن خطة التحول الوطني 2030 الذي أكد فيه أن الرؤية الإستراتيجية خفضت معدل البطالة من 11.6 % إلى 7 %، مضيفا نطمح إلى تهيئة العامل السعودي، أو الموظف السعودي لدخول سوق العمل.
وأضاف نعمل الآن شراكات مع شركات القطاع الخاص، وشركات مملوكة بنسبة عالية للحكومة، وشركات مملوكة للقطاع الخاص وسنعمل برامج تأهيل دخولهم إلى سوق العمل بمخرجات التعليم وربطها باحتياجات السوق والرؤية المستقبلية واحتياجات السنة القادمة.
كان لهذه الكلمات وقعها الإيجابي في نفس الشاب السعودي «خالد» ذي الأربعة والعشرين ربيعا والذي عانى كثيرا من وطأة البطالة، فأصبح مستبشرا متفائلا، ويترجم تفاؤله بابتسامة أمل رسمت على وجهه خلال حديثه إلى «عكاظ» فيقول: كنت أنتظر رؤية المملكة التي أعلنها ولي ولي العهد بفارغ الصبر، وكانت كلمات الأمير محمد بن سلمان تلامس طموح الشباب في نفسي وحطمت سدود اليأس التي بنتها العطالة لسنوات.

في الساعة الثالثة، مضى العاطلون ينفثون عنهم غبار البطالة ويربت على كتوفهم نسيم صبح جميل قادم تشرق فيه شمس التحول إلى مملكة اقتصادية لا تعتمد على النفط وتطمح إلى صناعة جيل طموح بإمكانات عالية.

القبض على عصابة تستدرج القاصرات وتبتز أسرهن

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 19 رجب 1437هـ - 26 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=261418&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي 25-04-2016 11:22 PM

باشرت هيئة التحقيق والادعاء العام بجدة التحقيق مع أعضاء عصابة منظمة تستدرج القاصرات الهاربات من أسرهن، والتحفظ عليهن في شقة أعدت لذلك، ومن ثم ابتزاز عائلاتهن لدفع مبالغ مالية مقابل إعادتهن. وعلمت "الوطن" أن هذه العصابة تتكون من رجلين وامرأة، حيث طالب المدعي العام بعقوبة تعزيرية ضد هذه العصابة.

ضحية عمرها 13 عاما

تكشفت حقيقة هذه العصابة بعد أن تلقت شرطة الجامعة بلاغا من مواطن ذكر فيه أن ابنته البالغة 13 عاما تغيبت عن المنزل، موضحا في محضر التحقيقات أن الطفلة تحمل معها هاتفا محمولا، وبعد التحري عن رقمه، اتضح أنه لا يزال يعمل وذلك من خلال الرسائل التي ترسلها لأسرتها. وبعد تحديد مكان الاتصال تبين للجهات الأمنية أن الطفلة توجد في حي الربوة، كما تمكنت الجهات المختصة أيضا من رصد أرقام تتصل بهاتف الضحية عدة مرات. وأضافت اللائحة أنه تم إعداد كمين محكم، حيث ألقت الشرطة القبض على صاحب سيارة أجرة كانت برفقته الطفلة، وبعد تفتيشه اتضح أنه يحمل هاتفا محمولا وفيه الشريحة التي تتصل على الفتاة وتم رصد ذلك الرقم، إلى جانب مبلغ مالي يقدر بـ 470 ريالا. وبعد التحري تم التأكد من أن الطفلة هي المتغيبة عن أسرتها. كما كشفت التحقيقات تورط شخص آخر في غياب الضحية عن ذويها، وتوفير مسكن لها مع عدد من الفتيات الأخريات الهاربات من أسرهن وجميعهن قاصرات.

اصطياد الصغيرات

اعترفت الطفلة المتغيبة أمام هيئة التحقيق والادعاء العام أنها خرجت من منزل أسرتها برغبتها وتغيبت عن المنزل 3 أيام، حيث استقلت سيارة أجرة وذهبت إلى أحد الأسواق، ومكثت في السوق منذ الصباح وحتى ساعة متأخرة من الليل، حيث التقت بها امرأة وسألتها عن سبب وجودها في هذا الوقت المتأخر، فأخبرتها بأنه لا يوجد لديها مكان آخر تذهب إليه فطلبت منها مرافقتها. وبناء على لائحة الادعاء، وافقت الضحية على عرض السيدة بالذهاب معها، وركبت معها في سيارة صاحب الأجرة الذي قبض عليه وهي برفقته، ومن ثم ذهبت بها إلى شقة في حي النسيم تعود لسائق السيارة ومتهم آخر. وكشفت الطفلة أنها التقت بـ 4 فتيات صغيرات هاربات من أسرهن داخل الشقة، وكان الرجلان يحضران أي شيء تطلبه الفتيات، كما يرسل أحد أفراد العصابة رسائل إلى والد كل منهن يطلب منه تسليم مبالغ مالية نظير إعادة ابنته إليه، موضحة أن المتورطين كانوا يمنعونهن من الخروج وعدم العودة لأسرتهن، وكانوا يغلقون باب الشقة بإحكام حتى لا تتمكن هي أو الأخريات من الهرب.

تهديد وابتزاز

يؤكد والد الضحية الأخيرة أنه كان يستقبل رسائل ابتزاز وتهديد منذ أن غابت ابنته، وذلك من رقم مجهول وكان المرسل يطلب إعطاءه مبلغا ماليا مقابل إعادة الطفلة، وإلا فإنه سيقتلها. وجرى تفريغ الرسائل من قبل ضابط القضية المتضمنة تهديدا بقتل الفتاة في حال لم يتم تسليم المبلغ.

ومن خلال التحقيقات مع المتورطين ذكر المتهم الأول أن المتهم الثاني صديق له ويعمل كسائق أجرة وأنه اتصل به ليخبره بأن برفقته طفلة تدعي أنها لا تملك مكانا تذهب إليه، فأخذها من المتهم الأول ووضعها مع سيدة تدعى "أم زكريا" وهي زبونة دائمة مع المتهم سائق الأجرة، وبعدها بيومين اتصلت عليه لتخبره بأن يأتي لاستلامها لأن زوجها تضايق من وجودها في المنزل. أما المتهم الثاني، سائق الأجرة، فادعى أن الطفلة ذكرت له أنها جاءت من الرياض برفقة والدها الذي تركها في السوق ثم اختفى، فاتصل بالمتهم الأول وأخبره عنها، وطلب منه أن يأتي ليوصلها لأهله فاتضح أن رفيقه ذهب بها إلى زبائن لديه وذلك بغرض عرض الفتاة عليهم. وبالبحث عن سوابق للمتهمين، لم تجد الجهات الأمنية سوى حالة

تحرش من أحد المتهمين. وانتهى التحقيق إلى أن ما قام به المدعى عليهم فعل محرم لقاء استدراجهم لفتاة قاصر، ومصادرة هواتفهم، ومصادرة مبلغ 1250 ريالا كان مع الفتاة لا يعرف مصدره، وأحيلت القضية بالكامل إلى المحكمة الجزائية للنطق بالحكم في حق المتورطين.

الأب: مرض وراثي مزعوم ومشقة تواصل بالخارج.. رحلة تدعو للتعجب

"خطأ طبي" يُدخل أسرة منعطفاً خطيراً ويُلزم طفلها "العناية" 4 سنوات

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 19 رجب 1437هـ - 26 ابريل 2016م
https://sabq.org

فهد العتيبي الباحة

أسرة سعودية تقطن الباحة، كان للخطأ الطبي -حسب التقارير الطبية- شأن في دخولها منعطفاً خطيراً، وجعْل طفلها الأول "سعد" حبيس العناية المركزة للعام الرابع على التوالي؛ إثر تعسر في الولادة، وتأخر، وسوء تصرف من أطباء التوليد، ساهم في حدوث "خطأ طبي" فادح، لم يعترف به أحد حتى الآن.

يقول والد الطفل "سعد"، سامي الزهراني: "دخلت المياه أثناء إجراء التوليد على رئتي طفلي، ولم يتمكن الأطباء، حينها، من سحب هذه المياه؛ مما ساهم في حدوث صعوبة في التنفس بشكل طبيعي؛ مما جعله حتى الآن أسيراً لجهاز التنفس في العناية المركزة للعام الرابع على التوالي، بالإضافة إلى عدم تنفسه بشكل طبيعي فهو يعاني من مرض وراثي (إتش إم جي) ولا يشكل هذا المرض الوراثي مشكلة؛ فما يجده هو وأخواه من بعده وأطفال مرضى الوراثة بشكل عام بالدولة من دعم حكومي، يجعلهم يتعايشون مع هذا المرض الوراثي بشكل طبيعي".

وأكد "الزهراني" حجم المعاناة التي تعيشها أسرته منذ أربع سنوات في ظل صمت من الجهات الصحية؛ مما جعله يطرق أبواب الواسطات في كل مكان عَلّ أحداً يرأف بحال طفله؛ مضيفاً أنه حصل على أمر إخلاء طبي إلى مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، وقابل استشاري الأمراض الوراثية بالمستشفى الذي زعم أن "صعوبة التنفس" مرض وراثي، وألا شيء بأيديهم، ولم يقبل أوراقنا، وعدنا للباحة، ليعود الطفل إلى العناية المركزة، وأكد أنه تم بعد زعم الطبيب عمل تحاليل للزوج والزوجة استغرقت ثلاثة أشهر؛ ليتضح أن "صعوبة التنفس" لم يكن مرضاً وراثياً، وأنه بسبب خطأ طبي.

وأضاف: "تكبدنا مشقة التواصل الشخصي مع أطباء في الخارج وبالذات في الولايات المتحدة الأمريكية، بولاية سينسيناتي؛ حيث تم عرض تقارير الطفل على الدكتور "روبرت وود بلموناري" بمستشفى سينسيناتي للأطفال، الذي أكد أن علاج طفلنا "بسيط جداً"، ولا بد من إنهاء بعض الأوراق من السعودية؛ ليكون الإجراء رسمياً، ومن ضمن هذه الأوراق ورقة من استشاري الأمراض الوراثية تؤكد أن "الطفل سعد لا يوجد له علاج داخل المملكة".

وتابع: "بعد السفر إلى الرياض ومراجعة الطبيب، رفض أن يكتب "الورقة"؛ بحجة أن "صعوبة التنفس" مرض وراثي ولا يمكن علاجه، وكل هذا برغم عمل التحاليل التي انتظرنا نتائجها ثلاثة أشهر، وعندما وجد الطبيب نفسه أمام مصداقية هذه التقارير، وأن "صعوبة التنفس" ليس وراثياً، أقر تحويلنا إلى طبيب الصدرية بالمستشفى، والذي أبقانا لمراجعته عدة أشهر، ثم قام بتحويلنا إلى "المستشفى الجامعي" والذي رفض أن يقبل حالة طفلنا".

واختتمت الأسرة الحديث وهي متعجبة مما يحدث لها، وبرغم ما تُقدمه الدولة -حفظها الله- من دعم للجانب الصحي؛ فإنها بقيت حائرة مما وصل إليه الحال، وناشدت لإعادة الأمل لهم، بإذن الله تعالى، وشفاء طفلهم وعلاجه.

"الشورى" يجدد رفضه تملك الأجانب عقارات في مكة والمدينة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 20 رجب 1437هـ - 27 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15286073

الرياض - «الحياة»
تمسك مجلس الشورى السعودي اليوم (الثلثاء)، بقرار أصدره قبل عامين، يمنع تملك غير السعوديين العقارات في مكة المكرمة والمدينة المنورة واستثمارها. وأعيد النظام إلى مجلس الشورى لدرسه.
واستمع المجلس في اجتماع عقده اليوم، إلى تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة tفي شأن إعادة موضوع تحديد المقصود بعبارة «لغير السعوديين» الواردة في نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره، والمُعاد إلى المجلس لدرسه.
وأكد المجلس تمسكه بقرار أصدره في العام 1435هـ، فيما يخص عبارة «لغير السعودي» الواردة في المادة الخامسة من النظام التي تنص على: «يقصد بعبارة لغير السعودي المنصوص عليها في المادة الخامسة من ذات النظام الآتي: الشخص ذو الصفة الطبيعية الذي لا يتمتع بالجنسية العربية السعودية، والشركة غير السعودية، والشركة السعودية التي يؤسسها أو يشارك في تأسيسها أو يمتلك أسهماً فيها أشخاص من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية لا يتمتع أي منهم بالجنسية العربية السعودية».
إلى ذلك، ناقش المجلس تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات، في شأن التقرير السنوي لوزارة الإسكان. وطالبت اللجنة في توصياتها التي رفعتها إلى المجلس، وزارة الإسكان بتوضيح الالتزامات المالية التي ستترتب على مستحقي السكن لأي من منتجاتها.
وطالبت اللجنة أيضاً، الوزارة بإسناد تطوير الأراضي إلى المطورين العقاريين، إضافة إلى التخطيط والبناء ضمن مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص في إطار مفهوم التطوير الشامل، وإعداد جدول زمني يوضح المتحقق من المستهدف الكمي في خطة التنمية العاشرة سنوياً.
وأوصت اللجنة، وزارة الإسكان بإنجاز هيكلها التنظيمي وهيكلة فروعها ودليل السياسات والإجراءات المنظمة لعملها.
ودعت اللجنة الوزارة إلى إعداد قاعدة معلومات إسكانية ربع سنوية تكون متاحة للجميع لتشمل المبيعات، والأسعار، والشواغر، في قطاع الإسكان.
وطالب أحد الأعضاء وزارة الإسكان خلال مناقشة التقرير، بتقديم بيانات إنجاز وليس بيانات لمشروعات تحت التطوير. وقال: «إن الدولة لم تدخر جهداً في تقديم الدعم المالي للوزارة، إلا أن المواطن لم يلمس إنجازاً»، ولاحظ أن تقرير اللجنة «لم يوضح المنتجات السكنية التي تسلمها المواطن».
واقترح عضو آخر بأن تنسق الوزارة مع القطاعات العسكرية لإيجاد مساكن لصغار الرتب العسكرية تقتطع من رواتبهم خلال مدة خدمتهم. في حين رأى آخر أن مشكلة الإسكان يمكن حلها في تنظيم وضبط السوق العقارية.
وأشار أحد الأعضاء إلى تباطؤ في مشاريع صرحت عنها وزارة الإسكان، متسائلاً عن قيام الوزارة بإطلاق برامج وإقامة تحالفات من دون وجود إستراتيجية تعمل من خلالها، مطالباً بالإسراع في إصدار الإستراتيجية الخاصة بالإسكان.
في حين طالب آخر بضرورة حصول ذوي الدخل المحدود على الأولوية في الحصول على برامج التمويل الحكومية، وإيجاد برامج تمويل بديلة بحسب فئات المجتمع.
ورأى عضو آخر بأن الوزارة «لم تتمكن حتى الآن من تحقيق تطلعات المواطنين، إضافة إلى منتجاتها السكانية قليلة ولا تلبي الحاجة».
ووافق المجلس في نهاية المناقشة على منح اللجنة مزيداً من الوقت، لدرس ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات، والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة.
من جهة أخرى، طالب مجلس الشورى هيئة التحقيق والادعاء العام تضمين ما أنجزته بشأن المباني وإشغال المراتب الوظيفية في تقاريرها المقبلة.

الصمعاني يشيد بالشفافية وحماية الحقوق

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 20 رجب 1437هـ - 27 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15279482

الرياض - «الحياة»
هنأ وزير العدل وليد الصمعاني خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده الأمير محمد بن نايف وولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لمناسبة إقرار رؤية المملكة العربية السعودية 2030، خلال جلسة مجلس الوزراء التي عقدت أمس (الإثنين).
وأوضح الصمعاني في تصريح صحافي أن رؤية المملكة تأتي في ظل عزم القيادة على بناء مستقبل تنموي واقتصادي مشرق، يؤسس لعصر ما بعد النفط في المملكة، ويحقق تطلعات المواطنين في إيجاد اقتصاد قوي منافس عالمياً، يعمل على الاستثمار الأمثل للموارد والثروات التي تنعم بها المملكة في الجوانب كافة. وأشاد بما تتضمنه رؤية المملكة التي تحدث عنها الأمير محمد بن سلمان، وما تناوله من طموحات تنموية وتوجهات اقتصادية، أعطت الطمأنينة والراحة لأبناء المملكة، في ظل الحديث الواضح عن تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد، ورفع كفاءة الإنفاق، وحماية حقوق المواطن.

"التجارة" تؤكد حماية حقوق المساهمين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 20 رجب 1437هـ - 27 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15285517

الرياض - الحياة
أصدرت وزارة التجارة والصناعة أخيراً، تعاميم عدة، لحماية حقوق المساهمين ورفع مستوى تنافسية البيئة الاستثمارية، بما يتوافق مع نظام الشركات الجديد.
ويدخل نظام الشركات الجديد حيز التطبيق يوم الإثنين المقبل، وسيتبع ذلك إعداد اللوائح التنفيذية شاملةً جميع التعاميم التي ستسهم في تعزيز مستوى البيئة التنافسية في المملكة.
ودعت التعاميم جميع الشركات المساهمة إلى إفصاح أعضاء مجالس الإدارات بالشركات المساهمة للمجلس عما لهم من مصالح شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة، وعدم الاشتراك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو الإتجار في أحد فروع النشاط الذي تزاوله إلا بعد الحصول على ترخيص من الجمعية للشركة.
وأكدت وزارة التجارة على جميع الشركات المساهمة الخاص بدراسة الضوابط المعتمدة في تشكيل مجالس إدارات الشركات المساهمة حول الرغبة في أن تشكل مجالس إدارة الشركات من أشخاص تتوافر فيهم شروط الخبرة والكفاية والأمانة.
وشملت التعاميم جميع الشركات ذات المسؤولية المحدودة الخاص بصرف الأرباح التي يتقرر توزيعها في جمعية الشركاء. وتعميم على جميع الشركات ذات المسؤولية المحدودة الخاص بدعوة الشركاء لحضور اجتماع جمعية الشركاء، وتسليم الدعوة إلى الشركاء قبل الموعد المحدد لانعقاد الاجتماع بـ30 يوماً على الأقل.
وقالت الوزارة إن هذه التعاميم تأتي ضمن خطتها لتحسين «مؤشرات التنافسية وتطبيق مبادئ الحوكمة وأفضل الممارسات لرفع مستوى الشفافية والإفصاح للشركات العاملة في المملكة».

عضو يؤكد: السكن ليس حقاً دستورياً للمواطن ويقترح قصر الدعم على الفقراء

الشورى مستاء من تواضع منجزات الإسكان ومطالبات بضبط العقار وإقراض صغار العسكريين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 رجب 1437هـ - 27 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1150359

الرياض - عبدالسلام البلوي
اقترح أعضاء شورى عدداً من الحلول التي يرونها فيها معالجة لأزمة ومشكلات الإسكان حيث رأى حاتم المرزوقي أن رأس الحربة في قضية الإسكان هو ضبط وتنظيم سوق العقار وقال: إن كلمة السر للحل هي "التمكين" وتسهيل الإجراءات ليكون سوق الإسكان بيئة جاذبة للاستثمار، كما يرى عبدالله السعدون أن من الحلول قيام الوزارة مع القطاعات العسكرية بالذات بالتنسيق مع شركات التمويل لإقراض الموظفين لإيجاد مساكن لصغار الرتب العسكرية تقتطع من رواتبهم خلال مدة خدمتهم, وأكد فهد بن جمعة محاربة احتكار العقار لتنتهي مشكلة شح الأراضي وارتفاع الأسعار مطالباً إلزام اصحاب الوحدات السكنية بالتسجيل بنظام ايجار، مشيراً إلى تقدمه بتوصية للإسراع في فرض رسوم على الوحدات السكنية الجاهزة التي لم تستثمر.
واستغرب منصور الكريديس عدم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإسكان، مشيراً إلى تباطؤ الوزارة في العديد من المشروعات التي صرحت عنها, متسائلاً عن قيام الوزارة بإطلاق برامج وإقامة تحالفات دون وجود استراتيجية تعمل من خلالها, مطالباً بالإسراع في إصدار الاستراتيجية الخاصة بالإسكان ووضع برنامج زمني محدد لذلك.
وانتقد الأمير خالد آل سعود تدني نسبة الانجاز في مشاريع الإسكان مؤكداً عجزها عن تقديم منتجات سكنية للمواطن رغم الدعم والصلاحيات، مستغرباً تعذرها بمعوقات مرت على أجهزة أخرى مثلها وتجاوزتها مطالبا لها بتقديم بيانات إنجاز لا بيانات مشروعات تحت التطوير وقال: "الدولة لم تدخر جهداً في تقديم الدعم المالي لقطاع الاسكان إلا أن المواطن لم يلمس إنجازاً" ولاحظ أن تقرير اللجنة لم يوضح المنتجات السكنية التي تسلمها المواطن مشيراً إلى أنها لم تقدم خلال خمس سنوات إلا عدد محدود إضافة إلى ثلاثة الف وحدة سكنية من مؤسسة الملك عبدالله للإسكان.
وطالب سعود الشمري بضرورة حصول ذوي الدخل المحدود والفقراء على الأولوية في برامج التمويل الحكومية وإيجاد برامج تمويل بديلة بحسب فئات المجتمع، منبهاً على أن الدولة ليست ملزمة بتوفير السكن لكل مواطن وليس ذلك حق دستوري له لكن لا يعني ذلك أنها لا تعمل جهدها لتمليك المواطن الفقير السكن مع منع المقتدر من أي دعم من الدولة، مؤكداً أن توفير السكن من أهم المعايير للاستقرار السياسي"، ويرى أعضاء بأن الوزارة لم تتمكن حتى الآن من تحقيق تطلعات المواطنين, كما أن منتجاتها السكانية قليلة ولا تلبي الحاجة.
من ناحية أخرى تمسك الشورى بقراره الصادر في الخامس من شهر ربيع الأول عام 1435 الخاص بنظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره في مكة المكرمة والمدينة المنورة والمعاد دراسته بسبب التباين مع مجلس الوزراء ليكون المقصود بعبارة "غير السعودي" الشخص ذو الصفة الطبيعية الذي لا يتمتع بالجنسية العربية السعودية, والشركة غير السعودية, والشركة السعودية التي يؤسسها أو يشارك في تأسيسها أو يمتلك أسهماً فيها أشخاص من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية لا يتمتع أي منهم بالجنسية العربية السعودية.
إلى ذلك طالب مجلس الشورى هيئة التحقيق والادعاء العام تضمين ما أنجزته بشأن المباني وإشغال المراتب الوظيفية في تقاريرها المقبلة، كما دعاها إلى التعريف بمهماتها عبر وسائل الإعلام والاتصال.

5 تشوهات تقصي محدودي الدخل عن منتجات العقاريين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 20 رجب 1437هـ - 27 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/674060

يوسف الصاعدي - المدينة المنورة
تقف خمسة تشوهات متراكمة وراء عزوف محدودي الدخل عن منتجات العقاريين في المدينة المنورة الأمر الذي استدعى تأسيس حملة مقاطعة المنتجات العقارية، تحت شعار هشتاق (# مقاطعة_منتجات_العقاريين) تكبد على إثرها السوق خسائر تقدر بنحو 60 مليار ريال. وأوضح الخبير العقاري عسكر الميموني أن أبرز تشوهات القطاع تتمثل في ثغرات الأنظمة غير المدروسة، كإقرار نظام الرهن العقاري، في ظل التضخم السعري المفتعل بالمضاربات، إضافة لارتفاع أسعار الأراضي في المدن الكبري، بمعدل 5000% خلال 20 عامًا، مما أضر بالمواطن محدود الدخل، وسوء تسويق منتجات الشركات العقارية لبيت العمر، والتي تسببت في التضخم المفتعل، وتجاوزات التعدي على بعض الممتلكات والمرافق التابعة للجهات الخدمية، فضلًا عن شراء أوامر المنح السامية والمتاجرة بها، والخلل في آلية منح الأراضي للمواطنين.
وأوضح الميموني أن دخول نظام الرهن العقاري حيز التنفيذ قبل دراسة الأضرار المترتبة على السوق بفعل التضخم، تم توظيفه كبوابة عبور لتصريف المشروعات المتعثرة، على غير المتوقع.
ورهن الميموني نجاح الرهن العقاري بتصحيح السوق وتراجع أسعار الأراضي، والتي ارتفعت بسبب المضاربات العقارية.
وكشف الميموني عن عدد من صفقات البيع الخفي والمزادات الخفية التي تدار خلف الأبواب لتصريف المشروعات المتعثرة، مشيرًا إلى أن الخسائر التي حققها القطاع أحدثت أزمة ثقة بين البنوك والعقاريين، وهو ما يشير لظهور العديد من المزايدات التي ستضطر لها البنوك وتوقع الميموني انخفاض أسعار الفلل السكنية بنحو 250 إلى 300 ألف ريال في الفترة المقبلة، مقارنة بـ 1.2 مليون قبل فرض الرسوم على الأراضي، فضلًا عن تراجع لأسعار الأراضي في شمال «الرياض» من 40-50% وانخفاض في سعر الأراضي غير المزودة بخدمات تصل إلى 70%. وتابع إلى أن الفلل السكنية اخذت في التراجع مشيراً إلى أن الفلل التي كانت تباع من 1.2 مليون ريال انخفضت إلى 800 ألف ريال قبل فرض الرسوم على الأراضي وقال بعد فرض الرسوم بمعدل هبوط مؤلم لتجار العقار ومفرح للمواطن الباحث عن السكن.

توجيهات" برفع مخصصات الضمان وتفعيل التمويل العقاري

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 رجب 1437هـ - 27 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160427/Con20160427836429.htm

فاطمة آل دبيس (الدمام)
كشفت مصادر لـ «عكاظ» صدور توجيهات عليا، لتفعيل إستراتيجية لمكافحة الفقر، من خلال برامج تنموية ورفع مخصصات الضمان الاجتماعي، وتفعيل أنظمة التمويل العقاري لتمكين المواطن من شراء السكن الملائم في الوقت المناسب، بضمان دخله والأصول العقارية المرهونة، وذلك وفقا لتقرير هيئة حقوق الإنسان.

وأكدت المصادر أن التوجيهات الخاصة بالتنمية، شملت إعداد دراسات ميدانية ومسوح اجتماعية لدراسة أوضاع الشباب من الجنسين، والتعرف على احتياجاتهم، ووضع خطط إستراتيجية، تعالج شؤونهم والتشجيع على المشاريع والأنشطة الصغيرة والمتوسطة للشباب، وبرامج الأسر المنتجة.
كما شملت التوجيهات إنشاء وحدات وجمعيات علمية للطلاب والطالبات، تقف على مجالات اهتمامهم وتوجه قدراتهم وطاقاتهم، وتنمي مواهبهم، إضافة إلى تفعيل دور مراكز الأحياء بما يلبي احتياجات السكان الثقافية والتربوية والخدمية والترفيهية والرياضية، على نحو يشمل الجنسين والفئات العمرية المختلفة، وفق الضوابط الشرعية. مع ضرورة الإسراع في التحول إلى التعاملات الإلكترونية، والربط الآلي بين الجهات الحكومية، لضمان تسهيل حصول المواطن والمقيم على الخدمات، وإنجاز أعمالهم من أماكن إقامتهم، ما يسهم في زيادة فرص عمل المرأة عن بعد، بما يتناسب مع احتياجاتها، وإيجاد وسائل حديثة للنقل العام، وتهيئة البنية التحتية لتناسب جميع فئات المجتمع وخاصة الطفل والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، وفق منظومة نقل متكاملة وتعمم على المحاور الرئيسة في المدن ذات الكثافة السكانية العالية.
وقالت المصادر إن هذه التوجيهات، تأتي إيمانا بأن الحق في التنمية من حقوق الإنسان ويمثل عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة، تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان على أساس إشراكهم في الجهود الوطنية، بما يحقق التنمية المتوازنة بين المناطق وإقامة البنية التحتية اللازمة لتوفير الخدمات الأساسية «تعليم ورعاية صحية وإسكان وفرص عمل»، ويمثل الإنسان محورا أساسيا لعملية التنمية، وهدفها، وعليه فينبغي لسياسة التنمية جعل الإنسان مشاركا رئيسيا في التنمية ومستفيدا منها.

توقعات برفع حصة المرأة في وظائف المصانع إلى40 ٪

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 رجب 1437هـ - 27 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160427/Con20160427836435.htm

وفاء باداود (جدة)
كشف عدد من المتخصصين أن رفع حق المرأة في التوظيف يمكن أن يصل إلى 40 % في قطاع المصانع بعيدا عن خطوط الإنتاج، كمهندسات ومسؤولات فرز وتعبئة، فيما يمكن لقطاع التجزئة المساهمة بتوظيف ما لا يقل عن 30 % من مجمل وظائفه، نظرا لمرونته وسهولته، إضافة إلى إمكانية نقل هذه النسبة إلى قطاعات أخرى بالتوازي.
واتفقت الآراء على أنه لا يوجد معوقات في سوق العمل بأي تخصص، إلا أن المعوق الأساسي هو المجتمع نفسه، إذ نوه في البدء رئيس قسم الموارد البشرية سابقا والمشرف على الدبلوم العالي وعضو لجنة الموارد البشرية الدكتور خالد ميمني بأن هناك قطاعات كثيرة ستصل فيها نسبة المرأة في التوظيف إلى 30 % وربما أكثر، وهي المنشآت المحلية، كقطاع التجزئة، علاوة على جميع المجالات التي تعتمد على المبيعات، فيما تتضاءل النسبة في قطاع الهندسة لتصل إلى 15 %، بسبب صعوبة العمل تحت الشمس، أو تواجد المرأة بمفردها بين عدد كبير من الرجال، وستصل إلى أقل من 5 % في المقاولات والصيانة.
وعن المعوقات التي تواجه المرأة في سوق العمل، ما يقلل نسبة العمل، أشار إلى أنها مرتبطة بنوعية الأعمال، مستدركا: هي معوقات اجتماعية بحتة، فمازال المجتمع ينكر على المرأة عملها في بعض القطاعات، وهذا هو المعوق الحقيقي والأساسي لعمل المرأة.
من جانبها, أوضحت مستشار موارد بشرية وتطوير منشأة، الدكتورة أمل شيرة، أن أكبر القطاعات استيعابا للمرأة هو قطاع التجزئة، لذا يتوقع أن تصل نسبة التوظيف فيه إلى 50 %، علاوة على قطاع المصارف والبنوك، فهناك عدد كبير من السيدات يمكنهن التميز في مجال المبيعات لمنتجات البنوك، وهذا الكادر يمكنه أن يستوعب 20 % من السيدات في عملية التوظيف، مشيرة إلى أن قطاع المصانع يعد قطاعا جبارا في استيعاب نسبة 40 % من النساء في وظائفه، بعيدا عن خطوط الإنتاج، في بعض التخصصات كمهندسات ومسؤولات الفرز والتعبئة.
وأضافت: هناك ضرورة ملحة لعمل دراسة لنوعية الوظائف التي ستعرض في سوق العمل بحيث تكون أكثر جاذبية واستمرارية وأمانا واستقرارا، بدلا من كونها بيئة طاردة للكوادر الوظيفية، لافتة إلى عدم وجود معوقات وظيفية مهما كانت نوعية الوظيفة، مستدركة: المعوق الحقيقي هو المجتمع، الرافض لعمل المرأة في أي قطاع.

إلى ذلك أشارت مدربة بناء الشخصية الاحترافية نسرين الشامل إلى أن برنامج التحول الوطني، سيفتح مجالات جديدة تحتاج لعمل المرأة بشكل كبير، ومسميات جديدة ربما يتجاوز نسبه الـ 30 %، لكي نرفع نسبة توظيف المرأة في هذه الشركات والمجالات أو غيرها لا بد للمرأة العمل على رفع مهاراتها الوظيفية واحترافيتها في العمل لتتماشى مع المرحلة القادمة.

في المقابل يرى مدير عام صندوق الموارد البشرية في منطقة مكة المكرمة سابقا هشام لنجاوي أن المرأة يمكن أن تعمل في أي قطاع بجدارة، باستثناء بعض الأعمال التي من شأنها جرح المرأة، وفيما عدا ذلك، يمكن أن تفوق نسبة توظيف المرأة الـ30 %، خصوصا في القطاع الطبي والهندسة والديكور والتصنيع.

"الشورى" يضيف التشهير إلى السجن والغرامة للمحامين "المنتحلين" و"المشطوبين"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 21 رجب 1437هـ - 28 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15301989

الرياض - «الحياة»

وافق مجلس الشورى اليوم (الأربعاء) على تعديل إدراج عقوبة التشهير في حق منتحلي صفة المحامي، أو من يمارسون المهنة خلافاً لأحكام نظام المحاماة، وأيضاً المحامي الذي مارس مهنة المحاماة بعد شطب اسمه من جدول المحامين.

ولا تقتصر العقوبة الموجودة في النظام على التشهير، إذ تشمل السجن لمدة لا تزيد على سنة، أو غرامة لا تقل عن 30 ألف ريال، أو بهما معاً.

وأجاز المجلس تضمين الحكم الصادر «تحديد العقوبة النص على نشر ملخصه على نفقة المحكوم عليه في صحيفة أو أكثر من الصحف المحلية، أو في أي وسيلة أخرى مناسبة؛ وذلك بحسب نوع الجريمة أو المخالفة المرتكبة وجسامتها وتأثيرها، على أن يكون النشر بعد اكتساب الحكم القطعية».

وناقش مجلس الشورى أيضاً تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة، في شأن مشروع لائحة الجزاءات عن مخالفات مصانع ومحال المياه، وأوصت اللجنة بالموافقة على اللائحة، على أن تُعطى مصانع المياه غير المعبأة، ومحال البيع من طريق الأشياب والصهاريج، ومحال تقليل الملوحة القائمة قبل صدور هذه اللائحة، مهلة مدتها سنة من تأريخ سريانها؛ لتصحيح أوضاعها. ويجوز استثناء من ذلك وبقرار من الوزير تمديد المهلة سنة أخرى.

ورأى أحد الأعضاء بعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة ضرورة توحيد الموقف من المخالفات الإدارية، فيما طالب آخر بمحاسبة المتلاعبين بأسعار صهاريج المياه، مؤكداً أهمية وضع معايير تحدد سعر المنتج وإيجاد أماكن توزيع للمياه المحلاة للمواطنين الذين لا يستطيعون الحصول عليها.

وأشار عضو آخر إلى أن اللائحة تخص المخالفات الإدارية ولا تشمل المخالفات الفنية من جهة اشتراطات المياه المحلاة والضوابط الصحية لها.

وشدد أعضاء على ضرورة الاهتمام بصحة الإنسان، ومن ذلك تشديد الإجراءات على مصانع المياه في ما يخص سلامة المنتج ومطابقته للمواصفات الصحية.

وناقش المجلس أيضاً تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، في شأن مقترح مشروع «نظام حقوق كبار السن ورعايتهم»، وأوصت اللجنة بالموافقة على مشروع النظام الذي جاء في 21 مادة.

ورأت اللجنة أن إفراد هذه الفئة بنظام خاص «مطلباً مهماً وملحاً، بهدف تعزيز مكانة كبار السن ورفاههم والحفاظ على أمنهم وسلامتهم وحماية حقوقهم والمحافظة عليها وضمان رعاية أسرية ومجتمعية تليق بهم».

وتساءل أحد الأعضاء عما يخص الرعاية المنزلية في مشروع النظام، في ما طالب آخر بمرونة أكثر في تحديد عمر كبار السن، وأكد أهمية أن يكون لمشروع النظام مبررات اقتصادية وفق إحصاءات محددة.

واقترح عضو أن ينشأ استناداً للنظام صندوق استثماري لصرف منه على احتياجات كبار السن ليكون للمقترح صفة الاستدامة، وطالب آخر بإيضاح طبيعة «الإساءة لكبار السن» الوارد ذكرها في مشروع النظام، متسائلاً عما إذا كانت تشمل دور الرعاية ومنازل المسنين؟.
وطالبت إحدى العضوات بتعديل بعض المواد في مشروع النظام ليشمل الجهة الاعتبارية، وطالبت بتطوير مشروع النظام ليرتقي بالأنظمة الخاصة بكبار السن وإيجاد ما يوضح عملية ضبط حماية حقوق كبار السن من قبل العائل.
ودعا أحد الأعضاء إلى تفعيل «ميثاق الرياض لرعاية المسنين»، الذي يؤكد على حماية كبار السن من الأذى الجسدي والنفسي، في الوقت الذي طالب فيه عضو آخر بإيجاد برامج تثقيفية وتأهيلية خاصة بكبار السن.
إلى ذلك، نظم مجلس الشورى اليوم جلسة حوار بعنوان «الشراكة بين مجلس الشورى والمثقفين وكتاب الرأي»، وذلك ضمن استراتيجيته الإعلامية والاتصالية لتعزيز التواصل مع مختلف شرائح المجتمع، وشارك فيها عدد من المثقفين وكتاب الرأي.
وركزت جلسة الحوار على بحث سبل تعزيز التواصل مع المثقفين والكتاب لإثراء دراسات ومناقشات المجلس لمختلف الموضوعات المعروضة عليه.
واستمع الأعضاء إلى آراء المثقفين والكتاب ومقترحاتهم حول تطوير آليات تواصل المجلس وأعضائه مع المواطنين لبيان حجم الجهد الذي يبذل في أروقة المجلس على مستوى لجانه المتخصصة وجلساته العامة.
وأجاب الأعضاء على أسئلة الكتاب التي تركزت حول نظام المجلس ومهامه وآليات عمله والأدوار التي يمارسها على الصعيدين الداخلي والخارجي.
بدوره، أكد رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله آل الشيخ أهمية الدور الذي يقوم به المجلس في صناعة القرار، لافتاً إلى حرص المجلس على التواصل مع المواطنين واستقبال العرائض والرسائل البريدية والرسائل الإلكترونية، واستقبل المجلس خلال دورته الحالية أكثر من 80 ألف عريضة ورسالة إلكترونية أحالها إلى اللجان المتخصصة لدرسها والإفادة منها.
وقال: «إن المجلس يتطلع إلى أن يكون لكتاب الرأي والمثقفين دور مهم في الاستراتيجية الإعلامية والاتصالية عبر التواصل والشراكة بما يبرز مواقفنا الوطنية»» لافتاً إلى أن المجلس يستفيد من «النقد البناء الذي يفيد المجلس في تقويم عمله ومعرفة مكامن التقصير».

شوريّة تقترح مرونة العمر ليستوعب النظام حاجات جميع المواطنين ويشمل المتقاعدين

حماية المسنين تحظى بالتأييد.. ومطالبات بصندوق لاحتياجاتهم

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 رجب 1437هـ - 28 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1150691

الرياض عبدالسلام البلوي
أظهرت المناقشة الأولى لمشروع حقوق كبار السن ورعايتهم توجه أعضاء مجلس الشورى للموافقة على النظام المقترح من عضوه السابق سالم المري حيث أيَّد عدد منهم التشريع وماذهبت إليه اللجنة المتخصصة التي درسته بالتأكيد على حاجة إفراد هذه الفئة بنظام خاص لتعزيز مكانتهم ورفاههم والحفاظ على أمنهم وسلامتهم وحماية حقوقهم والمحافظة عليها وضمان رعاية أسرية ومجتمعية تليق بهم.

وطالب أعضاء بتطوير المشروع المقترح الذي ناقشه المجلس يوم أمس الأربعاء واقترح أحدهم إنشاء صندوق استثماري للصرف منه على احتياجات كبار السن ليكون للمقترح صفة الاستدامة، ودعا عدنان البار إلى تفعيل ميثاق الرياض لرعاية المسنين الذي يؤكد على حماية كبار السن من الأذى الجسدي والنفسي، الخليجي الذي طبق في دول عدة من الخليج ولم يطبق في المملكة، في الوقت الذي طالب فيه عضو آخر بإيجاد برامج تثقيفية وتأهيلية خاصة بكبار السن.
وفي مداخلة لعضو لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بالمجلس طالبت وفاء طيبة بتعديل بعض المواد في مشروع النظام ليشمل الجهة الاعتبارية، كما دعت إلى تطوير مشروع النظام ليرتقي بالأنظمة الخاصة بكبار السن ويصبح بنفس الجدية والقانونية لنظام الحماية من الإيذاء وغيره من الأنظمة الأخرى في الدولة، قائلة" هذا أقل الواجب لنفي بحق البر في إكرام ذي الشيبة"، طالبت بإيجاد ما يوضح عملية ضبط حماية حقوق كبار السن من قبل العائل، مشيرةً إلى عدم استضافة لجنة الأسرة والشباب التي درست المقترح لأصحاب اختصاصات الشريعة والقانون في لقاءاتها بعدد من المندوبين، مؤكدةً أن وجودهم سيحل كثيرا من إشكالات هذا النظام. وترى طيبة أن تحديد السن ب ٦٥ سنة يترك فجوة بالنسبة لبعض المواطنين في الحصول على الخدمات، فاقترحت أن تكون المادة المعني بذلك مرنة لاستيعاب حاجات جميع المواطنين، وطالبت بإعادة صياغة التعريف الخاص بالمسن بطريقة تشمل المتقاعدين المحتاجين للمساندة في أي جانب، كما أشارت إلى أن النظام بين الوكيل الشرعي والولي الشرعي الذي تحدده المحكمة كأفراد، ولم يذكر العائل الشرعي كما حدده الشرع بدون توكيل من أحد، واقترحت إضافة بعض الأهداف لتعطي النظام صورة الجدية، كاتخاذ الإجراءات النظامية المناسبة لمساءلة المسيء لكبير السن، ونشر الوعي بحقوق كبار السن وحاجاتهم النفسية والمادية والاجتماعية والصحية، وقالت إن من الأجدر تخصيص فصل للحقوق، يحتوي على مادة لكل حق تحدد بوضوح حقوق كبار السن وكيفية الحصول عليها، ثم يتم تحديد ذلك بدقة أكبر ومن المسؤول عن تقديم هذه الخدمات في اللائحة التنفيذية.
وأكدت عضو لجنة حقوق الإنسان أن المادة السادسة في نظام رعاية كبار السن لا تكفي لضبط دخولهم لدور الرعاية، فلابد من مادة واضحة، بضوابط واضحة، تحمي حق كبير السن في البر، حتى لا يبدو النظام وكأنه مدخل لتوثيق إيداع كبير السن في هذه الدور، وهذا بالطبع ليس مقصد اللجنة، مطالبة بالرجوع إلى الشرع لتحديد تسلسل الرعاية والأولى ذكر أن تقوم الأسرة برعاية كبير السن.
وتساءلت د. طيبة عن عدم وجود عقوبة للعائل عند ثبوت إخلاله في التصرف في مال الكبير حيث نص النظام على أن تسترد المحكمة منه ما سلبه، وتكف يد العائل عن التصرف بالمال وتكلف عائلا آخر..!، وقالت" لم أجد مادة تعاقب من يرفض رعاية والده أو والدته من الأبناء مع الاقتدار وهناك من القصص ما يدمي القلب في دور الرعاية ومستشفيات الصحة النفسية عاينتها بنفسي" مضيفةً أهمية توضيح أنواع الرعاية النهارية، والمنزلية والداعمة للعائل، والرعاية الكاملة متمثلة في دور الرعاية، في مواد مفصلة في النظام.
ورأى عضو شورى أهمية أن يكون لمشروع النظام مبررات اقتصادية وفق إحصاءات محددة، وتساءل أحد الأعضاء عما يخص الرعاية المنزلية في مشروع النظام، وطالب عضو بإيضاح طبيعة الإساءة لكبار السن الوارد ذكرها في مشروع النظام، متسائلاً عما إذا كانت تشمل دور الرعاية ومنازل المسنين؟.

التعليم يحقق في الحادثة

معلمة تعنف أطفال بالحرق في أحد مدارس الرياض

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 رجب 1437هـ - 28 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1150617

متابعة - حمد الحركان
تعرض نحو أربعة أطفال يدرسون في المرحلة التمهيدية للحرق بولاعة على يد معلمة في أحد مدارس الرياض العالمية في مناطق حساسة بأجسامهم.

وذكر لـ «الرياض» عمار علي (أحد أباء الطلبة المعنفين) أن ابنته وابنة أخيه تدرسان في أحد مدارس الرياض في حي المنصورة، وقال": أتصل أخي وطلب مني سؤال ابنتي التي تدرس معها في نفس المدرسة هل يوجد فيها حرق؟"، وأضاف: "قال لي أخي أنه وجد آثار حرق في ابنته".
وأضاف الأب أن ابنته كانت تخفي عليه فعل المعلمة التي تقول لها بأن لا تخبر أحد بهذا، وذكر أن ابنته كانت تشتكي من المعلمة بأنها تضربها، وكان الأب يتواصل مع المعلمة والتي تنكر فعلتها. وأضاف عمار أنه قام بتقديم محضر في شرطة البطحاء وتفاجأ هناك بوجود ولي أمر طالب من نفس المدرسة جاء لتقديم بلاغ أيضا بوجود حروق في جسد أبنه, واختتم الأب حديثه لـ "الرياض" بأن الشرطة قامت بتحويله لمستشفى "الإيمان" لأخذ تقارير الطبية لإثبات الواقعة.
وأوضح مبارك العصيمي المتحدث الرسمي لوزارة التعليم أن هذا الموضوع تم التواصل بشأنه مع إدارة تعليم الرياض وذكر أن الموضوع في محيط علمهم ومحل اهتمامهم.
وكلف مدير عام تعليم الرياض محمد المرشد لجنة عاجلة لزيارة المدرسة التي تم فيها تعنيف الطلاب غدا، وقال علي الغامدي المتحدث الرسمي لتعليم الرياض أنه تم تحديد المدرسة التي حصل فيها التعنيف وهي مدرسة عالمية وتم التواصل مع مالك المدرسة والمسؤولين فيها لمعرفة تفاصيل الحادثة، ومن ثم تم تشكيل لجنة من مكتب التعليم الأهلي لزيارة المدرسة غدا والتحقيق مع جميع الأطراف ذات العلاقة ومنها المعلمة المتهمة (من إحدى الجنسيات الآسيوية)، وأكد المتحدث الرسمي لتعليم الرياض أنه سيصدر بيان إلحاقي يوضح ملابسات القضية.

لجنة التعليم تحمل المقاول والمشرف مسؤولية سقوط مظلة ثانوية البنات بالريش

أوصت بإغلاق مدرسة ومسرح ومنع الاختبارات في ساحة "الأوزاعي"

المصدر: جريدة المدينة الخميس 21 رجب 1437هـ - 28 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/674239

الحسن آل سيد – أبها
حملت اللجنة التي أوفدتها وزارة التعليم للوقوف على حادثة سقوط مظلة داخلية في ثانوية الريش بمحايل عسير والتي أودت بحياة طالبة وإصابة 27 أخريات المقاول والمشرف على المباني بتعليم محايل مسؤولية ما حدث، كما أوصت اللجنة بتشكيل لجنة عاجلة من الوزارة للوقوف على عدد من المدارس والتقصي عن أوضاعها وما بها من تهالك او خطورة على حياة الطلاب والطالبات.
وتضمنت التوصيات إغلاق المسرح الداخلي المشابه للمظلة المنهارة، واغلاق ابتدائية بنات الريش نهائيا لتهالك المبنى المستأجر والبدء في تنفيذ مشروع ابتدائية بنات الريش بعد تسلم الوزارة ارض المشروع وتحويل طالبات الابتدائي في الفترة المسائية بمتوسطة الريش لحين انتهاء مشروع الابتدائية، إلى جانب حل جميع المشكلات في متوسطة الريش بعد انتهاء فترة الاختبارات، وأوصت اللجنة أيضا بمنع اختبار الطلاب في الساحة الداخلية لمدرسة ثانوية الاوزاعي للبنين لتهالك الهنجر والذي يشكل خطورة على الطلاب، أوضح ذلك شيخ قبائل الريش ابوطالب الزين الذي رافق اللجنة للوقوف على حادثة سقوط المظلة وقال في اتصال هاتفي لـ «المدينة « باشرت اللجنة صباح امس الوقوف على موقع الحادثة والاطلاع على ملابساتها مؤكدا أن وكيل وزارة التعليم لشؤون المباني وعد بتأهيل المدرسة بعد انتهاء فترة الاختبارات تأهيلا كاملا وشاملا
شيخ الريش: حادثة المظلة تكررت مرتين ولدينا مستندات بالشكاوى

وبين الشيخ الزين انها ليست المرة الاولى التي تسقط فيها المظلة حيث إنها ثالث مرة ولكن لم يترتب على المرتين السابقتين أي حوادث ولله الحمد وقال إنني بحكم مسؤوليتي كشيخ للقبيلة تردني عدة شكاوى من الاهالي حول المدرسة واتواصل مع المديرة التي كانت تقول دائما انها رفعت الشكوى وملاحظات لتعليم محايل وبالفعل هناك مستندات ومخاطبات من مديرة المدرسة لتعليم محايل كما انني توجهت عدة مرات الى تعليم محايل لمواجهته بتلك المشكلات ولكن لم يتخذ حيالها أي قرار وهو ما تسبب في وقوع الكارثة.

الإفراج عن الجثمان

وأضاف: إنه بعد وقوف اللجنة على الموقع وتثبيت كل شيء على الواقع وجهت الجهات المختصة بالافراج عن جثمان الطالبة والصلاة عليها بعد صلاة العصر ودفنها ان شاء الله.

كما قامت اللجنة بجولة على مبنى تعليم محايل للشؤون التعليمية بحي الضرس والذي تساقط سقفه قبل عدة أسابيع حيث اطلعت على عمليات الصيانة وتجولت في جميع اقسامه كما تفقدت المدرسة التاسعة للبنات بحي سبجة بعد انتهاء الدوام الرسمي لمنسوبات المدرسة وذلك على إثر فيديو مسرب عن التشققات التي تشهدها المدرسة ومخاطرها على الطالبات حيث وقفت على التشققات ومواقع هبوط الارضيات والاسقف. يذكر ان المدرسة حديثة وتم تسلمها عام 1431/1430هـ وبدأت فيها التشققات منذ العام الماضي وكانت مديرة المدرسة قد أحاطت تعليم محايل عن الوضع منذ ظهور تلك التشققات ولكن لم يستجب احد حتى لزيارة المدرسة حتى وصل الوفد الوزاري وقام بزيارة مفاجئة لها بعد انتشار المقطع المصور عن التشقاقات التي بداخلها.

فيديو التشققات يدفع اللجنة
للوقوف على مدرسة سبجة

أسماء المصابات المنومات في مستشفى محايل العام

نسيلة علي الأسمري معلمة كسور متفرقة
صالحة محمد طالبة حالة هلع
عبير أحمد طالبة كسور متفرقة
زهراء هادي طالبة حالة هلع
ابتهاج عواض طالبة إصابة في الكتف
غادة مفرح طالبة شرخ في العمود الفقري
بشائر إبراهيم طالبة إصابة في القدم
نورة علي طالبة إصابة في القدم واليد
أنوار أحمد طالبة ضربة في الرأس
روان إبراهيم طالبة إصابة في الكتف
رهف عبيد طالبة إصابة في الفخذ والركبة
حليمة عبده طالبة إصابة في الساق
حالية عرار طالبة حالة هلع
آمنة طالع طالبة حالة هلع

المساعدة للشؤون التعليمية تزور المصابات..

قامت المساعدة للشؤون التعليمة بمحافظة محايل عرفة علي عسيري بزيارة للمصابات المنومات في مستشفي محايل العام اثر حادثة سقوط المظلة الداخلية بمدرسة ثانوية الريش حيث نقلت خلال زيارتها للمصابات تحيات مدير التعليم وتمنياته لهم بالشفاء العاجل كما قامت المساعدة بزيارة للمعلمة المصابة (نسيلة الاسمري) المصابة في تلك الحادثة والتي كانت موجودة في فناء المدرسة مع طالباتها وقت وقوع الحادثة وتعرضت لعدة كسور متفرقة وفي ختام زيارتها تمنت للمصابات الصحة والعافية وكان برفقة المساعدة عدد من منسوبات مشرفات تعليم محايل.

والدة الطالبة المتوفاة تدخل العناية المركزة

علمت «المدينة» من مصادرها ان والدة الطالبة المتوفاة (فاطمة ابراهيم عواض) تعرضت لانهيار عصبي إثر سماعها خبر وفاة ابنتها تغمدها الله بواسع رحمته،مما ادى الى فقدانها الوعي ونقلها الى مستشفي محايل العام وتم على الفور إدخالها الى قسم العناية المركزة في حالة حرجة غير ان وضعها الصحي مستقر حاليًا.

جولات مفاجئة ترصد العديد من الملاحظات

وكانت اللجنة التي أوفدتها وزارة التعليم مكونة من وكيل وزارة التعليم لشؤون المباني الدكتور يونس البراك وأمين عام إدارات التعليم بالوزارة الدكتور راشد الغياض ومدير الامن والسلامة بالوزارة يوسف القحطاني ومشرف الامن والسلامة بالوزارة طارق الضبيع بالاضافة الى عدد من المهندسين العديد من الملاحظات حول ثانوية بنات الريش والتي شهدت حادثة سقوط المظلة كما قامت اللجنة بجولة مفاجئة على عدد من مدارس محافظة محايل ورصدت العديد من الملاحظات وكانت اللجنة قد توجهت فور وصولها لمحافظة محايل الى موقع المدرسة وشاهدت الوضع على الطبيعية ومن ثم رصدت العديد من الملاحظات والتفاصيل عن الحادثة مع الاستفسار عن كثير من الامور وتدوينها حيث تفقد وكيل وزارة التعليم لشؤون المباني الدكتور يونس البراك برفقة المحافظ ومدير التعليم والوفد المرافق عدد من مدارس البنين، ووقف على ثانوية الاوزاعي للبنات بقرية الريش وتجول فيها واستمع الى شرح من مدير المدرسة عن عمرها وتاريخ آخر ترميم خضعت له بالاضافة الى عدد الطلاب فيها ومن ثم تجول داخل المدرسة ورصد بعض الملاحظات مع فريق عمله.

المحافظ: أخطاء إنشائية وفنية والتقرير سيصدر اليوم

من جهته أوضح محافظ محافظة محايل محمد بن سعود المتحي في اتصال هاتفي مع «المدينة» ان اللجان وقفت صباح امس على الموقع سواء اللجنة المشكلة من سمو امير منطقة عسير برئاستنا او اللجنة المشكلة من قبل وزارة التعليم ووقفنا جميعا على الوضع موضحا ان التقرير سوف يتم الانتهاء منه اليوم والرفع به لمقام سمو امير المنطقة موضحا انه من الصعب تحميل جهة معينة الحادثة ولكن هناك بعض الاخطاء الانشائية والامور الفنية التي سوف يشملها التقرير النهائي وسوف يتم اطلاع الجميع عليها فور الانتهاء من اعدادها وكتابة التقرير النهائي لسمو امير المنطقة.

نزاهة تدخل على الخط

وجدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد(نزاهة) في محافظة محايل منذ صباح امس وعقد ت عدة اجتماعات مع عدد من المسؤولين للوقوف على الحادثة والوضع في تعليم محايل وقال محافظ محايل محمد بن سعود المتحمي أنه عقد شخصيا عدة اجتماعات مع الهيئة ومن ثم باشروا اعمالهم بمعزل عن اللجان المشكلة موضحا ان هدفنا وهدف هيئة مكافحة الفساد الوصول الحقيقة المنشودة ومحاسبة المقصر والمتسبب

لجنة الإمارة تواصل تحقيقاتها

إلى ذلك باشرت اللجنة التي وجه صاحب السمو والملكي الامير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير بتشكيلها والتي ترأسها محافظ محافظة محايل محمد بن سعود المتحمي وعضوية مدير تعليم محايل ومدير شرطة محايل ومدير الدفاع المدني بالمحافظة ورئيس البلدية ومكتب استشاري متخصص محايد حيث بدأت اللجنة مهامها منذ يوم امس الاول وذلك بعقد اجتماع فوري في مقر المحافظة وتواجدت صباح امس في المدرسة واخذت في اجراء التحقيقات والمعاينة والتصوير ومن ثم كتابة تقارير مفصلة عن الحادثة وملابساتها.

أمير عسير ووزير التعليم يعزيان أسرة الطالبة

نقل محافظ محايل محمد بن سعود المتحمي ووكيل وزارة التعليم يونس البراك تعازي امير منطقة عسير الامير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز ووزير التعليم الدكتور احمد بن محمد العيسى لوالد وذوي الطالبة (فاطمة إبراهيم عواض) التي لقيت حتفها في الحادث و شيع جثمانها يوم امس ، وذلك في زيارة الى منزل والد الطالبة برفقة الوفد الوزاري والمسؤولين من مختلف القطاعات سائلين الله ان يتغمدها بواسع رحمته ويسكنها فسيح جناته ويلهم ذويها الصبر والسلوان.وأوضح محافظ محافظة محايل محمد بن سعود المتحمي انه حضر مكلفا من امير المنطقة للوقوف على الحادثة والاطلاع على الوضع عن قرب تمهيدا لرفع تقرير مفصل لسمو امير المنطقة الذي يتابع شخصيا مؤكدا أن الحادث الذي قضت فيه الطالبة فاطمة محل اهتمام ومتابعة وزارة التعليم وإمارة عسير مبيننا أن نتائج التحقيقات ستظهر وسيحاسب المتسبب والمقصر.

فيصل بن خالد : دعم الدولة لذوي الاحتياجات يؤمن عيشا كريما لهم

قلد بن حريد وابن مرضي رتبهم الجديدة قلد ابن حريد وابن مرضي رتبهم الجديدة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 21 رجب 1437هـ - 28 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/674248

عبدالرحمن القرني ـ عسير عبدالرحمن القرني ـ عسير
قال صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير أن ما تقدمه الدولة من دعم لذوي الاحتياجات الخاصة يأتي في إطار جهودها لتوفير سبل العيش الكريم وتقديم المساعدة لهذه الفئة الغالية وتذليل الصعاب التي قد تواجههم.جاء ذلك خلال استقبال سموه صباح أمس بمكتبه بالإمارة الدكتور عمر بن إبراهيم المديفر المشرف على مراكز إنسان لرعاية المعاقين.
من جهته أوضح الدكتور المديفر أن مراكز إنسان تعتبر الأكثر انتشارا وحجما من حيث الحصة السوقية، حيث تستحوذ على ما يقارب من 30% من مقاعد التأهيل والرعاية النهارية في القطاع الخاص في المملكة للإعاقة النمائية والذهنية، مبينا أن عدد الكوادر في مراكز إنسان يزيد عن 600 موظف جميعهم يحملون تخصصات تهتم برعاية المعاق.
يذكر أنه تم افتتاح فرع لمركز إنسان بخميس مشيط كما يجري العمل لفتح مركزيين آخرين في بيشة ومحايل عسير.
من جهة أخرى قلد صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير، في مكتبه بالإمارة صباح أمس مدير التحقيقات بشرطة منطقة عسير العميد عايض بن علي بن حريد القحطاني ومساعد مدير شرطة خميس مشيط العميد علي حسن بن مرضي القحطاني رتبهم الجديدة .
قال صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير أن ما تقدمه الدولة من دعم لذوي الاحتياجات الخاصة يأتي في إطار جهودها لتوفير سبل العيش الكريم وتقديم المساعدة لهذه الفئة الغالية وتذليل الصعاب التي قد تواجههم.جاء ذلك خلال استقبال سموه صباح أمس بمكتبه بالإمارة الدكتور عمر بن إبراهيم المديفر المشرف على مراكز إنسان لرعاية المعاقين.
من جهته أوضح الدكتور المديفر أن مراكز إنسان تعتبر الأكثر انتشارا وحجما من حيث الحصة السوقية، حيث تستحوذ على ما يقارب من 30% من مقاعد التأهيل والرعاية النهارية في القطاع الخاص في المملكة للإعاقة النمائية والذهنية، مبينا أن عدد الكوادر في مراكز إنسان يزيد عن 600 موظف جميعهم يحملون تخصصات تهتم برعاية المعاق.
يذكر أنه تم افتتاح فرع لمركز إنسان بخميس مشيط كما يجري العمل لفتح مركزيين آخرين في بيشة ومحايل عسير.
من جهة أخرى قلد صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير، في مكتبه بالإمارة صباح أمس مدير التحقيقات بشرطة منطقة عسير العميد عايض بن علي بن حريد القحطاني ومساعد مدير شرطة خميس مشيط العميد علي حسن بن مرضي القحطاني رتبهم الجديدة .

"التعليم": لا عـودة للعصا.. فرض الهيبة مسؤولية المعلمين

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 21 رجب 1437هـ - 28 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160428/Con20160428836619.htm

عبدالله القرني (الخرج)

استبعد مدير عام الإشراف التربوي بوزارة التعليم ناصر اليمني السماح بعودة العصا إلى المدارس، لأنها أمر مرفوض وليست أسلوبا تربويا، مؤكدا وجود أساليب أخرى كفيلة بمعالجة السلوكيات الخاطئة إذا طبقها المعلم وإدارة المدرسة.

وكشف لـ«عكاظ» عقب حضوره أمس (الخميس) ملتقى الإشراف التربوي الأول الذي تنظمه إدارة الإشراف التربوي بتعليم الخرج، أن حوادث الاعتداء على المعلمين سلوكيات مرفوضة، «وتسعى الوزارة إلى الحد منها وتحاول قدر المستطاع تطوير الأنظمة لضمان منع حدوث تلك السلوكيات»، لافتا إلى تشكيل لجنة من قبل وزير التعليم تهدف إلى إبراز مكانة المعلم وإعطائه قيمته وستقطف ثمارها بعد انتهاء اللجنة من أعمالها».

وشدد على أنه إذا وجد المعلم الجاد والذي يملأ فراغ الوقت كاملا في حصته سوف يحترم المعلم وسيعطيه قيمته، لافتا إلى أنه من خلال التجربة الميدانية فإن جزءا كبيرا من المشكلات بسبب عدم قدرة المعلم على شغل وقت الحصة ولا يكون مستعدا لها ولا يحضر تحضيرا جيدا وتكون مادة الدرس جزءا بسيطا من الحصة ثم بقية الوقت لا يشغله مما سيتأثر وتقل قيمته عند الطلاب والمعلم الجاد يحترمه الطلاب.

واعتبر الوزارة لا يمكنها منفردة تقليل أنصبة المعلمين من الحصص عن 24 حصة لأنها مقيدة بنظام الخدمة المدنية.

وبشر بالسعي لتطوير الأساليب الإشرافية حيث تم الانتهاء من المرحلة الأولى وهناك مرحلتان قادمتان.

منتدى الرعاية الصحية يوصي بسرعة التأمين الطبي على المواطنين

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 21 رجب 1437هـ - 28 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160428/Con20160428836715.htm

مريم الصغير (الرياض)

أوصى المنتدى السعودي الأمريكي للرعاية الصحية في ختام جلساته بالرياض أمس (الأربعاء) بالإسراع في توسيع قاعدة التأمين الطبي في المملكة لتشمل جميع السعوديين بعد ثبوت فعالية إلزاميتها على المقيمين.

وطالب المشاركون من خلال جلسة «هل يجب أن تطبق السعودية التأمين الطبي؟» التي أدارها الدكتور سامي الحبيب بضرورة أن يكون التأمين إجبارياً على المواطنين على غرار الأجانب، ما سيسهم في زيادة الطلب على خدمات الرعاية الصحية.

وتوقع عضو مجلس الشورى الدكتور عدنان البار أن يشهد قطاع التأمين بالسعودية نموا كبيرا بعد أن وصلت الفاتورة خلال العام الماضي إلى 21.1 مليار ريال، بمعدل نمو سنوي وصل إلى 19%.

وتم استعراض دراسة أجريت أخيراً تؤكد معاناة شريحة كبيرة من المجتمع السعودي وعائلاتهم ممن لا يملكون تأميناً صحيا بسبب تكاليف العلاج الباهظة، لاسيما أن نصف من لا يملكون تأمينا يلجأون إلى القطاع الخاص لتخفيف الضغط على القطاع الحكومي.
كما تضمنت التوصيات ضرورة الفحص الطبي المبكر للمواليد لتجنب الكثير من الأمراض الناتجة عن زواج الأقارب، وأهمية «الحد من السمنة والتدخين وارتفاع ضغط الدم لتعزيز الصحة العامة وخفض تكلفة الرعاية الصحية»، وأهمية تحسين الصحة المدرسية.
يذكر أن جلسات المنتدى استمرت لخمسة أيام بمشاركة 80 خبيراً وحضور أكثر من ألف أكاديمي وخبير ومختص من مختلف القطاعات الصحية بفندق الرتز كارلتون.

فواتير الخدمات.. تخفيض النفقات قبل البحث عن زيادة الإيرادات

المصدر: جريدة الرياض الاحد 17 رجب 1437هـ - 24 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1149594

عبد الرحمن الخريف

كثيرا ما نقرأ ونسمع عن وجود فرق كبير بين سعر الخدمة التي يتحملها المستهلك وتكلفتها التي تتحملها الجهة الحكومية او الشركات وفق وحدة قياس لخدمات المياه والكهرباء والمحروقات والبريد والاتصالات وتذاكر السفر.. الخ وأيضا للأعمال الأخرى التي تدفع رسوما مقابل بعض الخدمات للأفراد والقطاع الخاص، وعادة تطالب الجهات مقدمة الخدمة برفع أسعارها بسبب عدم تغطية إيراداتها لنفقاتها الكبيرة التي تتحملها وتقدم كمبررات لمطالباتها جداول تشتمل على المعلومات المالية التي تدعمها واهمها متوسط تكلفة الخدمة المحتسبة على أساس اجمالي النفقات للجهة او الشركة شاملة عقود الرواتب والبدلات الكبيرة والعقود المضخمة للمشروعات والتوريدات وعقود الصيانة والتشغيل التي تتحمل أخطاء التنفيذ للمشروعات ونقص مواصفاتها! وتحرص على انتقاء بعض الإحصاءات ببعض الدول التي تختلف عنا بالظروف الطبيعية والاجتماعية والأهم مستوى الدخل للفرد ومايتم توفيره من خدمات أساسية راقية مجانا او برسوم رمزية!
ومع ان هناك الكثير من المجالات بالنفقات ومستوى الاستهلاك التي تحتاج للتصحيح وإيقاف الهدر فيها، الا ان الاستناد دائما على تسعير الخدمة وفق متوسط التكلفة التي يرددها مسؤولو جهاتنا لإيضاح حجم الدعم وتبرير المطالبة برفع السعر، لم يعد أساساً صحيحاً لقياس التكلفة الفعلية لتوفير الخدمة ونحن نرى رواتب ضخمة مبالغ فيها - بعضها لأجانب ومحل ملاحظة الجهات الرقابية - وعقود استشارات واستئجار مبان كبيرة بمواقع متميزة وهدر كبير بالمشروعات ومبالغات في عقود الصيانة مع تدني مستواها، وجميعها لا يمكن التسليم بها كتكاليف مالية تمت وفق الاحتياج الفعلي لتوفير خدمات مازالت تحت المستوى المطلوب ولم تستفد من سنوات الطفرة لتصحيح أوضاعها لبدء مرحلة متدرجة بالتخصيص الحقيقي الذي يعتمد على رفع مستوى الأداء والكفاءة بالانفاق والاستثمار لدعم الدولة خلال تلك السنوات، بل تسببت تلك السنوات في زيادة حجم نفقات لم تكن في حاجة لها والتي تطالب جهاتها وفق قياس تكلفة الخدمة باستمرارها!
كما انه يجب ملاحظة ان زيادة عقود التوظيف والبطالة المقنعة ومنهم أجانب ليس لهم حاجة لدى بعض الجهات والتأخر في استخدام التقنية تسببت جميعها في ارتفاع الكثير من التكاليف سواء بالقوى البشرية او المباني والتجهيزات وهو الامر الذي لا يجب ان يتحمله المستفيد من الخدمات سواء كان مواطنا او منشاة بالقطاع الخاص او حتى جهة حكومية اخرى.
ومن هنا فانه لكي تتوفر القناعة بقيمة فاتورة او رسوم الخدمة لدى المستفيد منها يجب ان تكون محتسبة على أساس تكلفة حقيقية وبأقل التكاليف الممكنة، وان يتم قبل التفكير برفع أسعار الخدمة المراجعة الدقيقة لجميع النفقات وإلغاء الهدر بها وإيقاف أي ممارسات قد ترفع المصاريف، وعلى ان يتم التسعير بشكل متدرج لا يتضرر منه محدودو ومتوسطو الدخل

انفاذا لتوجيه القيادة، والأهم عدم تحميل هاتين الشريحتين بمعدلات الاستهلاك العالية والهدر الذي نراه من بعض افراد الشريحة العليا والجهات الحكومية والخاصة وما يتبعه من تكاليف للتجهيزات التي يتطلبها الاستهلاك العالي من تلك الجهات.

المتقاعدون بين العرفان والجحود

المصدر: جريدة الوطن الاحد 17 رجب 1437هـ - 24 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=30367

ناصر الداوود

الحكومة الممثلة للقطاع العام أقوى على تنظيم حفلات التكريم لمتقاعديها من كثير من مؤسسات القطاع الخاص، كما أنها أقدر على تخصيص مكافآت مرضية لمتقاعديها من كثير من المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة

يختلف القطاع العام عن القطاع الخاص في تقدير الموظفين وهم على رأس العمل، فضلاً عن تقديرهم قبيل أو بعد تقاعدهم، والتميز هنا في جانب القطاع الخاص بالطبع على خلاف كل المقاييس.

فالحكومة الممثلة للقطاع العام أقوى على تنظيم حفلات التكريم لمتقاعديها من كثير من مؤسسات القطاع الخاص، كما أنها أقدر على تخصيص مكافآت مرضية لمتقاعديها من كثير من المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة.

حتى أنظمة التقاعد في القطاع الخاص أفضل منها في القطاع العام، فما إن يتقاعد الموظف الخاص حتى يكتب له الآتي:-

1/ التعويض عن جميع إجازاته بدون استثناء، في الوقت الذي لا يعوض الموظف الحكومي إلا عن ستة أشهر؛ ولو كان له من الإجازات أضعافها.

2/ مكافأة نهاية الخدمة نصف راتب عن السنوات الخمس الأولى من خدمته، وراتب كامل عن كل سنة من سنوات خدمته اللاحقة؛ فمن يخدم أربعين سنة مثلاً يستحق مكافأة عن خدمته سبعة وثلاثين مرتباً ونصف، في الوقت الذي يقف فيه الموظف الحكومي عند أربعة رواتب في أفضل حالاته.

3/ يتاح للموظف الخاص - في بعض الشركات - الفرصة للتقاعد بما يسمى الشيك الذهبي، الذي يعجل له بمكافأة التقاعد كاملة، في الوقت الذي لا وجود لهذا المصطلح لدى القطاع العام.

4/ يتلقى الموظف العام أشبه ما يكون بالتهديد قبل ستة أشهر من تاريخ تقاعده؛ يتوعده بإنهاء علاقته بعمله تماماً في التاريخ المحدد، وفي القطاع الخاص يتلقى خطاباً لطيفاً أشبه ما يكون بالاعتذار من المسؤول عن قرب فراق الموظف، مصحوباً بالتمنيات الحارة له بمستقبل أفضل.

5/ تقيم الكثير من الشركات احتفالات التكريم لمتقاعديها، يحضره جمع من المسؤولين ورفقاء المتقاعد، وقد يدعى إليه الزملاء المتقاعدون السابقون، في مشهد محفوف بالمودة والصفاء، حافل بأطايب النعم، أما الموظف الحكومي فيخرج إلى منزله لا يجد إلا قالباً من الكعك يحتفل به أهله وذووه، وقد لا يأكل منه شيئاً لإصابته بالضغط والسكر من جراء عمله الذي لم يأبه مسؤولوه لتقاعده منه.

6/ يمنح القطاع الخاص موظفيه المتقاعدين هدايا ذات قيمة معنوية عالية عدا عن قيمتها المادية الغالية، أما الموظف العام فقد يطالب بعد تركه عمله بتأمين دباسة أو خرامة فقدت من بيان جرد العهدة التي في ذمته.

7/ يعطي القطاع الخاص شهادات خبرة مع تزكية لمن يستحقها؛ لتمكين الموظف من تقديمها لمن يشاء التعاقد معهم لاحقاً، ولا وجود لمصطلح التزكية في القطاع العام فيما أعلم، بل ينص على عدم مسؤولية الدائرة عن مضمون شهادة الخدمة.

8/ في كثير من منشآت القطاع الخاص يستفيد المتقاعدون من الترقية قبيل تقاعدهم؛ من باب التكريم لهم، ويعد قرب التقاعد مسوغاً لتقديم الترقية، بخلاف القطاع العام الذي لا يأبه بالمتقاعد ولا بحقوقه ولا بأدبيات التعامل معه.

لم يكتف القطاع العام بالسلبية تجاه موظفيه المتقاعدين، بل وصل الحال ببعض القيادات العامة إلى سلوك بعض المطبات الأخلاقية تجاه تبني الموظفين تكريم زملائهم من مالهم الخاص، في أحداث هذه بعضها:-

أ/ أحد الموظفين علاقاته جيدة بزملائه، الأمر الذي جعله يقوم على جمع التبرعات منهم لإقامة حفلات التكريم الخاصة بتقاعد أي منهم، وعند تقاعده هو لم يجد من يدعوه لأي احتفال.
ب/ أحد المسؤولين في قطاع عام كان يحضر حفلات التكريم الخاصة بموظفيه، ويسهم فيها بماله مع أفراد دائرته، وعند تقاعده هو صنع له موظفوه من مالهم الخاص حفلاً تكريمياً لم يكتب له أن يتم؛ بسبب اتصال مفاجئٍ من المسؤول الأكبر بوقف إقامة هذا الحفل.
ت/ أحد الموظفين أحوجته دائرته إلى إقامة دعوى ضدها لدى المحكمة الإدارية لتحصيل مكافأة نهاية خدمته والتعويض عن إجازاته، وبعض رواتبه.
ث/ في القطاع الخاص يمدون بعض خدماتهم لموظفيهم المتقاعدين فترة مناسبة؛ حتى يتمكنوا من ترتيب أوضاعهم؛ خصوصاً في أمر السكن والعلاج، وفي القطاع العام غير العسكري لابد من الترتيب وحسم الأمر قبل انتهاء الخدمة.
ج/ يعفى متقاعدو القطاع الخاص من بعض المديونيات، في الوقت الذي لا يسع متقاعدي القطاع العام إلا الالتزام بمواعيد السداد، وقد تحسم المديونيات من حقوق المتقاعد عند التصفية.
من هذه السلبيات وغيرها كثير كان لابد من تشريع لتكريم الموظفين في قطاع الحكومة، وتضمينه في نظام الخدمة المدنية على النحو التالي:-
1/ تحديد مقدار المكافأة بنسبة من آخر مرتب للموظف، ويخير المتقاعد بين تفويض الدائرة في انتقائها، أو أن يختار هو ما يراه مناسباً له، ويكون مقبولاً متاحاً؛ لتقوم الدائرة بتأمينه عن طريق الشراء المباشر في حدود النسبة المقررة.
2/ لابد من إشهار الحفل التكريمي الجماعي في الصحيفة المحلية، وبحضور المسؤول الأول ما أمكن.
3/ تعتبر الهدية حقا للموظف بمقدار النسبة التي يستحقها، وله المطالبة بها، ويجازى من يتسبب في تعطيلها.
4/ في كل الأحوال لا يعطى الموظف المكافأة التكريمية نقداً؛ حتى لا تفقد رمزيتها.
هذه لطائف وأدبيات تليق بالدولة الحديثة في عصر التحول الوطني، وهي ألصق بالقيادات الشابة المؤهلة والمتطلعة للرقي والمنافسة في الميادين السياسية والإدارية والاقتصادية العالمية.

إنصاف العامل السعودي!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 رجب 1437هـ - 20 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1149815

ياسر بن علي المعارك

إضافة إلى الدمامل التي تملأ بيئة القطاع الخاص، يأتي نظام العمل بعد التعديل الأخير ليضيف المزيد من التشوه لهذا الوجه، الكلام تحديداً عن المادة 77 في النظام، والتي كرّست تنصل النظام عن توفير الحماية لأي عامل، فجعلت الموظف السعودي عرضة لإنهاء عقده تعسفياً دون منحه حق العودة لعمله بقوة القانون وبتعويض هزيل غير عادل يقدر بنصف راتب عن كل سنة!
أكتب هذا المقال على خلفية قيام إحدى الشركات المتخصصة في الطيران بتقليص نفقات التشغيل من خلال إنهاء عقود موظفين سعوديين يعملون في تخصص صيانة الطائرات، فيما بقي الموظفون الأجانب دون إجراءات مماثلة.
إن ما أطالب به وزير العمل هو ترجمة تصريحه المنشور في هذه الصحيفة العدد 17375 عندما قال (لن نسمح باستغلال المادة 77 في فصل المواطنين)، ولطالما ان النظام ضعيف ولا يوفر أي حماية للموظف المجتهد ويجعله عرضة للتسلط الإداري وتصفية الحسابات الشخصية معه، فإن الأجدر بالوزير كونه الرجل الأول بتمثيل العمال ولديه ما يعينه من صلاحيات واتصالات بأن يطالب بإعادة فحص المادة 77 وفق القنوات الرسمية التشريعية لتصحيحها من جذورها، لتوفر قدراً من العدالة لصاحب العمل بمرونة فصل الموظف السيئ وفي الجانب الآخر توفر حماية للموظف النشط المجتهد بقوة القانون لا بقوة الوعود المتبخرة في الهواء!

إن القانون يهدف لحماية الجميع دون ميل لطرف دون آخر، وهو لم يقصر في حماية القطاع الخاص من الموظف السيئ، وبقي إنصاف الموظف السعودي الذي يشكل الحلقة الأضعف في معادلة التوظيف، بدلاً من ترك الحبل على الغارب للطرف الأول، فينهي عقد الموظف دون سبب متى شاء دون محاسبة أو مساءلة، ليفقد السعودي فرصة العودة لعمله، ويفقد التعويض المجزي الموازي للضرر البليغ الذي أحاق به جراء تشريده بلا مبرر.

فلننظر لوضع محدودي الدخل والفقراء

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 رجب 1437هـ - 25 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/673665

قيصر حامد مطاوع

تحسين الوضع المعيشي للفرد يعتبر من اهتمامات أغلب الدول، والتي من بينها المملكة، ولذلك فالدول تضع الخطط وتسنّ التشريعات لتحقيق ذلك الغرض. ومع ذلك، فإننا نجد في المملكة أن ذوي الدخل المحدود مازال عليهم ضغوط مادية كبيرة بسبب غلاء المعيشة، والتي بلا شك لا يشعر بها الأغنياء، الأمر الذي قد يزيد الفجوة في المجتمع بين الأغنياء والفقراء، وهذا له نتائج سلبية كبيرة.

وغلاء الأسعار والمعيشة بشكل عام في المملكة، يتحمله الغني وذوو الدخل المحدود والفقير، على حدّ سواء، دون تفريق بينهم. ولكن الغني لديه القدرة المادية لتحمّل غلاء المعيشة بدون أي مشكلات، وهذا ليس الحال بالنسبة لذوي الدخل المحدود أو الفقراء. فلو نظرنا مثلاً إلى فواتير الخدمات العامة، كالكهرباء والهاتف وغيرهما، لوجدنا أن الجميع، سواء كان غنيًا أو من ذوي الدخل المحدود، يدفع ذات التعرفة دون اختلاف بينهم. وعندما يتكلم المسؤول لدينا عن الترشيد، فإننا نعلم بأنّه يوجّه كلامه لذوي الدخل المحدود والفقراء فقط، وكأنه يقول لهم: يجب أن تجلس أكثر مدة ممكنة بدون مكيّف في منزلك أو بدون نور، لترشد استهلاك الكهرباء، ولا تستخدم الماء بقدر المستطاع، وانقطع عن العالم الخارجي بعدم استخدام الهاتف لتخفف من سعر فاتورتك، وهذا صعب جداً. في حين أن الترشيد كلمة قد لا تكون موجودة أصلاً في قاموس الأغنياء، لكونهم لن يرشدوا استخدامهم كما نعلم.

ولتخفيف ارتفاع المعيشة على ذوي الدخل المحدود والفقراء، قد يكون من الضروري أن تكون تعرفة الخدمات العامة على عدة شرائح، مرتبطة بدخل الفرد، وليس بقدر استخدامه للخدمة فقط، ليستطيع الجميع استخدام الخدمات العامة بذات النسبة، ولكن ليس بذات السعر، حتى لا يكون من لديه القدرة المادية هو من يتمتع بالخدمات أكثر دون غيره. والأمر ذاته ينطبق على السلع الاستهلاكية، حيث أننا يجب أن نفقد الأمل بأن يتم السيطرة على الأسعار من قبل وزارة التجارة والصناعة، حيث أنها تحاول منذ مدة طويلة أن تكبح جماح الأسعار، ولكن ما يحدث هو أنها ترتفع أكثر. إذن..علينا أن نتّجه للبديل، وهو إنشاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية لتوفير السلع الرئيسة بأسعار مخفضة جداً ليتمكن من شرائها ذوو الدخل المحدود والفقراء، وعلى أن تكون مدعومة من الدولة، كما تفعل العديد من الدول، ولا يترك الأمر للأفراد أو الكيانات الخاصة لتقوم بتأسيس تلك الجمعيات، كما هو وارد في نظام الجمعيات التعاونية الذي صدر عندنا منذ عدة سنوات، ولكن لم نسمع عن إنشاء جمعيات تعاونية حتى الآن.

إن التمتع بالخدمات العامة من المفترض أن يكون حقًا للجميع، وليس للأغنياء فقط، ومن الضروري أن تكون أسعارها في متناول الجميع، ليتمتع بها الجميع بدون استثناء.

عقوبات رادعة لعضل البنات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 رجب 1437هـ - 25 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160425/Con20160425836193.htm

سعيد السريحي

حين نعلم أن قضايا العضل التي نظرت فيها المحاكم في المملكة قد بلغت ٧٦٠ قضية، فإن علينا أن نعلم أن هناك آلافا غيرهن من الفتيات اللواتي لم يمتلكن الجرأة على أن يتقدمن إلى المحاكم يشتكين أولئك الآباء الذين لم يجدوا غضاضة في تعريض بناتهم للعنوسة وحرمانهن من حقهن في الزواج وحال بينهن وبين المحاكم شعور بالحرج أو خشية من العقاب فصبرن على ما يتعرضن له من أذى، كما أن علينا أن ندرك أن أولئك اللواتي ينصفهن القضاء وينقذهن من سجون آبائهن المتعسفين لا يتحقق لهن ذلك إلا بعد مشقة من مراجعة المحاكم ومحاولات من القضاء لإعادة آبائهن إلى الحق وجلسات كثيرة من النصح والتوجيه يتمكن بعدها القاضي من إصدار حكمه بإسقاط حق الولاية عن الأب وتكليف غيره بتحمل هذا الحق، ومن هنا يمكن لنا تصور المشقة التي عانت منها هؤلاء اللواتي بلغ عددهن ٧٦٠ ممن عضلهن آباؤهن ومنعوهن من الزواج.

العضل ليس تعسفا في استخدام الحق فحسب بل هو جريمة مرة تتمثل في استعباد الإنسان للإنسان ومنعه من حق أساسي من حقوقه، كما أنه جريمة استغلال الإنسان لصلاحياته والتوسع فيها لفرض سلطته وهيمنته وقهره على من هو تحت ولايته، كما أن العضل ضرب من خيانة الأمانة ما دام الولي مؤتمنا على من هو تحت ولايته ومن المفترض أن يراعي مصلحته ويحرص على الإحسان إليه.

لذلك كله لا ينبغي للقضاء أن يكتفي بنزع الولاية عنه، فمن يخون الأمانة لا يكتفى باسترجاع ما استولى عليه وإنما يتم إنزال العقوبة الرادعة به، ومن شأن إنزال عقوبة تعزيرية بمن يعضلون بناتهم ويكلفوهن مشقة التقاضي ويشغلون المحاكم بقضايا لم تكن مضطرة للانشغال بها، من شأن هذه العقوبة أن تكون انتصافا ممن يعمد لعضل بناته وتكون رادعة لمن يفكر في ارتكاب مثل هذا الجرم كذلك.

رؤية محلية تاريخية بمعايير عالمية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 19 رجب 1437هـ - 26 ابريل 2016م
https://www.aleqt.com/2016/04/26/article_1050009.html

كلمة الاقتصادية

من فرط أهميتها ودلالاتها التاريخية، ومن شدة تأثيرها في الساحة الاقتصادية "بما فيها العالمية"، شغلت "رؤية السعودية 2030" المشهد العام محليا وإقليميا وعالميا. الجميع انتظرها، لأنها تصنع مستقبلا يحاكي كل شيء، ولأنها تواجه استحقاقات ومتغيرات ليست سهلة، ولأنها تبني اقتصادا وطنيا جديدا لا يشبه سابقه، ولأنها تتعاطى مع ما هو موجود على الأرض حقا، ولأنها تحفظ القيمة المضافة لكل ما تمتلكه المملكة وما تتمتع به من مكونات وآليات ومصادر دخل وإمكانات وثروات. إن "رؤية السعودية 2030" تجدد في الواقع شباب المملكة، يشرف عليها ولي ولي العهد الأمير محمد بن

سلمان، الشاب الذي منحها كل الإمكانات اللازمة لنجاحها، مستمدا دعما بلا حدود من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، الذي يقود التغيير التاريخي الشامل الحاصل على الساحة.
ومن بين أهم عناصر هذه الرؤية، أنها تنفيذية خالصة، تأخذ في الاعتبارات الخطوات الإصلاحية التي تمت في السنوات الماضية. كانت خطوات تحاكي المرحلة، غير أن "رؤية السعودية 2030" تحاكي كل المراحل، خصوصا في ظل التحولات الراهنة على الساحة النفطية، التي لم يسبق لها مثيل منذ عشرات السنين. والحقيقة، أن هذه الرؤية لا ترتبط بالتراجع التاريخي لأسعار النفط. هذا عنصر واحد فقط من مجموعة كبيرة من العناصر. إنها ستنطلق سواء بقي سعر البرميل في حدود المائة دولار، أو هبط إلى أدنى مما هو عليه اليوم. والسبب في ذلك بسيط جدا يتعلق باستراتيجية شاملة تبناها خادم الحرمين الشريفين، بعزم الشباب وحزم النتائج. لا حلول وسطا هنا.. كما أنه ليس مقبولا النجاحات الجزئية. إنها سياسة رسخها الملك سلمان، وإلى جانبه قيادات تعشق العمل ومعه النتائج المرضية.
"رؤية السعودية 2030" لا تتعلق بشركة أو أكثر، ولا بقطاع واحد، ولا بتوجه ضيق. إنها شاملة لأنها تبني اقتصادا جديدا، متناغمة مع كل المغيرات المحلية والإقليمية والعالمية. هذا ما أكده الأمير محمد بن سلمان، حين أشار إلى أن شركة مثل "أرامكو" لا تمثل التغيير كله، بل هي جزء من مفاتيح الرؤية. بل اعتبر أن تقديس "أرامكو" عند البعض يمثل مشكلة كبيرة جدا. إنها كلمات واضحة، تعكس وضوح الرؤية كلها. هناك أربع سنوات فقط يمكن للسعودية أن تعيش بلا نفط تماما، هذا ما أكده ولي ولي العهد، وهذا يؤكد مجددا مدى التصميم الهائل لدى القيادة على المضي قدما في تنفيذ الرؤية الاقتصادية الاجتماعية الوطنية بكل عناصرها. إنها ليست ملفا لإصلاحات، بل أدوات للتغييرات.
في السنوات المقبلة، سيكون هناك حراك للخصخصة تصل قيمته إلى 400 مليار دولار، وتوفير أكثر من ستة ملايين وظيفة في قطاعين فقط هما التجزئة وتكنولوجيا المعلومات. وستكون هناك 100 مليار دولار إضافية سنويا من خارج قطاعات النفط. وضمن الرؤية، هناك توفير ما يزيد على 30 مليار دولار من سلسلة من الإصلاحات التي بدأت فعلا في المملكة. والأعوام التي تنضوي تحت "رؤية السعودية 2030"، ستكون حافلة بالتغييرات. ليس هذا فحسب، بل ستشهد تنفيذا منهجيا لهذه الرؤية. صندوق الاستثمارات سيطر على 10 في المائة تقريبا من القدرة الاستثمارية على الساحة العالمية، وهذا ما دفع العالم إلى الترقب والانتظار ومتابعة التحولات الاقتصادية التاريخية السعودية.
إنها رؤية محلية تاريخية بمعايير عالمية. وهي رؤية تحتاج إليها المملكة، في زمن بات التغيير السمة الرئيسة فيه. إنها تصنع المستقبل في إطار استراتيجي خالص، وهو إطار واقعي إلى أبعد الحدود. إنها تقدم المملكة وتوفر لها صيغة شبابية تستحقها، مبنية على محاكاة المستجدات والمتغيرات والاستحقاقات والمفاجآت.

نصف الخريجات الجامعيات لا يعملن

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 19 رجب 1437هـ - 26 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=30391

برجس حمود البرجس

عدد النساء المشتغلات 811 ألفا، والعاطلات عن العمل 396 ألفا، والمصنفات "ربات منزل خارج سوق العمل" 3.4 ملايين سيدة، ولدينا 1.3 مليون سيدة يدرسن في الثانوية والجامعات
نعيش تداعيات تقصير طال لعشرات السنين في أعمال البناء التنموي والاقتصادي، وتوليد الوظائف أحد الركائز الأساسية في التنمية، والمحرك الأول للاقتصاد. البطالة النسائية تحديدا تضررت كثيرا من هذا التقصير، وأضرّت بالاقتصاد والأعمال والسيدات أنفسهن وقتلت طموحهن. هذا لا يعني أن البطالة والوظائف الرجالية في مستوى جيد، ولكن الأمل في الله ثم في برنامج التحول الوطني.
396 ألف سيدة عاطلة عن العمل ومصنفة ضمن "المتعطلات" عن العمل أو ما نسميه بالبطالة، هؤلاء مدرجات في سجلات وزارة العمل كطالبات للعمل، ويعتبرن باحثات بجدية عن العمل، وبهذا العدد نسبتهن إلى سوق العمل النسائي تصل إلى 32.8% وهي الأعلى عالميا من حيث البطالة النسائية.

يجب ألا نخلط بينهن وبين المصنفات "ربات منازل خارج سوق العمل"، هؤلاء بعضهن لا يرغبن بالعمل والبعض الآخر يرغبن بالعمل ولكن المناسب فقط إما لطبيعة العمل أو لموقع العمل أو لضعف الراتب، والبعض الأخير هن سيدات أجبرن عن الخروج من سوق العمل إما لعدم تجاوز اختبار قياس، مع العلم بأن بعضهن اجتزن الاختبار ولكن لا توجد هناك وظائف أو دون سبب. فجميع هؤلاء لسن مصنفات ضمن البطالة، ولو أدخل جزء منهن لارتفعت نسبة البطالة بكثير.

عدد هؤلاء المصنفات "ربات منازل خارج سوق العمل" يصل إلى 9 أضعاف المصنفات "متعطلات" عن العمل، حيث وصل عددهن إلى 3.4 ملايين سيدة، منهن 1.2 مليون أعمارهن بين 25-34 أما اللواتي أعمارهن بين 35-44 فعددهن 975 ألف سيدة، وهناك 764 ألفا أعمارهن بين 45-54، وأخيرا هناك 495 ألف سيدة أعمارهن بين 55-64 مصنفات "ربات منازل خارج سوق العمل".

إذاً ملخص الإحصاءات، عدد السعوديات المشتغلات بالمملكة 811 ألفا حسب التقرير الأخير للهيئة العامة للإحصاء، والعاطلات عن العمل 396 ألفا، وبذلك تكون نسبة البطالة في المملكة 32.8% وهي الأعلى عالميا. أما المصنفات "ربات منزل خارج سوق العمل" فهن 3.4 ملايين سيدة. وبذلك يجب ألا نقول إن البطالة النسائية في المملكة الأعلى عالميا بسبب أن رغبة البعض بالبقاء بالمنازل لتربية أبنائهن، فهن خارج الحسبة ولم يُحسبن ولو تمت حسبتهن لتضاعفت النسب عدة مرات.

وعند التركيز على هؤلاء النسوة أكثر، نجد أن عدد العاملات (الجامعيات) بالمملكة في كل القطاعات 540 ألف سيدة، أما عدد العاطلات عن العمل من (الجامعيات) 270 ألفا، وأخيرا عدد (الجامعيات) المصنفات "ربات منازل خارج سوق العمل" يصل إلى 217 ألفا. إذاً بذلك يكون عدد (الجامعيات) اللواتي يعملن 540 ألفا و(الجامعيات) اللواتي لا يعملن 487 ألفا، أو نستطيع القول إن 47% من الخريجات الجامعيات لا يعملن.

أما عدد الطالبات المقيدات حاليا بمؤسسة التعليم العالي في مراحل البكالوريس والدبلوم والماجستر والدكتوراه فيصل إلى 718 ألف طالبة، أما الطالبات اللواتي أعمارهن بين 15-18 سنة ويدرسن في المرحلة الثانوية وثالثة متوسطة فعددهن يصل إلى 578 ألف طالبة. وبهذا يكون لدينا 1.3 مليون سيدة أعمارهن من 15 فما فوق، قادمات لسوق العمل خلال السنوات القليلة القادمة.

برامج التحول الوطني وهيئة توليد الوظائف والقضاء على البطالة بشكل عام، وتوليد الوظائف النسائية بشكل خاص، أمام تحدٍ كبير في ملف سوق العمل النسائي، وهذا يلزم تأسيس لجنة مختصة وذات كفاءة عالية ومطعمة بالنساء القادرات على العطاء في هذا الملف، لرسم رؤية واضحة وخطة ذات جدوى، فهناك الكثير من الأعمال التي نستطيع تقديمها لخدمة هذا الملف ابتداءا بتحسين سوق العمل الحالي وخصوصا الحكومي، بالتحديد في التعليم والصحة، وانتهاء بتحويل هؤلاء النسوة إلى مساهمات في تطوير ونهضة الاقتصاد والتنمية بالمملكة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

ماذا تعني رؤية 2030؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 20 رجب 1437هـ - 27 ابريل 2016م
https://www.aleqt.com/2016/04/27/article_1050302.html

عبدالحميد العمري

إنها الرؤية الشاملة التي تم العمل على وضع أسسها وأهدافها النهائية وآليات وبرامج تنفيذها، للانتقال بالاقتصاد الوطني من حالته الراهنة بكل امتداداته المالية والاجتماعية والتنموية كافة، التي ترتهن بدرجة عالية جدا على دخل النفط، إلى نمط اقتصادي وتنموي يستند إلى الاستقلالية التامة عن الاعتماد على النفط، بالاعتماد الأكبر على إنتاجية مكونات الاقتصاد الوطني وفي مقدمتها الإنسان، كونه الركيزة الأولى والأهم في أي مجتمع كان، وبالاعتماد على الفرص والموارد الهائلة التي يمتلكها الاقتصاد الوطني، وتوظيف عائدات تلك المسارات الإنتاجية باتجاه تعزيز قدرة الاقتصاد

والمجتمع، والدفع بها إلى مستويات أفضل مما هو قائمٌ عليه الوضع الراهن، وبما يحفز منشآت القطاع الخاص على زيادة مساهمتها اقتصاديا وتنمويا واجتماعيا.

وقبل الخوض في حديث طويل سيستغرق مقالات عديدة مقبلة حول هذه الرؤية المستقبلية لبلادنا حتى حلول عام 2030 بمشيئة الله تعالى، سيكون من الضرورة التعرف على الأهداف النهائية لتلك الرؤية، وما البرامج والآليات التي سيتم الاعتماد عليها في سبيل تحقيق تلك الأهداف. حيث حددت الرؤية المستقبلية في وثيقتها الرئيسة نحو 24 هدفا نهائيا، ستعمل على تحقيقها طوال فترة الأعوام الخمسة المقبلة بالاعتماد على تنفيذ 13 برنامجا محددا، يُخطط أن يتم العمل على تنفيذها وفق منظومة عمل متكاملة بين جميع الأطراف المكلفة بها، والتي سيشرف على تقدم عملها ومراقبة ومراجعة أدائها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

تحددت الأهداف الـ 24 النهائية للرؤية فيما يلي، على المستوى الاقتصادي: (1) رفع نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من نسبة 16 في المائة إلى 50 في المائة على الأقل. (2) تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية من المرتبة الـ 49 إلى المرتبة الـ 25 عالميا، وإلى المرتبة الأولى إقليميا. (3) الوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من نسبة مساهمة 40 في المائة في الوقت الراهن إلى نسبة مساهمة تبلغ 65 في المائة. (4) رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من نسبة 3.8 في المائة إلى المعدل العالمي البالغ 5.7 في المائة. (5) الانتقال من المركز الـ 25 في سلم ترتيب مؤشر التنافسية العالمي إلى أحد المراكز العشرة الأولى. (6) رفع قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من نحو 600 مليار دولار أمريكي (2.3 تريليون ريال سعودي)، إلى أعلى من 2.0 تريليون دولار أمريكي (سبعة تريليونات ريال سعودي). (7) رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من نسبة 40 في المائة إلى نسبة 75 في المائة. (8) ارتفاع حجم اقتصادنا الوطني وانتقاله من المرتبة الـ 19 إلى المراتب الـ 15 الأولى على مستوى العالم. (9) رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من نسبة 22.0 في المائة إلى نسبة 30.0 في المائة. (10) ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من نسبة 20.0 في المائة إلى نسبة 35.0 في المائة. (11) تخفيض معدل البطالة من نسبة 11.6 في المائة إلى نسبة 7.0 في المائة. أما على المستوى التنموي: (12) زيادة متوسط العمر المتوقع من مستوى 74 عاما إلى 80 عاما. (13) الارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي من المرتبة الـ 26 إلى المرتبة العاشرة. (14) تصنيف ثلاث مدن سعودية بين أفضل 100 مدينة في العالم. (15) ارتفاع نسبة ممارسي الرياضة مرة على الأقل أسبوعيا من نسبة 13.0 في المائة إلى 40.0 في المائة. (16) ارتفاع إنفاق الأسر على الثقافة والترفيه داخل المملكة من نسبة 2.9 في المائة إلى نحو 6.0 في المائة. (17) رفع عدد المواقع الأثرية المسجلة في اليونسكو إلى الضعف على الأقل. (18) زيادة الطاقة الاستيعابية لاستقبال ضيوف الرحمن المعتمرين من 8.0 ملايين إلى نحو 30.0 مليون معتمر. (19) الوصول بأعداد الناشطين في القطاع غير الربحي سنويا إلى نحو واحد مليون متطوع مقابل نحو 11.0 ألف متطوع في الوقت الراهن. (20) رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من 1.0 في المائة إلى نحو 5.0 في المائة. (21) رفع نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها من نسبة 6.0 في المائة إلى نحو 10.0 في المائة. (22) الانتقال من المركز الـ 36 في سلم ترتيب مؤشر الحكومات الإلكترونية إلى المراكز الخمسة الأولى من سلم الترتيب. (23) الانتقال من المركز الـ 80 في سلم ترتيب مؤشر فاعلية الحكومة إلى المركز الـ 20 من سلم الترتيب. (24) زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من نحو 163 مليار ريال سنويا إلى نحو واحد تريليون ريال سنويا.

فيما تم إقرار البرامج والآليات التي سيتم من خلالها تحقيق تلك الأهداف، والبالغ عددها حسبما تضمنته الوثيقة الرئيسة للرؤية نحو 13 برنامجا، كالتالي: البرنامج الأول: إعادة هيكلة الحكومة. البرنامج الثاني: الرؤى والتوجهات للأجهزة الحكومية المحددة من قبلها. البرنامج الثالث: تحقيق التوازن المالي، بمراجعة المشاريع القائمة وآلية اعتمادها وأثرها الاقتصادي. البرنامج الرابع: إدارة المشاريع الإصلاحية والتطويرية في جميع الأجهزة الحكومية. البرنامج الخامس: مراجعة الأنظمة القائمة، وسن أنظمة جديدة طال انتظارها منذ سنوات كنظام الشركات والرسوم على الأراضي البيضاء. البرنامج السادس: قياس الأداء، حيث تم تأسيس المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة، لتنفيذ هذا البرنامج، واعتماد مؤشرات قياس الأداء بما يعزز من المساءلة والشفافية. البرنامج السابع: برنامج التحول الاستراتيجي لشركة أرامكو السعودية. البرنامج الثامن: برنامج إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة. البرنامج التاسع: تأسيس برنامج متخصص لدعم وتفعيل عنصر رأس المال البشري، سيعنى بقياس كفاءته في القطاع العام وبتقويمه وتحليله. البرنامج العاشر: التحول الوطني. البرنامج الحادي عشر: حوكمة العمل الحكومي. البرنامج الثاني عشر: التوسع في التخصيص. البرنامج الثالث عشر: عقد الشراكات الاستراتيجية مع شركائنا الاقتصاديين حول العالم.

كان مهما جدا بلورة فكرة وفهم الرؤية 2030 في إيجاز مختصر حسبما ورد أعلاه، الذي سيليه تناول أكثر تفصيلا وتحليلا لأهم مكوناته سواء على مستوى الأهداف النهائية، أو على مستوى البرامج والآليات التي ستعتمدها الرؤية مستقبلا، كلنا أمل كبير أن تترجم أهداف تلك الرؤية على أرض الواقع، وأن يحالف العاملون عليها في كل من القطاعين

العام والخاص التوفيق للوفاء بها وتنفيذها بما يعود بالنفع والفائدة على اقتصادنا ومجتمعنا، وإلى الملتقى قريبا بمشيئة الله تعالى، والله ولي التوفيق.

في سياقات العدالة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 20 رجب 1437هـ - 27 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=30400

عبدالله المطيري

أبتهج كثيرا حين تنطلق نقاشات عمومية عن العدالة. أي حين ينشأ جدل عمومي حول ما نعتبره عدلا أو ظلما أو حقا أو باطلا. هذا النقاش يدفعنا بالاتجاه المعاكس لجدالات نحن وهم. الجدالات الأخيرة (نحن/هم) تنتمي لما أسميته سابقا بمنطق الجماعة وهو منطق للحشد يتم فيه تعطيل سؤال الحق والباطل ويستبدل بسؤال هل أنت معنا أم معهم. قبل أيام عجّت وسائل التواصل الاجتماعي بنقاش تقرير قديم تمت إعادة تداوله عن مطالبة سيدات منطقة معينة في السعودية بالعمل في المنازل كعمل شريف. الأطروحة كانت كالتالي: هؤلاء السيدات لا يملكن شهادات تؤهلهن للعمل في الوظائف الحكومية وهن قادرات على العمل جسديا، فلماذا لا يعملن في مجال الخدمة المنزلية وهو مجال عليه طلب متزايد؟ طبعا هذه الأطروحة أثارة غضبا شديدا واعتراضات مختلفة. ما سأحاول عمله في هذا المقال هو تصنيف ردود الفعل ومحاولة ربط كل صنف بتصور معيّن للعدالة.

الفكرة أن العدالة يمكن أن تفهم في سياقات مختلفة وهذا الجدل العمومي سيكون المثال الذي يفترض أن يوضح هذه الفكرة. أول ردود الفعل اعترض على مبدأ الفكرة وهو العمل في هذا المجال: خدمة المنازل. غالب الناس لم يحدد سبب هذا الرفض المبدئي، لكن يمكن أن نستشف احتمالات خلف هذا الرفض، منها: أن هذا العمل من الأعمال الوضيعة التي لا يرضاها الإنسان على نفسه. من هنا يكون الغضب على كاتبة التقرير أنها دعت الآخرين لعمل وضيع لا ترضاه هي على نفسها. هنا نحن أمام حكم قيمة بوضاعة هذا العمل وشعور بالمساواة بين المعترض مع صاحب الأطروحة. هذا التصور للعدالة يقوم على تصور للكرامة الإنسانية الفردية ويعتقد أن كل ما يقلل من هذه الكرامة نقيض للعدالة بالضرورة. هذا التصور ينطلق من الصورة التي ستنتج عن أطروحة التقرير: أنا سأقوم بتنظيف منازل الآخرين. هذه الجملة تصطدم بتصور هذا الإنسان لكرامته الذاتية. يمكن تخفيف هذا التصور ليكون: نعم هذا العمل شريف لكنه في آخر القائمة لو كان لدينا فرصة للاختيار. هنا يكون اعتراض الكرامة نابع من حصر الخيارات في الخيار الوحيد القابع في آخر القائمة. في مثل هذه الاعتراضات لن يتم القبول من أي شخص آخر أن يطلب مني العمل في هذه المهنة. الحالة الوحيدة التي يمكن أن تجعلني أعمل في هذه المهنة أن يكون ذلك بقراري الخاص. اتخاذ القرار شخصيا يحفظ للفرد مستوى معينا من الشعور بالكرامة ويزيل عن تصوره فكرة انقياده لإرادة كائن آخر. في هذا التصور نلاحظ أهمية الكرامة الإنسانية في تصورات العدالة، ويصبح من المهم في أي نظرية أن تراعي كرامة الآخرين في تصوراتها.

واحدة من طرق حفظ هذه الكرامة نجدها عند (جون رولز) حين يقوم بتثبيت حقوق أساسية للأفراد لا تخضع للمفاوضات والتجاذبات السياسية تحفظ لهم حق المساواة في الحقوق والحريات الأساسية. يفترض في هذه الحالة أن لا يُترك الفرد أمام خيار واحد هو خياره الأسوأ.

الاعتراض الآخر جاد من منظور مناطقي. الاعتراض كان كالتالي: تخصيص منطقة معينة غير مقبول ويشير إلى التفاوت التنموي بين المناطق. هنا نلاحظ كذلك إحساسا بالحق في المساواة يعترض على أطروحة ناتجة عن تمييز طويل ضد منطقة معينة من مناطق الوطن. لكن ماذا لو كانت صاحبة التقرير من نفس المنطقة؟ أتوقع أن هذا سيحدث تغييرا مهما في التعامل مع الأطروحة. لو كانت صاحبة الطرح من ذات المنطقة التي يشعر أهلها بالتمييز المناطقي ضدهم فلا أظن موقفهم الغاضب سيتغيّر. بل ربما سيرتفع بسبب شعورهم بالخيانة ممن كانوا يعتقدون أنها ستنتصر لهم. أما لو كانت

الكاتبة من منطقة لا يشعر أهلها بالتمييز ضدهم ووجهت المطالبة لنساء هذه المنطقة "غير المتعلمات" بالعمل في الخدمة المنزلية فلا أعلم كيف ستكون ردة الفعل. الأكيد أن أطروحتها ستلبي اشتراطا أخلاقيا مهما هو أن الأطروحة التي ينتج عنها تفاوت في القوى بين الأفراد: عامل/صاحب عمل، خادم/مخدوم يجب أن تقدم للذات لا للآخر. هنا سندخل في جدل مع أفراد الجماعة التي يتم تصنيفها "الذات"، أي جماعة المنطقة التي تنتمي لها الكاتبة. هذا الاعتراض ناتج عن تصور يربط العدالة بالمساواة المناطقية، لكن ماذا لو أزلنا المنطقة من الأطروحة الأساسية؟ أي أن تصبح الفكرة كالتالي: يجب أن نشجع غير المتعلمات من السعوديات على العمل في الخدمة المنزلية. هنا تخلصنا من تحديد أي منطقة بعينها داخل الوطن السعودي. هل انتهت المشكلة؟ لا أظن.

الأطروحة الأخيرة ستثير مشكلة العدالة بالمعنى الطبقي الاقتصادي. نحن هنا أمام طبقتين: الطبقة المتعلمة والطبقة غير المتعلمة. الطبقة المتعلمة (الغنية) تريد من الطبقة غير المتعلمة (الفقيرة) العمل في خدمة المنازل عندها. الاعتراض من منظور العدالة هنا سيكون: هل هذه التقسيمة: متعلمون وغير متعلمين وما ينتج عنها نتيجة لظروف عادلة أم نتيجة لظروف غير عادلة؟ الظروف العادلة يمكن فهمها بطرق مختلفة منها: تكافؤ الفرص. هنا يصبح المعنى: هل كوني غير متعلم وأنت متعلم ناتج عن فرص متكافئة بيننا؟ إذا كان الجواب بالنفي فإن غير المتعلم يحتاج للدعم الخاص لرفع فرصه في العمل والمنافسة، بدلا من حصره في خيار واحد. هذا الفهم يفتح أهمية نقاش العدالة التوزيعية بين المناطق وبين الأفراد والجماعات داخل هذه المناطق.

النقاش السابق يفترض أن يشير إلى سياقات مختلفة لفهمنا وتعاملنا مع قضايا العدالة. العدالة مرتبطة بشكل جوهري برؤية الناس لكرامتهم الشخصية وعلاقتهم بغيرهم. العدالة كذلك مرتبطة بتصوراتنا للمساواة بين المناطق أو الأعراق أو الذكور والإناث. لا ننسى كذلك الفهم الطبقي للعدالة وعلاقته بتوزيع الثروات وتكافؤ الفرص في المجتمع. كان النقاش الجماعي فاتحة مهمة لنقاش قضية العدالة وعلى أمل المزيد من النقاش في قضايا العدالة التي تربط الأخلاق بالواقع.

طالبات محايل عسير: المأساة تتكرر

المصدر: جريدة الوطن الخميس 21 رجب 1437هـ - 28 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=30413

علي الشريمي

اللجنة التي وجه بتشكيلها وزير التعليم للوقوف على حادثة سقوط المظلة لن تعيد فاطمة إلى أحضان أسرتها، لكنها ستكشف الإهمال في تطبيق قواعد السلامة في المدارس

الأحداث تتكرر بصور كربونية عبر الزمن، فقبل أمس الثلاثاء توفيت الطالبة فاطمة محمد عواض، وأصيبت 28 طالبة ومعلمة بإصابات متفاوتة؛ نتيجة سقوط مظلة في المدرسة الثانوية للبنات بقطاع الريش التابع لإدارة تعليم محايل عسير، حيث أوضح المتحدث الإعلامي لصحة عسير أن 4 حالات حرجة، و 5 إصابات بها كسور وجروح في الساق واليدين، و17 إصابة لديها جروح وكدمات وهلع وخوف.

نعم، هي حادثة تلتحم في جراحاتها مع الجراحات الدامية المتكررة، فما بين كارثة "بنات مكة" و"براعم جدة" عقد من الزمن، وما بين كارثة براعم جدة وبنات محايل عسير نصف عقد، لتكون الحسبة 15 عاما ونحن ندور في رحى الفساد ذاته، ونتخبط في دوائر الشكوى ذاتها، ونحنّ ونئن لذات الحلول القريبة البعيدة، الممكنة والمستحيلة. وكلما حضرت كارثة جديدة، كالكارثة الأخيرة، نكأت جراحنا وبعثتنا من مراقدنا نتساءل ونشتكي، نحلل ونفسر، نرفع الحلول ونعقد العزائم، وما هي إلا أيام قليلة، حتى ننسى.

في الدول المتقدمة، والتي هي ليست بمأمن من الفساد الذي هو ظاهرة إنسانية جبلية على ما يبدو، يتحدث الناس بوضوح عن مكامن الفساد ويتربصون بها، ويتعاملون مع المسؤول معاملة "أنت مذنب حتى تثبت براءتك"، إذ بمجرد اشتمام رائحته، تخلق فضيحة ما بعدها فضيحة، فيتراكض الناس صوب المسؤول، "واللي ما يشتري يتفرج".

اللجنة التي وجه بتشكيلها وزير التعليم للوقوف على حادثة سقوط المظلة لن تعيد فاطمة إلى أحضان أسرتها، لكنها ستكشف الإهمال في تطبيق قواعد السلامة في المدارس، وبرأيي أن إهمال تطبيق مثل هذه القواعد يكاد يكون مشتركا بين أكثر من جهة. مدير التعليم أكد أن حادثة سقوط المظلة التي تبلغ مساحتها 100م مربع تقريبا وقعت نتيجة تجمع الأمطار والرياح الشديدة التي شهدها الموقع، وهذا يعني بكل وضوح تأخر صيانة المدارس، خاصة بعد سقوط الأمطار والرياح الشديدة، وهو يرجع إلى عدم وضع خطة مسبقة للعمل على صيانة المدارس، إلى جانب ضعف الرقابة، والتهاون من بعض المسؤولين والمشرفين على إدارات الصيانة بقطاع التعليم، مديرية الدفاع المدني مسؤولة هي الأخرى عن تطبيق اشتراطات السلامة على جميع مدارس البنين والبنات بالمنطقة، السؤال: متى كانت آخر زيارة للدفاع المدني لهذه المدرسة؟ هل هناك تكثيف للزيارات أيام سقوط الأمطار والعواصف الشديدة؟ والسؤال الأهم هنا: هل هناك عقوبات واضحة ومحددة للمؤسسة الصانعة للمظلات؟ من هم الموظفون الذين أرسوا المناقصة عليها؟

في الحقيقة إن نظام المناقصات وترسية العقود على الأقل سعرا، نظام غير ذي جدوى، لأن المقاول يحاول أن يكسب على حساب الخدمة المقدمة والصيانة، إلى جانب عدم وجود عقود واضحة ودقيقة لا تسمح بالتلاعب وضعف الرقابة على المقاول المنفذ.

أخيرا أقول: المسؤول بكل بساطة ووضوح عما حدث ليست المظلة وحدها، بل هم بضعة موظفين وقعوا بأسمائهم الصريحة على إرساء هذه العقود.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مشروعات الأسر المنتجة تحتاج إلى تنظيم

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 21 رجب 1437هـ - 28 ابريل 2016م
https://www.aleqt.com/2016/04/28/article_1050593.html

د. سعيد بن علي العضاضي

نلاحظ انتشار ما يسمى بمشروعات الأسر المنتجة، حيث تقوم الأسرة بإنتاج وتوزيع وبيع وتسويق منتجاتها بتعاون جميع أفراد الأسرة. فنرى المرأة تنتج من منزلها ما تتقن صنعه من أغذية، وحلويات، ومعجنات، وأكلات شعبية تعجز عن تقديمها مصانع الأغذية والمطاعم المحلية أو العالمية الشهيرة. ثم تقوم الأسرة بترويج ما تصنعه في وسائل التواصل الاجتماعي. وقد تبين لنا أن المستهلك السعودي والمقيم أيضا يستطيبان هذه المنتجات ويثقان بطريقة إعدادها ونظافتها ووسائل حفظها وتغليفها.

وهناك عدة طرق لتوزيع هذه المنتجات. بعض الأسر تقوم بصناعة المنتجات في المنزل ثم تتولى الأسرة بنفسها تسويق ما صنعته بطريقة بدائية للغاية عن طريق عرض جميع الأصناف على الرصيف أو أمام أحد المراكز التجارية الكبيرة أو في أي مكان مكتظ بالناس وفيه تجمع بشري. وقد تزين المرأة معروضها من السلع ببعض المواد المساعدة تشتريها من الأسواق كالزبدة والنباتات المورقة والبيض البلدي ونحوه. ورغم بساطة العملية وطريقة العرض البدائية إلا أن هناك مراعاة للنظافة والحرص على المنتجات المعروضة من التلوث فتقوم بتغطيتها بمواد شفافة يمكن رؤيتها وفي الوقت نفسه تحميها من الأتربة والحشرات.

صنف آخر يقمن بعرض منتجاتهن في مجمع خاص بهن تكون بطريقة عفوية غير مخطط لها يمثل نقطة التقاء الأسر المنتجة بالمستهلكين. ورغم عدم حصول تلك الأسر على تراخيص وعدم وجود أدوات وتقنيات حديثة للحفظ والتخزين إلا أننا لم نسمع حتى حينه عن أي حالة تلوث أو تسمم أو حتى تشكيك في الجودة. وهذا يدل على أن هذه الأسر حريصة على النظافة لأن من يقوم بصنعها ربات بيوت اعتدن إعداد المآكل والمشارب لأفراد أسرهن فعندما يقمن بصنع طعام معد للبيع فهن لا محالة يراعين الإجراءات نفسها ويتبعن الآليات نفسها.

صنف ثالث من الأسر يقومون باستئجار مكان في معرض مخصص لمنتجات الأسر المنتجة. فتعرض الأسرة منتجاتها في المعرض مع عدد آخر من المنتجات المنزلية لأسر أخرى. وهذا المعرض يعد بمنزلة موزع لمنتجات مجموعة من

الأسر المنتجة وفقا لشروط متفق عليها بين الطرفين "الأسرة والموزع". ورغم نجاح الفكرة إلا أن هناك بخسا لحق الأسرة من حيث التسعير. فالمرأة تقوم بعرض منتجاتها في مكان مخصص لها قد لا يتعدى نصف متر يتم تأجيره عليها ثم عليها أن تدفع أيضا نسبة من كل صنف يباع. وهذه قسمة غير عادلة وقد يكون من الأفضل أن تقوم الأسرة ببيع منتجاتها للمعرض "بائع التجزئة" بناء على سعر التكلفة "أي تحدد تكلفتها إضافة إلى هامش ربح" ثم يقوم بائع التجزئة ببيع المنتجات بعد أن تنتقل ملكيتها إليه بما يغطي تكاليفه هو ويحقق له هامش ربح. فبائع التجزئة بالتأكيد لديه تكاليف إيجار المحل وفواتير الكهرباء والماء والترخيص والتخزين وغيرها. هذه الطريقة في رأيي تضمن لكلا الجانبين حقه وكل يحصل على إيراده وفقا لعمله ومجهوده ويبعد الجميع من الاستغلال. فهذا أفضل بكثير من أن تدفع الأسرة ثمن مساحة صغيرة لمنتجاتها في المعرض ثم تدفع نسبة عن كل صنف يباع.

والفكرة التي قامت عليها مشروعات الأسر المنتجة هي فكرة بسيطة إلا أنني أرى أنها مشروعات واعدة ولها فوائد جمة على الأفراد والدولة والمجتمع والمؤسسات والمستهلك. فهذه المشروعات ستساهم كثيرا في محاربة أهم عائق يواجه الدولة إلا وهي البطالة. البطالة التي شغلت مؤسسات الدولة رغم تشريع أنظمة وقوانين بل جهات رسمية تتولى محاربة البطالة ناهيك عن تنظيم الندوات والمؤتمرات والرسائل العلمية التي ناقشت معضلة البطالة إلا إننا لم نر أي حل يلوح في الأفق بل إن موضوع البطالة نراه يتفاقم يوما بعد يوم. ولم تتقدم مؤسساتنا المعنية في الوصول إلى حل لمشكلة بطالة الذكور حتى ظهرت لنا البطالة بين في الإناث وهنا تزيد المشكلة تعقيدا.

فمشروعات الأسر المنتجة ستسهم بشكل مباشر في خفض نسبة البطالة في كلا الجنسين عن طريق تمكين المرأة من العمل في المهنة التي تتقنها من منزلها بكامل حريتها دون حجاب ودون خلوة ودون تحرش ودون مضايقات. كما أن هذه المشروعات ستفتح باب العمل للرجال حينما يعملون كسائقين يوزعون منتجات الأسرة إلى قنوات التوزيع وكبائعي تجزئة في محال عرض المنتجات.

كما أن مشروعات الأسر المنتجة ستسهم في محاربة الفقر حينما تحصل الأسرة على إيرادات كافية فيقل على الدولة عدد المحتاجين وبذا يتم توفير مبالغ مالية من ميزانية الدولة كانت مخصصة للشؤون الاجتماعية والضمان الاجتماعي يمكن ترحيلها لبنود أخرى في الميزانية لأن بعض الأسر لم تعد محتاجة للمساعدة فقد أصبحوا مبادري أعمال. وهذا بدل مناسب للأسرة وخصوصا المرأة عندما تمارس عملها من منزلها فتؤدي وظيفتها الأساسية كزوجة وكأم وفي الوقت نفسه توفر لها مصدر دخل يغنيها عن السؤال والحاجة والفاقة.

الفائدة الثالثة من عمل المرأة في مجال الإنتاج المنزلي أنها تستغني عن الوظيفة الرسمية في الحكومية وفي القطاع الخاص وبهذا يتناقص عدد اللاتي يبحثن عن وظيفة رسمية ويبقى فقط اللواتي لا يستهويهن الإنتاج والبيع المنزلي.

ورغم كل هذه المميزات وتلك الفوائد وهذا العمل المتقن من قبل الأسر المنتجة إلا أن هذه التجارة الرابحة تحتاج إلى تنظيم أكثر. وعندما نقول تنظيم فنحن لا نعني تعقيد الإجراءات ما يؤدي إلى سد طرق العمل النبيل. عندما ننادي بتنظيم عمل مشروعات الأسر المنتجة أي تهذيبها وتسهيل انطلاقها وعدم التدخل في النواحي التشغيلية فهي تسير بمهنية عالية بل نريد تدخلا تنظيما ورقابيا من بعد تتم مراقبة أطراف قوى السوق لتحقيق توازن الأطراف المكونة لسوق منتجات الأسر.

الراية
رئيس مجلس الإدارة: عبدالله بن خليفة العطية | رئيس التحرير: صالح بن غصاب الكواري

حماية حقوق الإنسان أولوية قصوى في قطر

المصدر: جريدة الراية الاحد 17 جماد ثانى 1437هـ - 24 ابريل 2016م
http://www.raya.com/news

لدوحة- الراية:
أعلنت Ooredoo أمس أنها وفرت الدعم هذا الأسبوع لمنتدى الأمم المتحدة الإقليمي الأول لآسيا حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان الذي ينظمه فريق الأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وذلك من خلال استضافة الشركة حفل العشاء الكبير الذي أقيم على شرف المشاركين في المنتدى وذلك في حديقة متحف الفن الإسلامي.
وقالت الشركة في بيان أمس إن المنتدى، الذي أقيم مؤخرا وفر الدعم للمشاركين والفرصة للتعرف على المبادئ التوجيهية حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في المنطقة.
وتحدث في حفل العشاء كل من سعادة الشيخ خالد بن جاسم آل ثاني، مدير إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية في قطر، والسيد دانتي بيسي، رئيس مجموعة العمل حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.
وكان المنتدى بمثابة منبر جمع المشاركين فيه مع مسؤولي الوزارة لمناقشة عدد من المواضيع المهمة، بالإضافة إلى توفير الفرصة للزوار من خارج المنطقة للتعرف على تقاليد الضيافة القطرية. وقدمت منار خليفة المريخي، مدير أول علاقات المجتمع في Ooredoo خلال حفل العشاء عرضاً عن بعض مبادرات الشركة في مجال المسؤولية الاجتماعية الحائزة على العديد من الجوائز، كما سلطوا الضوء على ما تقوم به الشركة بالاشتراك مع عدد من الشركاء المحليين والدوليين.
ونوه سعادة الشيخ خالد بن جاسم آل ثاني، مدير إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية في قطر بأن منتدى الأمم المتحدة يوفر فرصة للتأكيد على أن دولة قطر تولي اهتماماً خاصاً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. فقد أولينا كامل اهتمامنا ومشاركتنا بهذا الحدث، ونأمل بأن يسفر عن نتائج إيجابية وشراكات في المستقبل. ومن جانبنا نشكر Ooredoo على تعاونها في تنظيم حفل العشاء الخاص بالمنتدى، ولدعمها تطوير استراتيجية قطر في مجال حقوق الإنسان".
وقال سعادة الشيخ ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني، رئيس الأعمال التجارية الجديدة في Ooredoo، ونائب رئيس مجموعة العمل حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان للأمم المتحدة: " Ooredoo شركة وطنية تعمل منذ نشأتها بأيدٍ قطرية للمساهمة بشكل فاعل لصالح الشعب القطري. ويرى الشيخ أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الأعمال التجارية الجيدة وتعزيز التنمية البشرية، لذا فنحن فخورون برعايتنا لمثل هذا الحدث المهم، وذلك في إطار مساهمتنا في تحقيق رؤية قطر 2030.
وكانت Ooredoo قد تعهدت بالالتزام بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (الأهداف العالمية)، التي تهدف إلى القضاء على الفقر الشديد، وإلى تحسين حياة البشر، والمساهمة في إيجاد عالم أكثر صحة للمستقبل. وتدعم الشركة، على وجه الخصوص، المبادرات التي تسهم في تحقيق الصحة الجيدة للجميع والمساواة بين الجنسين وتلك التي تدعم الابتكار والبنية التحتية.
وبالإضافة إلى رعايتها لحفل العشاء المقام على هامش المنتدى وتقديم العرض الخاص بأنشطتها، ونظمت Ooredoo أيضاً عرضاً خاصاً لرقصة "العرضة" الفلكلورية التي تعتبر جزءاً أساسياً من تراث وتقاليد قطر.
وضم منتدى الأمم المتحدة لآسيا حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ممثلين عن حكومات وشركات واتحادات صناعية ومنظمات مجتمع مدني ومجموعات مستثمرين وهيئات دولية وإقليمية ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان.
ومن أبرز المواضيع التي تناولها المنتدى كل من حقوق العمال الأجانب، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وحقوق المرأة في مجال الأعمال التجارية، وحقوق السكان الأصليين.

كاريكاتير

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الاحد 17 رجب 1437هـ - 24 ابريل 2016م

http://www.alyaum.com/article/4132955

الوطن al-watan

المصدر: جريدة الوطن الاحد 17 رجب 1437هـ - 24 ابريل 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7094

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 18 رجب 1437هـ - 25 ابريل 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/15253671

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 18 رجب 1437هـ - 25 ابريل 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7096

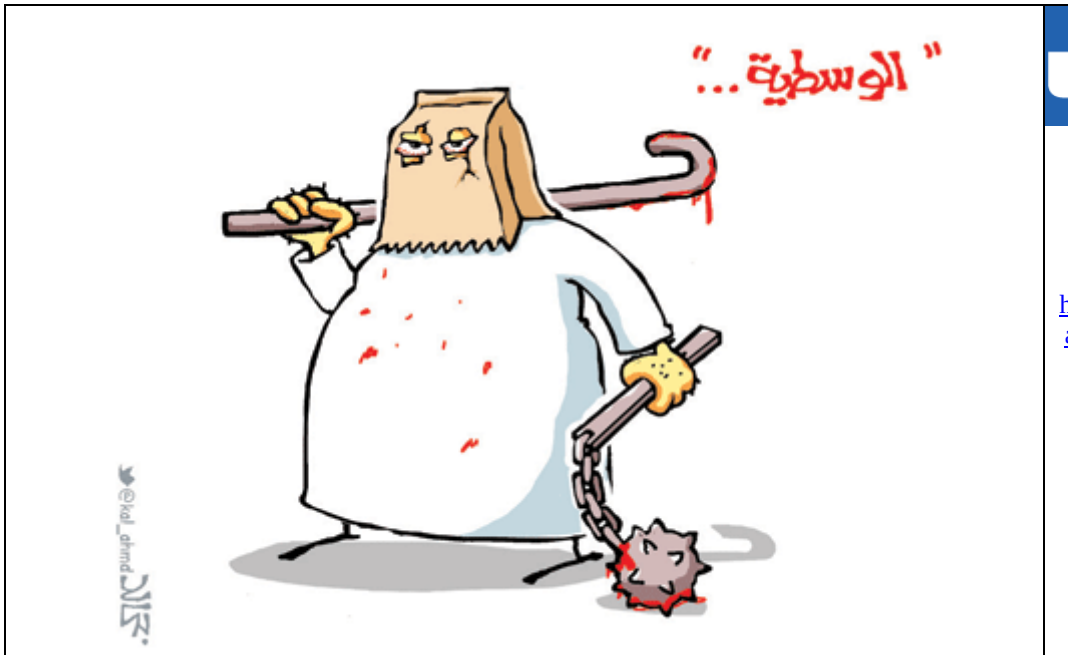

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 19 رجب 1437هـ - 26 ابريل 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7098

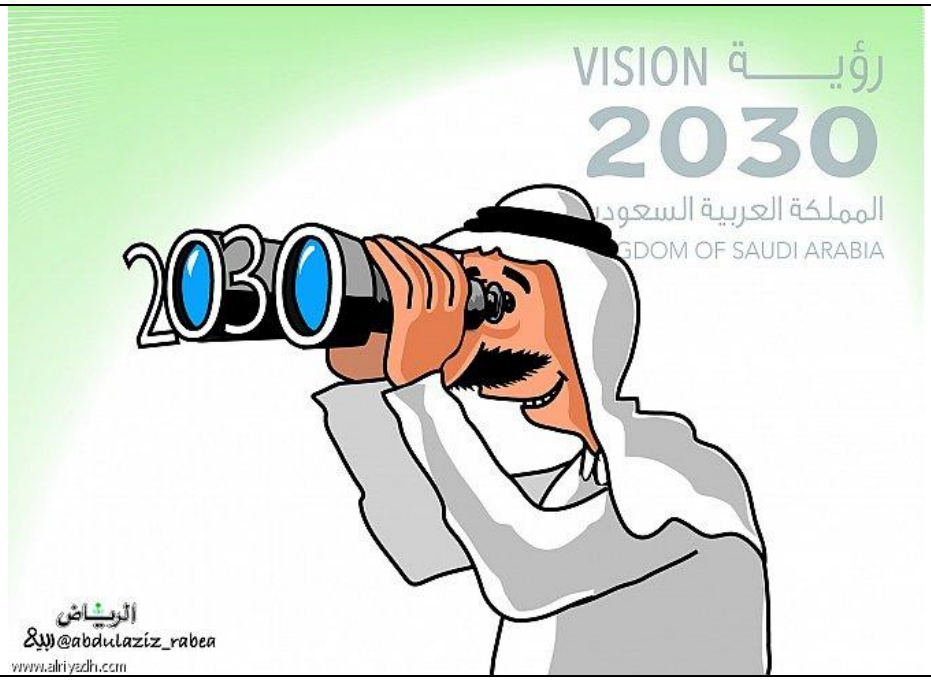

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 رجب 1437هـ - 26 ابريل 2016م

http://www.alriyadh.com/1150101

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 20 رجب 1437 هـ - 27 ابريل 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7100

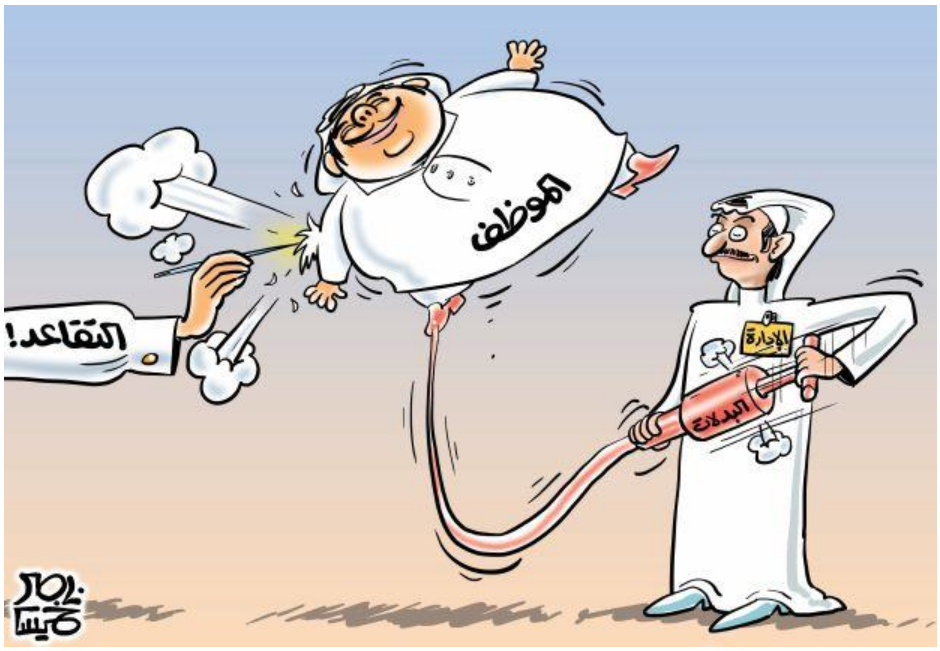

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 20 رجب 1437 هـ - 27 ابريل 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/15276442

المصدر: جريدة اليوم الخميس 21 رجب ثانى 1437هـ - 28 ابريل 2016م

http://www.alyaum.com/article/4133614

المصدر: جريدة الحياة الخميس 21 رجب 1437هـ - 28 ابريل 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/15308263